جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

المال السياسي القطري وأثره على العلاقات العربية – العربية

1995-2012م

رسالة ماجستير

أيمن حسن حماد

القدس – فلسطين

1435هـ - 2013م

المال السياسي القطري وأثره على العلاقات العربية العربية 1995-2012م

إعداد:

أيمن حسن حماد

بكالوريوس اجتماعيات من جامعة القدس المفتوحة

إشراف الدكتور:

أحمد فارس عودة

قدمت هذه الدراسة استكمالا لمتطلبات نيل درجة الماجستير في الدراسات الاقليمية – قسم الدراسات العربية

عمادة الدراسات العليا / جامعة القدس

القدس – فلسطين

1435هـ – 2013م

جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
معهد الدراسات الإقليمية – الدراسات العربية

إجازة الرسالة

المال السياسي القطري وأثره على العلاقات العربية العربية 1995-2012م

اسم الطالب: أيمن حسن عبد القادر حماد

الرقم الجامعي: 21012268

المشرف: الدكتور أحمد فارس عودة

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 16 / 11 /2013م من لجنة المناقشة المدرجة أسمائهم وتواقيعهم:

1. رئيس لجنة المناقشة: الدكتور أحمد فارس عودة التوقيع: .....
2. ممتحنا داخليا: الدكتور احمد ابو دية التوقيع: .....
3. ممتحنا خارجيا: الدكتور عماد البشتاوي التوقيع: .....

القدس – فلسطين

1435هـ - 2013م

الإهداء

إلى أرواح الأكرم منا جميعا.. إلى شهداء فلسطين وشهداء الحق حيثما كانوا

إلى من ربياني صغيرا وأدعو الله أن أحسن لهما وأنا كبيرا..

"والدي ووالدتي الكرام"

إلى رفيقة الدرب من تحملت العناء والسهر معي..

"زوجتي العزيزة شمس"

إلى عصفور حياتي الرائع..

ابني "حمزة"

إلى أخوتي وأخواتي وأصدقائي جميعا...

إقرار

أقر بان ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليـــه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

اسم الطالب: أيمن حسن عبد القادر حماد

التوقيع:

التاريخ: 2013/11/16

الشكر والتقدير

الشكر أولا والفضل لله عز وجل على إعانته لي في انجاز هذا العمل والشكر موصول للأستاذ الدكتور أحمد فارس عودة على تحمله مشقة الإشراف على الرسالة وتوجيهاته الثمينة لي، كما اخص بالشكر لجنة مناقشة الرسالة على جهودهم الثمينة، كما اشكر جميع أعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس/ كلية الدراسات العليا/ معهد الدراسات الإقليمية.

الملخص

تتمحور الدراسة حول الدور القطري من خلال الدبلوماسية الواسعة التي اتبعتها منذ 1995-2012، في دعم بعض الدول والأحزاب السياسية، بالرغم من كونها من دول العالم الثالث، ولا تتمتع بالصفات التي تتمتع بها بعض الدول الكبرى في المنطقة كالسعودية ومصر.

هدفت الدراسة إلى توضيح طبيعة السياسة الخارجية القطرية، على المستوى الدولي والإقليمي العربي، ومدى تأثيرها على العلاقات العربية – العربية، ومدى تأثير العامل الاقتصادي والدعم المالي الخارجي في صنع القرار السياسي، إضافة إلى توضيح العوامل التي أدت إلى نجاح قطر في الوصول إلى دور مؤثر في المنطقة العربية، والتعرف إلى طبيعة وأسباب الدعم المالي والإعلامي والسياسي القطري لبعض الدول العربية، والأحزاب السياسية دون غيرها، خصوصا بعد الثورات العربية، ومدى تأثير هذا الدعم على العلاقات العربية العربية.

استخدم الباحث المنهج الوصفي، والذي يصف فيه ظاهرة المال السياسي القطري، كما تم استخدام اداة تحليل المضمون كأداة لتحليل بعض الكتب والدراسات والمقالات المتعلقة بالدراسة.

وقد توصل الباحث الى مجموعة من النتائج كان أهمها : ان قطر استطاعت ان تظهر للعالم العربي والدولي انها يمكن ان تكون لاعبا" سياسيا" مؤثرا" في المنطقة العربية والإقليمية، بالرغم من صغر حجمها وقلة عدد سكانها، كما ان العلاقات الامريكية القطرية والقوة الاقتصادية لدولة قطر ودور قناة الجزيرة في المنطقة اثر كبير في نجاحها للقيام بهذا الدور، وقد ساهمت قطر في اذكاء وتيرة ثورات الربيع العربي، من خلال سياستها الخارجية وعلاقاتها بالولايات المتحدة الامريكية ودعمها المالي والسياسي والإعلامي لبعض الانظمة والأحزاب السياسية.

كذلك أظهرت النتائج أنّ قطر استطاعت ان تصل الى العديد من النجاحات المتعددة في تمكين مشروع الاسلام السياسي السني في المنطقة العربية، وذلك من خلال الدعم السياسي والمادي

والإعلامي، وهذا واضح في كل من مصر وتونس وليبيا، في محاولة منها لإيجاد انظمة مؤيدة لها وموالية لها في سياستها المستقبلية، كما نجحت قطر في استمالة المواقف السياسية لـــبعض الـــدول العربية التي دعمتها، وخصوصا فيما يتعلق بالقضية السورية.

The impact of Qatar's financial and political support on Arab-Arab relations, 1995-2012

By: Ayman Hassan Hammad

Supervisor: Dr. Ahmad Faris Odah

Abstract

The study aims at defining Qatar role thorough its diplomacy with some countries and political parties since 1995-2012 although it is classified within the Third World, and has no impact in the region as Saudi Arabia and Egypt have.

The study aims at clarifying the nature of foreign policy of Qatar on international, regional, and Arabic level, its effect on Arab-Arab ties, how policy making is made in those countries, the effect of the economic factor and the financial support in making policy. Furthermore, explaining the factors that contributed in Qatar's success as a significant player in the Arab region, then defining the nature and the reasons through the financial, media and political support for certain Arab countries and political factions, mainly after the Arab revolutions and how it affect the Arab-Arab relations.

The researcher used the descriptive method which describes the phenomena of Qatar's political and financial support, the tool of transforming the context as a tool for analyzing some related studies and articles.

The research has reached some results including that Qatar has managed to be a significant player in the Arab world despite its limited land and the lack of human resources. Also the Qatari-American relations, the economic power of Qatar and the role of Aljazeera channel in the region have a great influence in its success in plying such a role. Furthermore, Qatar played a dynamic role in raising the pace of Arab spring revolutions utilizing from its foreign policy, the financial, political, and media support, and its good relations with the United States of America. The results also show that Qatar made successful breakthroughs by enabling the Islamic Sunni project in the Arab region through political, financial and

media support. Such support has been implemented in Egypt, Tunisia, and Libya so that Qatar could guarantee supporting regimes for its near future policy. Yet, Qatar succeeded in conciliating political attitudes for some Arab countries that it supports them especially regarding the Syrian affairs.

الفصل الأول

خلفية الدراسة

المقدمة

مثلت دولة قطر في العقدين الاخيرين ظاهرة إقليمية تنتهج سياسة وفهم معين حول التعاون العربي العربي، من حيث طبيعة السياسة الخارجية القطرية، والدعم المقدم للدول العربية سواء أكان ذلك ماديا أو إعلاميا وخصوصا فترة الربيع العربي، كذلك حجم التأثير على العلاقات العربية العربية، ومدى انعكاسه على صانع القرار السياسي في بعض البلدان العربية.

هناك من يعتقد أن دولة قطر استطاعت خطف الأضواء من دول عربية أخرى ذاع صيتها كدول قائدة في السابق مثل السعودية، مصر. إن الذي يبحث في أسباب تسارع صعود دولة قطر إلى الساحة السياسية والاقليمية يلحظ نوعين من التحولات: أولها، داخلي يختص بطابع التجديد لنظام الحكم ولسياسته اتجاه دول العالم وخصوصا العربية منها، فجاء هذا التغيير بعد تولي الأمير حمد بن جاسم مقاليد الحكم بعد الاستيلاء على الحكم عام 1995م، أما التحول الثاني فيتناول التسارع الكبير الذي يشهده العالم العربي، خصوصا بعد الثورات العربية، والتي تسعى قطر من خلالها بأن تكون المحرك والراعي الأساسي بهدف صياغة خارطة سياسية جديدة للمنطقة العربية.

لقد عملت دولة قطر بكل الوسائل المادية والإعلامية للمساهمة في حل بعض الأزمات في البلدان العربية، بما يخدم مصالحها من خلال تطويع بعض الفصائل أو الأحزاب أو الأنظمة الموالية لدولة قطر ليكون لها الدور الريادي في سياسة هذه الدول أو الأحزاب، كالأزمات في اليمن وفلسطين ومصر، إضافة للتدخل في علاقات الدول مع شعوبها، كالنزاع بين الإخوان المسلمين وبعض الأنظمة العربية.

ان السياسة الخارجية لدولة قطر تحتاج إلى الدراسة؛ لفهم التناقض الذي تمارسه، فهي من جهة تتمتع بعلاقات مميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، ومن جهة أخرى لها علاقات قوية مع التيارات الإسلامية في البلدان العربية، حيث استضافت قطر عددا من القادة الإسلاميين المنفيين وشجعت العديد من الحركات والاحزاب الإسلامية. لقد رأت دولة قطر في هذه السياسة اتجاه الحركات الإسلامية ليس دعما لها بل استيعابا فقط، وبدأت هذه السياسة تؤتي بثمارها بعد وصول بعض الإسلاميين إلى سدة الحكم في بعض البلدان العربية بفضل الربيع العربي، مما عزز نفوذ هذه الدولة التي بقيت حليفة أساسية للولايات المتحدة الأمريكية، حيث اعتبرت الولايات المتحدة الربيع العربي فرصة لها لا للمصالحة مع الحركات الإسلامية لكن على الأقل لهدنة طويلة، وافقت قطر على لعب دور مهم فيها. هذه السياسة قد تعمل على عزل إيران والمد الشيعي في المنطقة، والمغازلة الواضحة بين إيران والعديد من الحركات الإسلامية.

يقوم الباحث بدراسة مجموعة من الظواهر المتعلقة بالدراسة وستكون موزعة على خمسة فصول، حيث سيتم تناول الإطار المفاهيمي والدراسات السابقة، طبيعة السياسة الخارجية القطرية وعوامل صنع القرار السياسي في قطر، عوامل قوة دولة قطر السياسية، دوافع الدعم المالي والإعلامي القطري لبعض الدول العربية والأحزاب السياسية خصوصا جمهورية مصر العربية.

عنوان الدراسة

المال السياسي القطري وأثره على العلاقات العربية العربية 1995_2012.

موضوع الدراسة

يتمحور موضوع الدراسة حول أسباب تغيير السياسة الخارجية القطرية، بالنظر لكون دولة قطر تعتبر من الدول الخليجية التي تنتمي إلى دول العالم الثالث حديثة العهد بالاستقلال، حيث يعود تاريخ إعلان استقلالها عن بريطانيا إلى 3 سبتمبر1971، ومع ذلك استطاعت خصوصا منذ استيلاء الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني على الحكم عام 1995، ان تبني لنفسها وضع متميز ومستقل في المنطقة العربية عامة والمنطقة الخليجية خاصة، رغم حساسية المنطقة وتعرضها لأحداث وعواصف وظواهر عدم استقرار في السنوات القليلة الماضية.

ويلاحظ المحللون أن دولة قطر، بالرغم من صغر حجمها الجغرافي، فقد استطاعت أن تثبت أنها كبيرة من خلال شبكة العلاقات الدولية الواسعة التي نجحت في نسجها طيلة العشرين سنة الماضية، حيث يتبين بصورة جلية لكل المتتبع للدبلوماسية القطرية كيف أصبحت التجربة القطرية مصدر اهتمام وتنويه الكثير من الدول والمنظمات والهيئات الدولية، بما تبنته من مبادرات وما طرحته من آراء وتصورات وحلول لبعض الأزمات في بعض الدول، من خلال الدعم المادي أو الإعلامي؛ وذلك لتكون الدولة الريادية في رسم خارطة سياسية جديدة في المنطقة العربية بالتعاون من الولايات المتحدة الأمريكية. من خلال السيطرة الاقتصادية والإعلامية على بعض الدول العربية. لقد ثبت أن الدعم المادي الوسيلة الأسرع للتدخل في شؤون الدول العربية من جهة، كما أنه ينهي الغزل القائم بين بعض الدول العربية وإيران بعد الثورات العربية من جهة أخرى.

وبناء عليه فإن دراسة التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية القطرية في إطـــار المتغيـــرات التـــي يشهدها العالم اليوم، تحاول بالأساس إلى معرفة وتحليل طبيعة ونوعية هذه العلاقـــات، وملامســـة درجة تأثيرها وتفاعلها مع محيطها على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والإعلامية.

مبررات الدراسة

إن أهم مبررات الدراسة ما حققته دولة قطر من نجاحات في سياستها الخارجية؛ جعلت منها دولـــة محورية في منطقة الشرق الأوسط فاقت العديد من الدول العربية والإسلامية في المنطقة.

أما المبرر الثاني للدراسة فيتمحور حول كثرة النقد الموجه للسياسة الخارجية لدولة قطر سواء كان النقد إيجابيا أو سلبيا، فيتهم البعض قطر بأنها تنفذ الأجندة والسياسة الأمريكية في المنطقة بالوكالة، ويبررون ذلك بعلاقة قطر بإسرائيل والقواعد العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية فيها. بينما يقول البعض أن قطر لديها من المقدرات الاقتصادية ما يؤهلها لهذا النجاح. من هنـــا كانـــت المبـــادرة لمحاولة استكشاف مدى علمية النقد المقدم إيجابا أو سلبا.

أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال اظهار الدور السياسي الذي تقوم به قطر على المستويين العربي والعالمي بالرغم من أنها لا تمتلك مقومات الدولة القائد سواء أكان ذلك من الناحيـــة الجغرافيـــة أو السكانية أو التراث الحضاري.

وتنبع أهمية هذه الدراسة من تعاظم الأثر الملحوظ لهذه الدولة من خلال الدعم السياسي والمـــادي والإعلامي، سواء في الإطار العام للعلاقات الدولية، أو في تغطية القضايا الداخلية لبعض الدولـــة

العربية. أو من خلال التوافق العربي العربي؛ لتحديد خارطة سياسية جديـــدة للمنطقـــة الإقليميـــة وخاصة العربية.

كما تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال الحراك الشعبي العربي وانهيار العديد من الأنظمة السياسية التي امتدت عبر فترة طويلة من الزمن. ودخول حزب الإخوان المسلمين في هذا الحراك، والـــذي يعتمد بشكل أساسي على الدعم المادي والإعلامي القطري ووصول الاحزاب الاسلامية لسدة الحكم في العديد من الدول وخصوصا مصر، ومدى تأثير دولة قطر على القرار السياسي لهذه الاحزاب.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح طبيعة السياسة الخارجية القطرية، سواء أكان ذلك على المســـتوى الدولي أو الإقليمي أو العربي، ومدى تأثيرها على العلاقات العربية العربية.

وتهدف أيضاً للتعرف إلى أهم العوامل المؤثرة في عميلة صنع القرار السياسي في قطـــر، ومـــدى تأثير العامل الاقتصادي والدعم المالي القطري في عملية صنع القرار السياسي في الدول العربيـــة وبعض الاحزاب السياسية في هذه الدول.

كما تهدف هذه الدراسة للتعرف إلى العوامل التي أدت إلى نجاح دولة قطر، ووصـــولها إلـــى دور المؤثر في المنطقة العربية خلال فترة من الزمن لا تتعدى العشرين عاما.

بالإضافة للتعرف على أهم الأسباب التي جعلت قطر دون غيرها تتمتع بهذا الدور الأساســـي فـــي المنطقة.

وتهدف أيضاً إلى إظهار دور دولة قطر بالمشاركة السياسية مع دول أخرى في تحديـــد خارطـــة سياسية جديدة على المستويين الإقليمي والعربي، انطلاقا من الدعم السياسي والمادي والإعلامي.

مشكلة الدراسة

يتساءل كثيرون عن سرّ الدور الكبير الذي تلعبه قطر رغم صغر مساحتها وقلة عدد سكانها؛ فالخطاب السياسي لدولة قطر يعتبر بشكل واضح خطاب منحاز للولايات المتحدة الأمريكية ومعترف بدولة إسرائيل، إلا أنها تعتبر في الوقت الحالي من الدول المحركة والرئيسة في رسم خارطة سياسية جديدة في المنطقة الإقليمية والعربية، من خلال طبيعة السياسة الخارجية التي تتبناها قطر في علاقاتها مع الدول الإقليمية والعربية، ومن خلال استخدامها مجموعة من الأدوات كالمال السياسي والإعلام للتأثير في صنع القرار السياسي لبعض الدول أو الأحزاب. من هنا تكمن مشكلة الدراسة من خلال طرح السؤال التالي: ماهو أثر المال السياسي والإعلام القطري في العلاقات العربية العربية؟

أسئلة الدراسة

تطرح الدراسة جملة من التساؤلات على النحو الآتي:

1. كيف نجحت السياسة الخارجية لقطر في تعزيز دورها الإقليمي والدولي؟
2. ما طبيعة السياسة الخارجية القطرية على المستويات الدولية والإقليمية والعربية؟
3. ما أهم العوامل المؤثرة في عملية صنع القرار السياسي؟
4. هل المال القطري خدمة للسياسة القطرية ان تنفيذ للسياسة الامريكية في المنطقة؟
5. ما تأثير الدعم المادي والإعلامي القطري في العلاقات العربية العربية؟
6. هل يمكن فهم خطاب دولة قطر السياسي والدعم المادي بعيدا عن منظومة السيطرة والسيادة على العلاقات العربية؟

فرضية الدراسة

إن دولة قطر نجحت إلى حد ما في صياغة خارطة سياسية جديدة لا سيما لدول الربيع العربي، تكون هي من يوجهه عبر سلطة وسائلها الإعلامية ودعمها المادي، بعد أن حازت على درجة عالية من مصداقية الجمهور، نظرا لغياب البديل العربي، ومن هنا تأتي الفرضية الرئيسة: هناك علاقة سلبية بين المال السياسي القطري والإعلام القطري على العلاقات العربية _ العربية.

فرضيات الدراسة

هناك مجموعة من الفرضيات التي تساهم في توضيح الفرضية الرئيسة:

1. يؤثر العامل الاقتصادي والسياسي إيجاباً على تعزيز دور قطر الإقليمي والدولي.
2. تؤثر السياسة الخارجية القطرية سلبا على العلاقات الإقليمية والعربية العربية.
3. يؤثر الدعم المالي والإعلامي القطري سلبا على العلاقات العربية العربية.
4. تلعب السياسة الخارجية والدعم المادي والإعلامي لدولة قطر دورا مهما في جعلها دولة مؤثرة في المنطقة العربية.

منهجية الدراسة

يحتاج البحث في الظاهرة القطرية جهدا شاقا، إلى جانب دراسة مجمل ما كتب في السياسات الخارجية للدول وما كتب في الاقتصاد السياسي وعوامل صنع القرار، فهنالك أهمية للنظر في الدراسات السابقة.

سيتم استخدام المنهج الوصفي، لأنه المناسب في مثل هذه الدراسات، فالباحث سيصف ظاهرة المال السياسي القطري والدعم الاعلامي ومدى تاثيرهما على العلاقات العربية–العربية، وسيتم استخدام أداة تحليل المضمون، لتحليل بعض الدراسات السابقة والمقالات المتعلقة بموضوع البحث.

الحدود المكانية والزمانية للدراسة

تتحدد الدراسة مكانيا في دولة قطر العربية.

قام الباحث بإعداد هذه الدراسة في جامعة القدس أبو ديس، كلية الدراسات العليا، قسم الدراسات العربية.

تتحدد الدراسة بالفترة الزمانية الواقعة بين عام 1995 – 2012م؛ لما فيها من زيادة تأثير دور دولة قطر في العلاقات الدولية والإقليمية والعربية.

تم إعداد هذه الدراسة في العام الدراسي 2013/2012 جامعة القدس.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

ليس بالأمر اليسير دراسة ظاهرة سياسية كظاهرة المال السياسي وتاثيرها على العلاقات الاقليمية والدولية، لكن عند دراسة مثل هذه الظاهرة نتعرف أولاً على بعض المفاهيم المتعلقة بالدراسة، والتعرف على بعض الدراسات المتعلقة بموضوع الدراسة وتحليلها.

المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة

يحتوي هذا الفصل على بعض المفاهيم المهمة في الدراسة كمفهوم السياسة الخارجية وأبعادها وأدواتها وكيفية اتخاذ القرارات في إطارها، كما سيتم التطرق والمال السياسي، ومفهوم الثورة والربيع العربي، والإسلام السياسي.

- **السياسة الخارجية**

إذا نظرنا إلى تعريفات السياسة الخارجية المختلفة نرى أن هناك اختلافا في تعريفها، فهناك من يعرفها بطريقة شديدة العمومية بحيث لا نستطيع التفريق بينها وبين باقي السياسات، بحيث تعتبر أي نشاط خارجي سياسة خارجية، ولكن من البديهي أنه ليس كل نشاط للدولة يعتبر سياسة خارجية. وهناك بعض الدراسات التي تذهب إلى المرادفة بين السياسة الخارجية، وبعض أجزائها كالأهداف أو السلوكيات، إلا أن الأهداف قد تبقى رغبات ولا يمكن ترجمتها إلى سلوكيات.

وهناك البعض الذي يعرف السياسة الخارجية على أنها عملية تحويل للمدخلات إلى أنشطة تهـدف إلى تحقيق غايات معينة، إلا أن الأنشطة لا تشكل إلا جزءا بسيط من السياسة الخارجية.

كما أن هناك تعريفات تركز على عنصري التخطيط والمصلحة الوطنية، إلا أن العناصر النفسـية والذاتية تلعب دورا في صياغة السياسة الخارجية، لان المصلحة الوطنية ليس لها وجود مستقل عن إدراكات صانع السياسة الخارجية لتلك المصلحة.

ظهر في بداية القرن العشرين تعريف واضح للسياسة الخارجية على يد المفكر جـونثن ويلكنفيلـد (jonathan wilkenfeld) وزملائه حيث يعرفون السياسة الخارجية على أنهـا "تلـك الأفعـال (ردود الأفعال)الرسمية التي تبادر بها (أو تتلقاها وترد عليها لاحقا) الدولة ذات السيادة بهـدف تغييـر أو خلق ظروف (أو مشكلة) جديدة في خارج حدودها السيادية"[1].

لقد وضح هذا التعريف مفهوم السياسة الخارجية للدول في بداية القرن العشرين، لكن العلاقات الدولية في الربع الأخير من القرن العشرين تطورت بشكل جذري بحيث لم تعد الدول الوحيدة القادرة على صياغة سياسات خارجية، بل اصبح هناك دور كبير للشركات الكبرى في صياغة السياسات الخارجية للدول.

إن تعقد ظاهرة السياسة الخارجية يعكسه تعدد التعريفات وتفاوت نواحي التركيـز فيهـا، فهنـاك صعوبة في تحديد الأبعاد التي تندرج في إطارها والعلاقات بينها، فالسياسة الخارجية تتفاوت مـن دولة إلى دولة بتفاوت التعامل مع القضايا الخارجية، فقد تتبع الدولة سياسة سلمية تعاونية مع دولة في قضية ما، وقد تكون سياسة صدامية لقضية أخرى مع الدولة ذاتها.

---

(1) jonathan wilkenfeld et al.**foreign policy behavior.**(Beverly hills:sage.1985).p.110

ان التعريف الذي قدمه الدكتور محمد السيد سليم في كتابه تحليل السياسة الخارجية، وقد أخذ في اعتباره الخصائص الأساسية لعملية السياسة الخارجية والأبعاد المحتملة لتلك السياسة؛ فعرفها على النحو الآتي:

"يقصد **بالسياسة الخارجية:** برنامج العمل العلني والذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي"[2].

في هذا التعريف يحدد الدكتور محمد السيد سليم مفهوم السياسة الخارجية التي تنطلق من مجموعة من الأبعاد الأساسية هي: الواحدية، والرسمية، والعلنية، والاختيارية، والهدفية، والخارجية، والبرمجية.

سيتم تناول كل واحد من هذه الأبعاد وربطه بإطار الدراسة وسياسة دولة قطر الخارجية.

- **الطابع الواحدي للسياسة الخارجية:** هذا البعد يميز بين السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، فالسياسة الخارجية تكون من دولة واحدة، أي برنامج تنتهجه تلك الدولة إزاء الوحدات الدولية الأخرى، أما العلاقات الدولية فهي تكون بين دولتين من منطلق الفعل ورد الفعل، إلا أن العلاقات الدولية تأتي نتيجة للسياسات الخارجية للدول. وهذا ما ينطبق على طبيعة السياسة الخارجية القطرية؛ أنها تأتي من دولة واحدة ذات طابع مركزي موحد.
- **الطابع الرسمي للسياسة الخارجية:** فالسياسة الخارجية تلك السياسة التي يضعها الممثلون الرسميون للدولة أو الأشخاص المخولين باتخاذ القرارات الملزمة، ولا يهم أن يكون هؤلاء الأشخاص قد وصلوا إلى الحكم عن طريق الانقلاب أو عن طريق الانتخاب، ولكن ما يهم أنهم يملكون ناصية الحكم ويتحدثون باسم الدولة، ومن المهم أنهم يمثلون السلطة التنفيذية في الدولة، وهذا ما نلاحظه في رسم السياسة الخارجية لدولة قطر والتي يضعها أما الأمير حمد بن خليفة

---

[2] السيد سليم، محمد: **تحليل السياسة الخارجية**،(القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط2، 1998). ص : 12.

الـــ ثاني والذي يمثل رئيس الدولة، أو رئيس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ حمد بن جاســـم بن جبر الـــ ثاني.

- **الطابع العلني للسياسة الخارجية:** ويقصد بها هنا برامج العمل الخارجي المعلنة، وليس فقـــط تلك التي أعلنها صانع القرار، بل يقصد بها أيضاً تلك البرامج في العمل الخارجي التي تكـــون قابلة للملاحظة "فبرامج العمل الخارجي لم تتكون عفو الخاطر أو بمحـــض الصـــدفة، ولكـــن صانعيها قصدوا اتباعها لتحقيق أهداف معينة واعترفوا بمسؤوليتهم عنها"[1]
- الطابع الاختياري للسياسة الخارجية: وبهذا المعنى يمكن اختيار السياسة الخارجية بين مجموعة سياسات بديلة متاحة، أن كل سياسة خارجية تتضمن سلسلة من القرارات التـــي تشـــكل فـــي مجموعها المسار العام للسياسة الخارجية. وتنقسم القرارات في السياسة الخارجية إلى قرارات استراتيجية وأخرى تكتيكية.

القرارات الإستراتيجية:

وهي القرارات التي تحدد المسار الرئيس للسياسة الخارجية، وتكون آثاره على السياسة الخارجيـــة لمدة زمنية طويلة. وسميت بالقرارات الاستراتيجية لأهميتها بالنسبة للسياســـة الخارجيـــة للدولـــة. ولاستمرارية تأثيرها على مسار تلك السياسة؛ لأنها تصدر في الغالب من صانع السياسة الخارجية الرئيسي.

[1] السيد سليم، محمد: مصدر سبق ذكره. ص: 18.

القرارات التكتيكية:

يتطلب تنفيذ القرار الاستراتيجي مجموعة من القرارات التكتيكية ذات الطبيعة السياسية أو الإدارية. ومن أجل تنفيذ القرار الاستراتيجي يتطلب إعادة توزيع الموارد وإعادة صياغة العلاقات الخارجية وليس بالضرورة أن يكون القرار التكتيكي من خلال صانع السياسة الخارجية الرئيسي، فقد يكون على مستوى بيروقراطية السياسة الخارجية.

- **الطابع الهدفي للسياسة الخارجية:** تتضمن السياسة الخارجية مجموعة من الأهداف التي تعكس المصالح الاستراتيجية والقيم الخاصة بالدولة. ومن سيكون علية الشكل المستقبلي لتوجه الدولة في مجال سياستها الخارجية، أي الأوضاع التي تهدف الدولة أن تحققها في البيئة الخارجية، وإذا أرادت الدولة أن تنفذ هذا الهدف فلا بد لها أن تقوم بتخصيص الموارد اللازمة لتحقيقه.

وينصرف موضوع أهداف السياسة الخارجية للدولة إلى مجموعة من الظواهر والعلاقات التي تهدف الدولة التأثير فيها، وأهم هذه الظواهر هي: الإقليم، والنظام السياسي، والموارد الطبيعية، والموارد البشرية والمكانة الدولية.

ومن أهم أهداف السياسة الخارجية للدول : [1]

1. حماية استقلال الدولة وسلطتها في اتخاذ القرار وصون مشروعيتها.
2. الأمن، من خلال إيجاد تحالف إقليمي أو عالمي لدرء الخطر الخارجي الذي قد تتعرض له الدولة.

[1] ناصوري، احمد: **دراسة تحليلية لعملية صنع القرار السياسي**، (دمشق: جامعة دمشق، كلية العلوم السياسية، المجلد21، العدد الاول، 2005) ص: 52

3. تحقيق الرفاهية الاقتصادية من خلال العمل على الحصول على مصادر وأسباب الثروة الاقتصادية. وقد يتخذ شكل الاستيلاء المباشر على الثروة الاقتصادية للدول الأخرى أو شكل التبادل التجاري بين الدول.
4. الحصول على الهيبة والمكانة والاحترام في المحافل الدولية.

- **الطابع الخارجي للسياسة الخارجية:** أي أنها تسعى إلى تحقيق أهداف خارج الوحدة السياسية، وهذا ما يميزها عن السياسة الداخلية. وهنا يمكن ملاحظة أن السياسة الخارجية القطرية تختلف جزئيا عن السياسة الداخلية، فهي داخليا تسعى لإيجاد الديمقراطية والرفاه الاقتصادي والأمن لسكانها وهذا لأنها جميعا واجبة على الحكومة القطرية، بينما تسعى في الكثير من مشاريعها الخارجية ومبادرتها لحل الأزمات ومنع الحروب كما حدث في لبنان. أو الدعم المادي لتحقيق بعض المكاسب الاقتصادية أو السياسية كما الدعم المالي لمصر.
- **الطابع البرنامجي للسياسة الخارجية:** أي تحديد مجموعة من الأهداف والقرارات والسلوكيات والتي تشكل السياسة الخارجية لتلك الدولة، وهذا لا يعني بالضرورة أن تكون هذه الأبعاد صيغت بطريقة واعية مخططة تحقق الانسجام بين أبعاد البرنامج.

أما بما يتعلق بأدوات السياسة الخارجية فلا بد لنا من ذكرها في هذا الإطار، لما لها من أهمية في توضيح بعض الأمور المتعلقة في الدراسة والتي سيتم عرضها بالتفصيل في الفصول القادمة من هذه الدراسة. وهذه الأدوات هي:

1. الأداة الدبلوماسية

يقصد بالدبلوماسية عملية التمثيل والتفاوض التي تجري بين الدول في أثناء إدارتها لعلاقاتها الدولية. وبذلك فإن الدبلوماسية الفعالة هي الدبلوماسية التي تدعمها وسائل السياسة الخارجية الأخرى وهي الأداة العسكرية والأدوات الاقتصادية والإعلامية. فبدون دعم تلك الوسائل ستكون

فعالية الدبلوماسية محدودة إن لم تكن معدومة. ومن هنا يعتبر هدفها الأول هو التوفيق بين خلافات الدول وفتح مسالك للاتصال بينها من أجل تحقيق هذا الهدف، وتعرف الدبلوماسية بأنها" القدرة على إثارة الحرب وتأكيد السلام بين الدول"[1].

وتعتبر الدبلوماسية الأداة الرئيسية في تزويد صانعي القرار السياسي في السياسة الخارجية بالمعلومات العامة التي تمكنهم من القيام بمهامهم وتنفيذ القرار[2].

ومن هنا يمكن أن نلاحظ الدعم الكبير الذي يقدمه كل من الأدوات الأخرى كالعسكرية والاقتصادية والإعلامية للدبلوماسية القطرية لدعمها في السياسة الخارجية في جميع المواقف والأطر.

2. الأداة الاقتصادية

احتلت الأداة الاقتصادية كوسيلة للسياسة الخارجية مكانة هامة في العلاقات الدولية المعاصرة، وتكمن هذه الأهمية في أن الأهداف القومية للدول المعاصرة هو العمل على القضاء على البطالة والتضخم، وبالتالي تحقيق الرفاهية لشعوب هذه الدول، إذ أن بقاء الحكومات في السلطة يعتمد على قدرتها في حل هذه المشاكل، هذا بالإضافة إلى زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول وما يترتب على هذا الاعتماد من زيادة في أهمية الأدوات الاقتصادية كوسيلة للسياسة الخارجية.

وتعرف الأداة الاقتصادية بأنها:" استخدام القدرات والإمكانيات الاقتصادية المتاحة للدولة بهدف التأثير في الدول الأخرى من حيث توجهاتها وسلوكها ومواقعها على النحو الذي يتفق مع تحقيق الأهداف الخارجية للدولة وحماية مصالحها"[3].

---

[1] أبو عامر، علاء: **العلاقات الدولية: العلم والظاهر، الدبلوماسية الإستراتيجية**، (غزة: مكتبة آفاق، 2006). ص: 277.

[2] الرضا، هاني: **الدبلوماسية: تاريخها وقوانينها وأصولها**، (بيروت: دار المنهل اللبناني، 1973). ص: 9.

[3] أبو عامر، علاء: **الوظيفة الدبلوماسية: نشأتها، مؤسساتها، وقواعدها**، (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2001). ص: 35.

يبدو أن الأداة الاقتصادية من أهم الأدوات التي تستخدمها دولة قطر في عملية صنع السياسة الخارجية، وخصوصا أنها تمتلك مقومات اقتصادية تخولها استخدام هذه الأداة في التأثير على دول أخرى، وهذا ما تم ذكره في الموقع الرسمي لوزارة الخارجية القطرية: " يعد الاقتصاد القطري واحدا من أسرع الاقتصادات نموا في العالم فقد حافظ على معدلات نمو مرتفعة بسبب الزيادة الكبيرة في أسعار النفط في عام 2006-2007 حيث حقق الناتج المحلي الإجمالي نموا قياسيا آخر خلال عام 2007. وشهد الاقتصاد القطري تطوراً كبيراً في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية خلال السنوات العشر الماضية، مدعوماً بسياسة حكومية حرصت على انتهاج مبدأ الاقتصاد الحر القائم على قوى السوق. ويتجلى ذلك في الخارطة الاقتصادية للبلاد التي جاءت منسجمة مع التطورات الاقتصادية العالمية، وبما يتفق مع مصلحة الاقتصاد القطري. ويتضح ذلك أيضاً في التطور الذي حققه الجهاز المصرفي والمالي والذي يتصف بشدة حساسيته واستجابته للإنجازات التي حققها الاقتصاد القطري على مستوى المتغيرات الاقتصادية الكلي" [1].

3. الأداة العسكرية:

تعتبر الأداة العسكرية إحدى الوسائل الأساسية لتنفيذ السياسة الخارجية وإحدى المقومات الأساسية لنجاح الدبلوماسية . وتعرف بأنها "الإكراه الذي تلجأ إليه الدول في الحرب بهدف إرغام الخصم على الخضوع لإرادتها[2]"

---

[1] http://www.mofa.gov.qa 2012/9/10

[2]-صادق، حيدر: **مستقبل الدبلوماسية**، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجي، 1996). ص: 22

وتشمل مجموعة الأدوات المتعلقة باستخدام القوة أو التهديد باستخدام القوة المسلحة للدولة في تحقيق أهدافها، سواء بشكل جزئي فيما يسمى بالحرب المحدودة، أو العملية العسكرية على نطاق واسع إلى موقف الحرب الشاملة.

وتعرف الأدوات العسكرية بأنها" مجموعة من القدرات المتعلقة باستعمال أو التهديد باستعمال العنف المسلح المنظم ضد الوحدات الدولية الأخرى بما تشمله هذه الأدوات من إنشاء القوات المسلحة وكل ما يتبع ذلك الإنشاء من تدريب وتوزيع، وعقد التحالفات العسكرية، والهجوم المسلح[1]".

بالنسبة لدولة قطر فهي عسكريا غير قوية مقارنة بالدول المحيطة بها كالسعودية أو إيران. إلا أنها قوية بتحالفاتها العسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية ووجود أكبر قاعدة عسكرية أمريكية على أراضيها، ودخولها في مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي نتج عنه مجموعة من القرارات الاستراتيجية المهمة، والكثير من القواعد التنفيذية في مجالات التعاون السياسي والتنسيق العسكري والدفاعي والتكامل الاقتصادي، وغيرها من المنظمات والتنظيمات الإقليمية والدولية التي تعتبر قطر عضوا فيها.

4. الأداة الإعلامية:

1. ظهر تأثير الأداة الإعلامية في النصف الثاني من القرن العشرين بسبب التطور الهائل في وسائل الاتصال والتكنولوجيا. وهي تعتبر من الأدوات المهمة والمؤثرة في السياسة الخارجية، ويقصد بالأداة الإعلامية: استخدام وسائل الإعلام المختلفة للتأثير على الرأي العام الداخلي والخارجي بما يدعم ويساند موقف مستخدمها ويضعف من موقف خصمه، وفي إطارها تستخدم

[1]- السيد سليم، محمد. مرجع سبق ذكره. ص92.

المؤثرات الثقافية من معتقدات وأيديولوجيات.[1] وتشترك الدعاية مع الدبلوماسية في أنها نشـــاط كلامي بالدرجة الأولى، غير أنها تختلف عن الدبلوماسية في أنها توجه إلـــى شـــعوب الـــدول الأخرى في الغالب لا إلى حكوماتها. وكذلك تصاحب العمل الاقتصادي للدول، وهي تســـتخدم قبل الهجوم العسكري في حال فشلت الدولة في توصيل طلبها مـــن الأداة الإعلاميـــة؛ بهـــدف التمهيد له في المجتمع الدولي وإعطاء الشرعية للعمل العسكري.

وتهدف الأداة الإعلامية إلى حث وتوجيه الدعاية لتأييد أو رفض رأي أو سلوك معين لمحاولـــة إقناع الرأي العام بسياسة ما.

أحسنت قطر استخدام الأداة الإعلامية في دعم سياستها الخارجية وذلك لتحقيق أهدافها الإقليميـــة و الدولية، وتلخصت قدراتها الإعلامية في قناة الجزيرة، والتي سيتم تناولها في الفصول القادمة بشيء من التفصيل.

- **المال السياسي**

في الأدبيات المعاصرة ثمة علاقة جدلية بين المال والسياسة في النظم السياسية سواء أكانت هـــذه النظم ديمقراطية أو غير ديمقراطية، لكن بالرغم من أهمية كل منهما للآخر، إلا أنه وفقاً لـــ جمس ك. بولوك (james kerr pollok)"فإن العلاقة بين المال والسياسة تظل إحدى أكبر المشكلات للحكومة الديمقراطية، بل وأن الحياة السياسية الصحية لن تكون ممكنة طالما كان استخدام النقود غير مفيد[2]" وقديماً عمد الحكماء الإغريق إلى فصل المال عن السياسة، وذلك تلافيا للفســـاد والإفســـاد، إلا أن غالبية النظريات التي تدرس ظاهرة الثورات ترى أن المال دائما ما يلعب دوراً أساسياً ومهما فـــي

[1] أحمد أبو الرب، محمد: **دور قناة الجزيرة في تشكيل العلاقات الدولية لدولة قطر**، (فلسطين: جامعة بيرزيت، كلية الدراسات الدولية، 2008). ص: 32.

[2] -james kerr pollok, money and politics abroad, university of Michigan, 1926. P52.

اشتعال الثورات على مر العصور، فعلى سبيل المثال الثورة الفرنسية رفضت طبقة النبلاء أن تتقاسم السلطة مع البرجوازية الناشئة من أصحاب الأموال، فاستعملت البرجوازية الشعب من خلال المال للقيام بالثورة على نظام الحكم القائم، في حين تفادى النبلاء الإنجليز ذات المصير لأنهم تنازلوا عن جزء كبير من سلطتهم لصالح البرجوازية الإنجليزية صاحبة المال[1].

للأحزاب السياسية في الدولة دور مهم في وجود وبناء الديمقراطية، خصوصاً الديمقراطية الناشئة كما حدث بعد الثورات العربية، التي سمحت للعديد من الأحزاب السياسية بالظهور بعد أن كانت هذه الأحزاب السياسية أما محظورة أو موالية للحزب الحاكم، حيث تعتبر الأحزاب السياسية إحدى أهم مرتكزات تداول السلطة والتنشئة السياسية في النظم السياسية المعاصرة، إلا أن فاعلية هذه الأحزاب وقدرتها على البقاء والتنافس على السلطة وأداء وظائفها السياسية مرهون بما تحوزه من قدرات مالية وتمويلية، إلا أن معظم المواطنين حول العالم يرون أن المال السياسي ومانحيه يثيرون من الإشكاليات والتدخل في الشؤون الداخلية ما يحجم وحتى يهدم الديمقراطية وليس خطراً عليها فقط[2].

ينظر إلى المال السياسي على أنه التمويل الذي يغطي تمويل الأحزاب السياسية وتمويل الحملات الانتخابية، في هذا الإطار يمكن إدراج أنواع التمويل السياسي إلى ثلاث أنواع هي[3]:

1- التمويل البلوتوقراطي: يشير هذا النوع من التمويل السياسي إلى ممارسات أصحاب المال والأغنياء في الدولة، للحصول على نفوذ متزايد في صناعة القرار السياسي عبر تمويلهم للأحزاب السياسية، قبل أن ينتقلوا مباشرة لممارسة السياسة عبر تولي المناصب التنفيذية العليا

---

[1]- القلال، نجيب: **ثورة تونس وهزيمة المال السياسي**، صحيفة القدس العربي، 16 ديسمبر 2011. ص: 6.

[2]- شفيق علام، مصطفى، وآخرون: **المال السياسي.. بين المشروع والممنوع**، (القاهرة: مركز المصري للدراسات والمعلومات، 2012). ص: 3

[3]- شفيق علام، مصطفى، وآخرون: **المال السياسي.. بين المشروع والممنوع**، مصدر سبق ذكره، ص 5-7

في الدولة، مما يتيح لهم التأثير على صناعة القرارات السياسية، بالإضافة إلى اقتراح قـــوانين وتفصيل تشريعات على مقاس مصالحهم في مراكمة الأرباح عبر البوابة السياسية[1].(♦)

إن نوع التمويل البلوتوقراطي للتمويل السياسي كان سائداً إلى حد كبير في مصر قبل الثـــورة، فقد شهدت مصر نفوذا متزايدا لطبقة رجال الأعمال في صنع السياسات العامة للدولة، وذلـــك من خلال دعمهم للحزب الوطني الحاكم المنحل، ومن ثم تأثيرهم غير المباشر علـــى مفاصـــل صنع القرار في الدولة، حتى يصلوا إلى الاندماج بشكل مباشر في المناصب العليا في الدولـــة والحزب الحاكم، وتوجيه قرارات الدولة سياسيا واقتصاديا بل واجتماعيا، مما زاوج بين المال والسياسة في مصر، والذي أوصلها إلى أدنى مراتب الفساد والإفساد.

2- التمويل العام: وهو تمويل الدولة نفسها للأحزاب السياسية، ويعد هذا النوع من أوســـع أنـــواع التمويل انتشارا في العالم الغربي، حيث يقلل هذا النوع من الفساد في عملية صـــنع القـــرارات السياسية والاقتصادية داخل الدولة، إلا أنه يكلف الدولة مبالغ كبيرة نتيجـــة تمويلهـــا لجميـــع فعاليات الأحزاب السياسية، كما أن حيادية الحكومة في هذا النوع من التمويل تصبح في محـــل شك، ويشمل هذا النوع من التمويل السياسي، تمويل الدولة المباشر للأحزاب، والتمويل غيـــر المباشر للأحزاب، الإعانات السياسية المحددة لبعض فئات المجتمع مثل المرأة والشباب[2].

هذا النوع من التمويل السياسي غير مستخدم كثيراً في الدول العربية، لأن الدولة والحكومة في معظم الدول العربية مديونيتها الكبيرة ونظام الحكم فيها لا يسمح لها بتمويل الأحزاب السياسية،

---

[1] عبد العزيز، علاء: **البلوتوقراطية وسياسات التكويش**، موقع الشروق الالكتروني. 9 أيار 2012. تاريخ الاســـترجاع: 2013/1/5.

(♦) مفهوم البلوتوقراطي (حسب قاموس اوكسفورد: طبقة الأثرياء الارستقراطية والبرجوازية التي توفر المال اللازم لـــدعم سياسات معنية تصب في مصالحهم بالأساس، ثم أصبح اسمها جماعات الضغط واللوبيات).

[2] كأساس زامورا، كيفين: **التمويل السياسي وأنظمة التمويل بالدولة**، (جامعة كوستاريكا، مؤسسة بروكينجز، مايو 2008). ص: 8-10.

إلا أنه إذا ما تم بشكل عادل فهذا يدعم الدولة على محاربة الفساد والتدخل في شؤونها الداخلية، وإقامة حكم ديمقراطي.

3- التمويل الخاص: على العكس من التمويل العام للأحزاب، يعتمد التمويل السياسي الخاص على المانحين من القطاع الخاص أو الإفراد العاديين إلى جانب النقابات أو الشركات أو دول أخرى، لكن يشترط في معظم الأحيان في هذا النوع من الدعم الإفصاح الكامل والدقيق عن ذلك الدعم، بما في ذلك المعلومات الشخصية عن الجهة المانحة والمتبرعين، وفي كثير من الأحيان سبب هذا الدعم والمشروعات التي سيذهب إليها الدعم[1].

ويمكن القول أن هناك ثلاثة أسباب تدعو الداعمين لدعم وتمويل الأحزاب وقوى سياسية معينة لمثل هذا النوع من التمويل السياسي هي[2]:

أ. الدافع الأيديولوجي: حيث يتيح هذا الدافع لأنصار حزب ما، أن يكون لهم دور في تمويل الأنشطة الحزبية والانتخابية لمن يعبر عن توجهاتهم الفكرية والأيديولوجية.

ب. الدافع الاجتماعي: حيث يكمن الدافع الاجتماعي للأفراد الممولين من الحصول على الشرف والمكانة والقبول الاجتماعي في مجتمعاتهم.

ت. الدافع المالي: وذلك للحصول على خدمات مالية ومزايا اقتصادية جراء قيامهم بتمويل الأحزاب والحملات الانتخابية.

إن هذا النوع من التمويل يجنب الأحزاب الممنوحة من الوقوع في قيود الحكومة، التي قد تقيد حرية التعبير، كما يضمن التعبير عن وجهات النظر في المجتمع بشكل فعال، كما يمنع الحكومة من

---

[1] والكي، ماركين، **التمويل السياسي والفساد**، سلسلة الأوراق البيضاء للتمويل السياسي، المؤسسة الدولية لنظم الانتخابات. د.ت، ص: 20.

[2] شفيق، علام، مصطفى: وآخرون، **المال السياسي. بين المشروع والممنوع**، مصدر سبق ذكره، ص 7.

الميل لأحد الأحزاب أو المتنفذين اقتصاديا أو أصحاب السلطة، إلا أنه يعد مدخلاً لسيادة مبدأ "شيء مقابل شيء" خصوصا مع تعارض مصالح الممولين وصانعي القرار السياسي وبما يعارض المصلحة العامة للخطر، كما يؤثر على استقلالية صناع السياسات واستقلاليتهم في صنع القرار، ويهدد شرعية العملية الديمقراطية خصوصا في نظر المواطنين.

إن فقدان الشفافية فيما يتعلق بالمال السياسي المراد من عملية التمويل . وحتى عدم وجود دراسات أكاديمية جادة تبين هذه الظاهرة العالمية وتضع لها القواعد والنظريات المفسرة، بل إن معظم النظم السياسية حول العالم، حتى الديمقراطية منها، تعاني من ندرة المعلومات المتعلقة بالتمويل للأحزاب والمترشحين في الحملات الانتخابية. أدى إلى ظهور آراء متطرفة تنظر لأي مال سياسي بعين الريبة، وتضعه في بداية تفسير أي ظاهرة سياسية. وقد عرفه بعض الباحثين في إطار داخلي، داخل حدود الدولة على أنه: "كافة الجوانب المتعلقة بتمويل الأحزاب السياسية ومرشحيها وإنفاقها للموارد في إطار الحملات الانتخابية والأوقات الأخرى غير أوقات الانتخابات"[1].

لقد ظهر مفهوم المال السياسي وتبلور بشكل أكبر مع بداية الثورات العربية (الربيع العربي)، حيث تقوم أطراف دولية مختلفة بتقديم الدعم والتمويل المالي لبعض الحركات أو الجماعات أو حتى الحكومات، رغبة منها في كسب مزيد من النفوذ في النظم الوليدة، وتعددت أشكال التمويل السياسي بين ما هو شرعي وما هو موضع اتهام[2].

لقد بات مبدأ المال يفضل على غيره من المبادئ، فالجميع يركضون وراء المال بشتى الوسائل المشروعة وغير المشروعة، حتى أنه أصبح أحد الأسباب الرئيسة لنشوب الحروب، فاستخدام المال

---

[1] زامورا، كيفين كأساس: **التمويل السياسي وأنظمة التمويل بالدولة**،(واشنطن: مؤسسة بروكينجز للدراسات. 2008). ص: 3.

[2] عبد العظيم، حمدي: **المال والسياسة.التمويل الخارجي للتفاعلات الانتقالية داخل الدول العربية**، القاهرة: *السياسة الدولية*. العدد 186، 2011. ص: 6.

السياسي بطريقة غير سوية هو من أجل تحقيق العديد من الأهداف، أهمها التحكم والاستمرارية في الحكم، والإبقاء على المراكز المرموقة في الدولة، كما ظهر المـــال السياســـي لتجديـــد الرؤســـاء والزعماء وللضغط على الدول من أجل تبني سياسات معينة قد لا تعني شعوب تلك الدول بشيء[1].

من خلال الدراسات السابقة يمكن تعريف المال السياسي على انه:

المال السياسي: ذلك التزاوج غير المشروع بين المال والسياسة والمهتمين به أو القـــائمين عليـــه، والمال الذي يشمل كل الإنفاق الذي يقصد منه التأثير المشروع أو غير المشروع على عملية صنع القرار، سواء في الشؤون الداخلية أو الخارجية للدول.

- **الثورة – الربيع العربي**

لقد أصبحت ظاهرة الثورة من المواضيع التي تسترعي اهتمام الباحثين، منذ الثورة الفرنسية عام 1789، باعتبارها نموذج للثورة الشعبية، مرورا بالثورة الروسية 1917م، انتهاءً بالثورات العربية.

للثورة مفهومان، تعريف تقليدي، وتعريف معاصر وأكثر حداثة، أما التعريف التقليدي الذي وضـــع من خلال الثورة الفرنسية: وهو "قيام الشعب بقيادة نخب وطلائع من المثقفين لتغيير نظـــام الحكـــم بالقوة، وقد طور الماركسيون هذا المفهوم بتعريفهم للنخب والطلائع المثقفة بطبقة قيادات العمـــال التي اسماهم البروليتاريا"[2].

وتعرفها موسوعة علم الاجتماع بأنها "تلك التغييرات الجذرية في البنى المؤسسية للمجتمع، تلك التغييرات التي تعمل على تبديل المجتمع ظاهريا وجوهريا من نمط سائد إلى نمط جديد يتوافق مع

---

[1]- العبسي، سعيد: **المال السياسي**،(بوابة الشرق، 20 فبراير 2013). http://www.al-sharq.com. تاريخ الاسترجاع 2013/6/6

[2]- رجب، بودبوس: **محاضرات في علم الثورة**، (القاهرة: المركز العالمي لدراسات الكتاب الأخضر، 2011). ص: 27

مبادئ وقيم وأيديولوجية وأهداف الثورة، وقد تكون الثورة عنيفة ودموية، كما قد تكون سلمية، وتكون فجائية سريعة أو بطيئة تدريجية"[1].

التعريف الأول اعتبر الثورة فقط للتغيير في النظام السياسي، بينما التعريف الثاني اعتبر التغيير في البنى المؤسسية للمجتمع لذلك يعتبر أكثر شمولا، ولكن كلا التعريفين لم يذكرا أن التغيير يجب أن يكون كاملا وعميقا وعلى المدى البعيد، ويجب أن يشمل البنية الفكرية والاجتماعية.

أما التعريف المعاصر والأكثر حداثة لمفهوم الثورة: وهو "التغيير الذي يحدثه الشعب من خلال أدواته كالقوات العسكرية أو من خلال شخصيات تاريخية لتحقيق طموحاته لتغيير نظام الحكم العاجز عن تلبية هذه الطموحات ولتنفيذ برنامج من المنجزات الثورية غير الاعتيادية"[2].

جميع التعريفات السابقة غفلت عن توضيح الشروط الواجب توافرها لضمان نجاح الثورة، لذلك فالثورة "هي الشعور العميق بالظلم، مع وجود الأمل والإيمان بالتغيير، وصلابة الإرادة لدى الثوار، وتقديم البديل السياسي، ورفض السقوف المنخفضة والتغيرات الشكلية في النظام، ووجود قيادة تنظيمية للثورة، وممول أساسي لتمويل أحداث الثورة".

فيما يتعلق بمفهوم الربيع العربي، فهو مجموعة حركات احتجاجية انطلقت كانتفاضة شعبية في بعض البلدان العربية في اوخر 2010-2011، لعدة اسباب كانتشار الفساد والركود الاقتصادي وسوء الاحوال المعيشية والتضييق السياسي والامني، وعدم وجود الديمقراطية وقلة نزاهة الانتخابات في معظم البلدان العربية، وقد ادت الى الاطاحة باربع انظمة سياسية في البلدان العربية بدايتها النظام التونسي، ثم اسقاط النظام المصري في ثورة 25 يناير، واسقاط النظام الليبي في

---

[1] الطاهر الأسود، شعبان: **علم الاجتماع السياسي قضايا العنف السياسي والثورة**،(القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2003). ص: 47.

[2] احمد طاهر، احمد السعودي: **الثورات الشعبية: الطريق الثالث للتغيير التجربة المصرية نموذجا**،(القاهرة: المطبوعات التجارية، 2011). ص: 12.

ثورة 17 فبراير، واجبار علي عبدالله صالح على التنحي، اما الحركات الاحتجاجية فقد بلغت معظم انحاء الوطن العربي، كان اكبرها الاحتجاجات في سورية.

أما فيما يتعلق بالتعريف الإجرائي للثورة – الربيع العربي فأينما ورد مصطلح الثورات العربية في الدراسة فهو يعني ما هو مصطلح عليه في أحداث الربيع العربي، والأحداث التي جرت في الدول العربية.

- **الإسلام السياسي**

لقد اقترح الدكتور فرانسوا بورجا تعريفا للإسلام السياسي وقال: "أنه اللجوء إلى مفردات الإسلام الذي تقوم به في بداية الأمر الطبقات الاجتماعية، التي لم تستفيد من مظاهر التحديث الإيجابية والتي تعبر عن طريق مؤسسات الدولة أو في الغالب ضدها عن مشروع سياسي بديل لسلبيات التطبيق الحرفي للتراث الغربي، وهي بذلك تسمح – عن طريق إيجاد مصالحة بين رموز الثقافة المحلية والثقافة الغربية– لتوظيف العناصر الأساسية فيما يطلق عليه التراث الغربي، ومن الممكن الربط بين التيارات الإسلامية المختلفة في إطار منظومة تفسيرية واحدة للتاريخ، رغم تنوع أشكال التعبير عن تنظيماتهم (المجموعات الصغيرة ذات القواعد المحلية والتشكيلات الدولية) ورغم تنوع المواقف في المجال السياسي (حركات سرية أو معترف بها، حركات معارضة أو حتى تيارات تعبر عن ذاتها عن طريق مؤسسات الدولة، كما هو الحال في إيران) ورغم تنوع قاعدتهم الاجتماعية وأساليب عملهم (من الدعوة الدينية في المساجد إلى النشاط السياسي الشرعي، مروراً بالنشاط الاجتماعي، دون أن ننسى العنف الذي لا مفر منه، ولكن دون أن نبالغ في قيمته أيضاً"[1].

عند توضيح مفهوم الإسلام السياسي، تجد نفسك أمام نصوص كلاسيكية تصلح لجميع التيارات الفكرية السياسية، أو تجد نفسك أمام الفكر السياسي في الإسلام، والمشكلة في عدم وجود نصوص

[1] بورجا، فرانسو: **الإسلام السياسي صوت الجنوب**: قراءة جديدة للحركة الإسلامية في شمال أفريقيا، (بيروت: د.ن،1994). ص: 27.

يمكن الرجوع إليها أو نظريات تتحدث عن مفهوم الإسلام السياسي، كما تجد نفسك أمـــام تشـــابك وتداخل في المفاهيم، هل تقصد إسلام الأمة، أم إسلام الخاصـــة، الإســـلام الشـــعبي، أم الإســـلام الرسمي، إسلام الحركات الإسلامية أو إسلام الحكومات؟ هل هو إسلام إيران أم السعودية؟ أم إسلام الإخوان المسلمين أم حزب التحرير؟

عرف الدكتور إبراهيم أبو عرقوب الاسلام السياسي انه "الإسلام الذي يدعو إلى المزج بين الـــدين والسياسة في الشؤون المحلية والعالمية" ويرى في مبدأ "دع ما لله لله، وما لقيصر لقيصر" شـــذوذا عن طبيعة الإسلام كدين شامل للدين والدنيا، فالإسلام السياسي أو حركات الإسلام السياسي بمجملها التي لا تؤمن بفصل الدين عن الدولة، وتسعى في استراتيجيتها إلى إقامة دولـــة إســـلامية تطبـــق الإسلام كدين ودولة ونظام حياة وحكم[1]".

يطول الحديث في توضيح مفهوم الإسلام السياسي، لما له من تعريفات عديـــدة، لكـــن الأحـــزاب الإسلامية بشكل عام تعتبر أن هناك حق إلهي لها في الحكم، كما تربط الـــدين بالدولـــة وتـــرفض فصلهما.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

تنوعت الدراسات والمؤلفات التي تناولت دولة قطر كظاهرة سياسية، والسياسة الخارجية لدولة قطر خصوصا بعد الحكم الجديد للدولة أي بعد 1995واستيلاء حمد على الحكم. لكن مع اختلافات فـــي المعالجة والطرح، فقد ركز البعض على نموذج الخطاب الخارجي للسياسة القطرية واعتبارها تؤيد التعاون العربي العربي، وتسعى لحل الخلافات العربية في عصر جديد يتسم بالعولمة، فـــي حـــين اعتبر البعض أن سياسة دولة قطر تتماشى مع السياسة الأمريكية والصهيونية في رســـم خارطـــة

[1]- أبو عرقوب، إبراهيم: **الإسلام في نظر الغرب الأمريكي**، (القاهرة: ندوة الاتجاهات الغربية نحو الإسلام، 2010). ص: 4.

الشرق الأوسط الجديد. ولتخصيص الموضوع أكثر، هناك مجموعة من الدراسات التي تناولت قطر كظاهرة سياسية، تم تناولها في هذا الفصل.

في هذا المبحث من الفصل الثاني سيتم التركيز على أهم الدراسات التي تناولت دولة قطـــر، مـــن حيث السياسة الخارجية، ودور قناة الجزيرة في تشكيل علاقاتها، وكيفية صنع قراراتها. وبعـــض المراجع والمصادر الأخرى.

1. سليم، محمد السيد: **تحليل السياسة الخارجية**، (القاهرة: مكتبة النهضـــة المصـــرية، ط2، 1998).

يعتبر هذا الكتاب من أهم الكتب العربية التي يمكن أن تتحدث عن السياسة الخارجيـــة وتوضـــيح مفهومها وأبعادها وأدواتها والنظريات المهمة في السياسة الخارجية، لذلك لا بد لمن يريد أن يقـــدم دراسة تتعلق بالسياسة الخارجية أن يستعين بهذا الكتاب كمصدر ضروري.

توافق إصدار كتاب تحليل السياسة الخارجية للدكتور محمد السيد سليم مع بداية التحول في النســـق السياسي العالمي، أي مع بداية تفكك الكتلة السوفيتية والتحول الجـــذري فـــي سياســـتها الداخليـــة والخارجية في اتجاه الأمركة ثم الانهيار الكامل، وتلا ذلك تطورات كبيرة كنهاية الحرب البـــاردة وسيطرة الفكر الليبرالي الرأسمالي، وتبلورت التكتلات الاقتصادية والإقليمية المختلفة.

ولعل أهم سؤال يطرحه الدكتور محمد السيد سليم في كتابه: هل تمكنت نظريات تحليل السياســـة الخارجية من توقع التغيرات الجوهرية في السياسة الخارجية الســـوفيتية منـــذ 1985م وبالتحديـــد خروج السوفييت من الحرب الباردة؟ طبعا الإجابة بالنفي. وكان السؤال الثاني: ما مصادر فشـــل هذه النظريات؟ وكيف يمكن زيادة المقدرة التفسيرية والتنبؤية لنظريات السياسة الخارجية؟.

أما بالنسبة لأهمية وأهداف الدراسة (الكتاب). فقد زاد الاهتمام بالعلاقة بين الرأي العام والسياسة الخارجية، وأثر الديمقراطية والمعارضة على السياسة الخارجية، والتغيير العالمي نحو أحادية القطبية، كما أن سقوط التقسيم التقليدي لتوجهات السياسة الخارجية ما بين شرقي وغربي وغير منحاز قلل من الاهتمام بالأيديولوجية على السياسة الخارجية، هذا كله فتح الباب واسعا لتحليل جديد لأثر النسق العالمي على السياسة الخارجية للدول.

أما بالنسبة لمبررات الدراسة فهي تكمن في ظهور مدرسة ما بعد الحداثة في تحليل السياسة الخارجية وذلك لفهم السياسة الخارجية من زوايا متعددة، كالتحولات الدولية والعالمية وخصوصا ما بعد الحرب الباردة، وذلك لفهم السياسة الخارجية فهما جديد.

أغفل الكاتب في تحليل السياسة الخارجية وعوامل قوة الدولة، أن الإعلام من العوامل المهمة في قوة الدولة والمساعدة والمكملة للدولة والنظام السياسي في تسيير سياسته.

تم الإجابة عن الشق الأول من سؤال الكتاب: ما مصادر فشل نظريات السياسة الخارجية في توقع التغييرات السياسية العالمية؟ ولم تتم الإجابة عن الشق الثاني من السؤال: كيف يمكن زيادة المقدرة التفسيرية والتنبؤية لنظريات السياسة الخارجية؟

2. الزيدي، مفيد: **قناة الجزيرة:كسر المحرمات في الفضاء الإعلامي العربي**،(بيروت: دار الطليعة، ط1، 2003).

لقد جاءت مبررات فكرة دراسة قناة الجزيرة للدكتور مفيد الزيدي من ظاهرة انتشار الفضائيات العربية، ومن التفاؤل بانكسار قيود الخطاب الإعلامي الحكومي، وانفتاح الرأي العام العربي على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والدينية والاجتماعية والتي بقيت محرمة في الإعلام الحكومي، لقد رأى الزيدي أن قناة الجزيرة ظاهرة أثارت جانباً فكرياً وسياسياً في نهاية القرن

العشرين، ومطلع القرن الواحد والعشرين، بما تطرحه من أفكار جريئة سواء كانت متقابلة أو متضادة، وأنها – قناة الجزيرة – تطرح الخطاب الديمقراطي أمام المشاهد العربي بصراحة، فمن هنا جاءت دراسة هذه الظاهرة.

وتطرح الدراسة مجموعة من التساؤلات حول هوية القناة؟ وكيف تبلورت فكرتها؟ ومن يقف وراء القناة ويدعمها؟ وما موقف الحكومات العربية منها؟ وما موقف الرأي العام العربي منها؟ وكيف تعاملت أمريكا وإسرائيل اتجاهها؟ وما الانتقادات التي توجه إليها؟ وما مقومات نجاح هذه القناة؟ يبدو أن الزيدي استخدم تحليل الخطاب في دراسته، بالاستعانة بمجموعة دراسات مؤيدة للقناة، كما أنه اكتفى بالسرد التاريخي لنشأة القناة، وعالج الأزمات التي تناولتها القناة من ناحية شكلية سردية فقط.

لقد أغفل الباحث تصريحا مهما لوزير خارجية قطر في ندوة بمعهد بروكنز واشنطن حيث قال: "أن الولايات المتحدة هي دولة تعلمنا منها الحرية، تدركون جميعا أنه توجد علاقات خاصة للغاية بين الولايات المتحدة وقطر، وسوف نضع تلك العلاقات في الاعتبار دائما"[1].

رغم أن الدراسة غنية بشواهد عديدة ومعلومات، إلا أن الباحث ترك الحكم للقارئ، مع ترجيح كفة الرأي المؤيد للقناة وسياستها، فهو في آخر الكتاب لا يعتبر أن القناة انحازت، وبذلك اكتسبت مصداقية إلى حد كبير في طرح وجهات النظر في برامجها.

[1] الزيدي، مفيد: **قناة الجزيرة: كسر المحرمات في الفضاء الإعلامي العربي**، (بيروت: دار الطليعة، ط1، 2003). ص:17.

3. أحمد أبو الرب، محمد: **دور قناة الجزيرة في تشكيل العلاقات الدولية لدولة قطر**، (فلسطين: جامعة بيرزيت، كلية الدراسات الدولية، 2008).

تنبع أهمية هذه الدراسة من إشكالية قناة الجزيرة نفسها، وضرورة البحث فيها بصفتها منبرا إعلاميا يتقاطع فيه الإعلامي والسياسي مع الأيديولوجي.

أما الدافع الأبرز لإجراء هذه الدراسة، فهو تعاظم النقد الموجه عربيا ودوليا للقناة، سواء في الإطار العام للعلاقات الدولية، أو في تغطية القضايا الداخلية، فمن هنا كانت المبادرة لاستكشاف مدى علمية النقد الموجه إيجاباً أو سلبا.

تهدف الدراسة إلى تبيان المدخلات المشاركة في صناعة الفضاء العربي الجديد، والأدوات المستخدمة في الفضاء العربي الجديد، انطلاقا من مقولة تشكيل الرأي العام، كما يأتي هذا البحث في إطار اختبار بعض الشعارات التي تتبناها الجزيرة مثل" الرأي والرأي الأخر"، وفي النهاية تبيان خطورة التلفزيون على الثقافة والوعي، وتجاوزه للعمليات العقلية، باتجاه صناعة صور جاهزة محملة بالأحكام والتصورات، وعلى وجه الخصوص تلفزيون الجزيرة بصفته نموذجا مميزا في تشكيل الرأي العام.

تطرح الدراسة مجموعة من التساؤلات وهذه بعض التساؤلات:

ما اتجاه التأثير الذي تلعبه قناة الجزيرة في العلاقات الدولية؟

هل يمكن فهم خطاب الجزيرة بعيدا عن منظومة السيطرة والسيادة ونسق العلاقات الدولية؟

كيف يمكن فهم الجزيرة كظاهرة إعلامية وسياسية إلى جانب سعيها إلى بناء فضاء عربي جديد. أم أنها فعلا مربكة تهشم الفضاء العربي القائم؟

تم استخدام منهج تحليل الخطاب (تحليل خطاب الجزيرة في بعض برامجها).

ركز الباحث على قناة الجزيرة دون الربط المباشر بين القناة وسياسة قطر الخارجية، خصوصاً أن الرسالة حديثة العهد، كما أنه تم تحليل لقاءات تلفزيونية تحليلا طويلا ومشتتا بعض الشـــيء، ولـــم يكن الباحث موضوعيا بشكل تام في تحليله ونتائج البحث، فاكتفى بصياغة أســـئلة الدراســـة دون وضع الفرضية المناسبة للدراسة، ولم يعرض المصطلحات المتعلقـــة بالدراســـة عرضـــا وافيـــا وواضحا.

4. ناصوري، أحمد: **دراسة تحليلية لعملية صنع القرار السياسي**، (مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 21، العدد الأول، 2005).

تتلخص مبررات الدراسة في أن عملية صنع القرار السياسي تتصدر مكانة بارزة فـــي التحليلـــي السياسي المعاصر، ولما لها من تأثير في السياسة الخارجية للدول، كما أن القرار السياسي يـــؤدي دورا رئيسيا في توجيه التفاعلات الثقافية والاجتماعية وعملية التحديث السياسي، كمـــا أن عمليـــة صنع القرار السياسي تعتبر من أهم وظائف النظام السياسي.

تأتي هذه الدراسة كمحاولة لرصد التفاعلات وتحليلها، بين مجموعة المتغيرات في حدود المعطيات المجتمعية والدستورية، لما ينتهي لاتخاذ القرار السياسي.

تتلخص مشكلة الدراسة وأسئلتها في:

ما الإجراءات الاختزالية التي يعتمدها النسق السياسي للتوفيق بين مطالب سياسية متناقضة، تصاغ وتدعم من قوى سياسية واجتماعية تؤدي دورا في صيرورة النظام السياسي؟

ما العوامل التي تؤثر في هامش القرار السياسي؟

ما نتائج القرارات السياسية الارتجاعية، وكيف يؤثر النظام السياسي- من خلال القرارات السياسية- في إصلاح الخلل والعجز في الأنظمة الفرعية الأخرى؟ والناجمة عن عدم انتظام صيرورتها وتفاعلاتها وتأثيراتها المتبادلة؟

تكمن أهمية الدراسة في محاولة لاستكشاف نموذج نظري لتحليل عملية صنع القرار السياسي، من خلال اعتماد إطار منهجي يستفيد من منهج تحليل النظم والمنهج البنائي _ الوظيفي، الذي يتخذ من النظام السياسي كوحدة واحدة متكاملة وحدة للتحليل، ويدرس الأدوار التي يتصل بعضها بأداء وظائف المدخلات، في حين ينصرف بعضها الآخر إلى صنع القرارات السياسية وتنفيذها. كما يستفيد من المنهج السلوكي التي يهتم بدراسة السلوك الفعلي للقوى السياسية وتحليله في الأدوار والوظائف السياسية أكثر من اهتمامه بمحتوى القواعد الدستورية.

هدفت الدراسة الى تحليل الحركة الوظيفية للنظام السياسي، التي تتراوح بين مدخلاته ونواتجه أو القرارات التي تصدر عنه، واستكشاف مستويات صنع القرار السياسي ومراحله، و مختلف الأدوار السياسية والعوامل التي تؤثر فيه، كما هدفت الى تحديد القيود والمحددات التي تتم عملية صنع القرار في إطارها، والمشكلات التي يمكن أن تواجه عملية اتخاذ القرار السياسي، واستكشاف الآثار الارتجاعية للقرار السياسي وتأثيرها في النظام السياسي نفسه، وفي الوعاء الاجتماعي لهذا النظام.

اعتبر الباحث أن القرار السياسي فقط ما يؤثر على طبيعة السياسة الخارجية للدولة، وأغفل العديد من العوامل الأخرى كالقوة الاقتصادية للدولة والقدرة الإعلامية، والموقع الجغرافي وغيرها من العوامل المؤثرة على السياسة الخارجية، لقد أغفل الباحث في رصده للتفاعلات والمتغيرات التي تنتهي لاتخاذ القرار السياسي، أهمية الدولة الاستراتيجية، ومدى ثقافة المجتمع والقيادة السياسية ومدى فهمها لمجريات الأحداث الإقليمية، فاستخدم الباحث العديد من المناهج في بحثه، في حين

كان يمكن استخدام عدد أقل من المناهج التحليلية لمجموعة من القرارات السياسية التي غيرت مرجيات الأحداث السياسية.

5. حميد خضير، ماجد: **مقومات السياسة الخارجية القطرية: دراسة في السلوك السياسي**، (العراق: كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد 49، 2010).

تتلخص مبررات الدراسة في تزايد حضور الدور القطري في القضايا العربية والإقليمية، وتسليط الضوء على هذا الدور وإخضاعه للدراسة، والتقصي والبحث وسبر أغواره ومحاولة الخروج بنتائج أو رؤى تصف طبيعة هذا الدور، وأهدافه، وقدرته على الاستمرار.

أما أهمية هذه الدراسة؛ فتبرز في إطار وجود دور قطري متنامٍ في الإطار الإقليمي يمكن أن نصفه بالسلوك السياسي الخارجي القطري؛ لأن قطر دولة لا تملك ذلك الدور الكبير الذي تتمتع به معظم دول العالم الكبرى، ولا يمكن عدها دولة محورية في الشرق الأوسط أو الخليج العربي مثل العربية السعودية، أو إيران أو مصر إنما هو سلوك خارجي قطري بدأ يتعاظم شأنه من ناحية النشاط الدبلوماسي.

وإشكالية الدراسة تتلخص في أن دولة قطر تواجه مزيدا من التحديات، والإشكالية هنا هي دوافع هذا السلوك القطري؟ وهل نسميه سلوك أم دور أم سياسة خارجية؟ ما إمكانية استمرارية هذا السلوك؟ وهل أن السلوك السياسي الخارجي القطري نابع من الذات القطرية أم مشروط برؤى السياسات العالمية حول الخليج العربي أو المنطقة العربية؟

تفترض الدراسة أن هنالك تزايدا في حضور الدور القطري في المحيطين الإقليمي والدولي وهو نابع من رغبة قطرية لبناء الذات وإيجاد سياسة خارجية فاعلة ومستقلة والابتعاد عن الدوران في فلك المحاور الإقليمية في المنطقة.

لم يتطرق الباحث للعوامل التي ساعدت قطر لتلعب دورا متناميا في المنطقة الإقليمية، لم يكن لدى الباحث القدرة على استشراق المستقبل، فقد افترض أن قطر لا يمكن عدها دولة محورية في منطقة الخليج، مع أنها أصبحت دولة محورية في منطقة الشرق الأوسط، وقد استخدم الباحث المنهج السلوكي، لدراسة سلوك قطر، في حين كان لا بد من استخدام المنهج التحليلي بالإضافة إلى المنهج السلوكي، لتحليل سياسة دولة قطر في ضوء المتغيرات الدولية.

6. مصطفى شفيق علام، وآخرون: **المال السياسي بين المشروع والممنوع**، (القاهرة: مركز المصري للدراسات والمعلومات، 2012).

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية التمويل السياسي بالنسبة لبناء الديمقراطية وترسيخها في المنطقة.

أما مبررات الدراسة فتكمن في الإشكاليات البحثية التي لم تحظ بمناقشة أكاديمية جادة تؤطر لهذه الظاهرة العالمية، وتضع لها القواعد والنظريات المفسرة، والمبرر الآخر أن معظم الأنظمة السياسية حول العالم حتى الديمقراطية منها، تعاني من ندرة المعلومات المتعلقة بالتمويل السياسي للأحزاب والمرشحين خصوصا في الحملات الانتخابية، وظهور مناهج متطرفة تنظر لأي تمويل سياسي بعين الريبة، وتضعه في بداية تفسير أي ظاهرة سياسية حتى لو كان ذلك بأسلوب سطحي وملتوٍ.

أما فرضية هذه الدراسة فهي فقدان الشفافية فيما يتعلق بالتمويل السياسي يترك حالة من الجدل العام تطفو بين الحين والآخر، لاسيما مع بروز فضائح التمويل لبعض الأحزاب والسياسيين في دول عدة.

أهداف الدراسة تبحث في ظاهرة المال السياسي واستخداماته في الأنشـــطة الحزبيـــة والحمـــلات الانتخابية، والأطر القانونية المنظمة لقضية التمويل السياسي حول العالم في إطار مقارن بمقتضيات الشفافية والمحاسبة المتعلقة بالتمويل السياسي.

عرضت الدراسة الحالة المصرية من حيث القوانين المنظمة للتمويل السياسي، ثم قدمت توصـــيات يمكن إتباعها لمجابهة سلبيات ظاهرة التمويل السياسي وفقا للتجارب الدولية المتعلقة بهذا الشأن.

وتطرقت بشكل كبير إلى التمويل السياسي للأحزاب وقت التسريح للانتخابات، ولم تتطرق للتمويل المالي في أوقات أخرى، وعرضت العديد من الدول الأوروبية وطبيعة رؤية الدستور فيها للتمويل السياسي، ولم تعرض إلا مصر كحالة عربية، في حين كان لابد من عرض العديـــد مـــن البلـــدان العربية، ولم توضح المراسلة طبيعة التمويل السياسي في مصر وأهدافه، ولم تتوصل إلـــى نتـــائج واضحة، بل تم وضع توصيات لا يمكن تطبيقها إلا في بلد وصلت فيه درجة التغيير إلـــى أعلـــى درجاتها، وشملت جميع مناحي الحياة، وليس في بلد تغير فيه النظام السياسي فقط.

التعقيب على الدراسات السابقة:

تنوعت الدراسات والمؤلفات التي تناولت موضوع الدراسة بالوصف والتحليل. لكن مع اختلافـــات في المعالجة والطرح. فقد ركز البعض على نموذج الخطاب الخارجي للسياسة القطرية واعتبارها تؤيد التعاون العربي العربي، وتسعى لحل الخلافات العربية في عصر جديد يتسم بالعولمة، في حين اعتبر البعض أن سياسة دولة قطر تتماشى مع السياسة الأمريكية والصهيونية في رســـم خريطـــة الشرق الأوسط الجديد. وهذا ما سيتم تناوله في الفصول القادمة.

لقد تمت الاستفادة من الدراسات السابقة والعديد من المصادر الواردة في الدراسة؛ لتوضيح بعـــض المفاهيم والمصطلحات المهمة الواردة في الدراسة، فقد تم الاستفادة على سبيل المثال مـــن كتـــاب

تحليل السياسة الخارجية للدكتور محمد السيد سليم في توضيح مفهوم السياسة الخارجية، وطبيعة السياسة الخارجية وأدواتها، ومقارنتها مع طبيعة السياسة الخارجية القطرية والأدوات التي تستخدمها قطر في رسم سياستها الخارجية، وتحليل هذه الأدوات وربطها في محتويات الدراسة.

كذلك تمت الاستفادة من الدراسات الأخرى، كدراسة الدكتور مفيد الزيدي، قناة الجزيرة كسر المحرمات في الفضاء الإعلامي العربي، من خلال معرفة الهوية الحقيقية لقناة الجزيرة، وكيف تبلورت فكرة إنشاء هذه القناة، ومن وراء إنشاءها، كذلك موقف الدول العربية والرأي العام منها ، وما أهم الانتقادات التي وجهت لها، ومقومات نجاحها.

أما دراسة الأستاذ محمد أبو الرب، دور قناة الجزيرة في تشكيل العلاقات الدولية لدولة قطر، فقد تمت الاستفادة بشكل كبير منها في توضيح العديد من الأمور المبهمة في دور المرئي في تشكيل الرأي والرأي الآخر، من خلال الصورة والتلاعب بالعقول بانتقاء ما تريد وتحييد ما لا تريد، واختبار الشعار الذي تتبناه قناة الجزيرة "الرأي والرأي الآخر" بطريقة تحليلية علمية.

كما تم الاستفادة من الدراسة التحليلية لعملية صنع القرار السياسي، والتي قام بها الأستاذ أحمد ناصوري، من خلال محاولة رصد التفاعلات الداخلية والخارجية والتي تنتهي لاتخاذ القرار السياسي، ومحاولة ربطها في إطار الدراسة ورصد التفاعلات الداخلية والخارجية لدولة قطر والتي تساعد على رسم سياسة قطر الخارجية خلال فترة الدراسة الممتدة من 1995-2012.

أما دراسة المال السياسي بين المشروع والممنوع، لمصطفى شفيق علام وآخرون، فقد تم الاستفادة منها في توضيح مفهوم المال السياسي، وكيف يتم استخدامه، وتوضيح مصادر الدعم المالي وأهداف هذا الدعم، وربطه بالدعم المالي القطري وتوضيح أي نوع من أنواع الدعم المالي الذي تدعمه قطر للدول العربية وخصوصا دول الثورات وأهداف هذا الدعم.

الفصل الثالث

عوامل قوة دولة قطر السياسية

المقدمة

لدولة قطر الحق في الطموح لتصبح دولة فاعلة في المنطقة، خصوصا بعد أن أصبح لها وزن اقتصادي كبير من خلال الثروة النفطية، ومؤخرا طفرة الغاز الطبيعي. ناهيك عن امتلاك منبر إعلامي موجه وهادف يعتبر عابرا للقارات دون أية قيود، وهذا ما فتح الباب أمام دولة قطر للعبة الحفاظ على التوازن في الأدوار السياسية، بين الخطاب السياسي للدولة، والخطاب الإعلامي في قناتها الاعلامية (الجزيرة)، وجاء هذا كله حين أصبحت قناة الجزيرة يحسب لها حساب من الأنظمة العربية، والتي توجه إعلامها الهادف لتحقيق أهداف والطموحات السياسية لدولتها الأم قطر. فالعاملين الإعلامي والاقتصادي من الممكن أن يعوضان ضعف الدولة من حيث صغر مساحتها وقلة عدد سكانها، وهذا بما لا يتعارض مع الرؤية الأمريكية في المنطقة.

المبحث الأول: العلاقات القطرية الأمريكية

إن وجود آبار النفط الضخمة في المنطقة الخليجية، وكذلك الموقع الإستراتيجي لهذه المنطقة في العالم، دفع العديد من دول العالم وخصوصا العظمى منها للتنافس والصراع عليها، إضافة إلى الدول الإقليمية الصاعدة كإيران، في محاولة منها لفرض السيطرة والهيمنة على بلدان الخليج، لذلك تشهد منطقة الخليج العديد من الأزمات والحروب المتكررة.

في ضوء ذلك أصبحت دول الخليج في وضع لا تحسد عليه، نتيجة لسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على معظم المناطق الإستراتيجية في العالم، وبفعل قوتها العسكرية والاقتصادية، عملت على إيجاد قناعة راسخة لدى دول الخليج جميعها بان أفضل حل للتعامل مع التحديات الأمنية في الخليج التحالف معها سواء أكان ذلك جماعيا" أو فرديا"، حيث عملت دول الخليج على إيجاد ترتيبات أمنية أمريكية في المنطقة الخليجية، لحفظ أمنها من التحديات الإقليمية والعالمية التي تتعرض لها، كما عملت الولايات المتحدة الأمريكية على فرض وجودها في منطقة الخليج لتكون مركز التسلح لهذه الدول، وبالطبع أبدت استغرابها عندما عملت السعودية على شراء الأسلحة من روسيا والصين.

لقد اهتمت دول الخليج في مجموعة من الأمور في إطار العلاقات العسكرية، حيث عملت على أضعاف القدرة العسكرية للعراق وإيران، وهذا هدف مشترك للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في المنطقة، كما سعت إلى إيجاد نظام إيراني معتدل واقل خطورة على دول الخليج، وعملت كذلك على حماية نفسها من خلال عقد الاتفاقيات الأمنية والعسكرية نظرا لعدم قدرتها على حماية نفسها[1]. أما بالنسبة للعلاقات القطرية الأمريكية في إطار علاقات دول الخليج مع الولايات

---

[1] ستيفنز، اليزابيث: **العلاقات العسكرية والاقتصادية بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي**، (دبي: مركز الخليج للأبحاث. 2004). ص: 23-24.

الأمريكية وفي ضوء ما سبق، فقد كانت في البداية العلاقات السعودية الأمريكية هي الأقوى في المنطقة الخليجية بالرغم من وجود علاقات عسكرية مع باقي دول الخليج، ولكن كما أسلفنا فان عملية شراء السعودية للأسلحة من العدو التقليدي للولايات المتحدة الأمريكية (روسيا) اغضب أمريكا، وما حدث من توتر في العلاقات السعودية الأمريكية في إطار قضية ابن لادن، حيث أقدمت على سحب قواتها من قاعدة الأمير سلطان وقلصت من وجودها العسكري في السعودية، مع توفير البديل بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية موجود وهو دولة قطر، كونها بديل إستراتيجي لإقامة مقر القيادة المركزية الوسطى في القاعدتين العسكريتين العديد والسيلية، واعتبر هذا احد أسباب توتر العلاقات بين المملكة العربية السعودية ودولة قطر، التي كانت أصلاً متوترة بسبب حادث الخفوس الحدودي عام 1992[1].

كان للموقف السعودي من الانقلاب السلمي في قطر، الذي قام به الابن على أبيه، أثر على العلاقات الثنائية بينهما، فبعد مضي فترة من استتباب الأمن بعد الانقلاب ومبايعة الجميع لأمير قطر الجديد حلقت الطائرات البحرينية وبدعم سعودي فوق دولة قطر مرحبة بعودة الأمير الأب خليفة بن حمد الـ ثاني، كونه يمثل الشرعية الوحيدة في البلاد، وهذا ما يعني عدم استتباب الأمن مرة أخرى في قطر فالجميع بايع الأمير الابن، وعودة الأب لا تعني العفو عن الأمير الابن ومعظم العائلة الحاكمة وحتى رجال القوات المسلحة، وهذا ما دفع الأمير حمد بين خليفة الـ ثاني للتصدي لهذه المحاولة لإعادة حكم الأب وإفشالها في لحظاتها الأولى.

كان لهذه الأحداث أثراً واضحاً في العلاقات القطرية الأمريكية، حيث وجد الأمير حمد نفسه أمام معطيات جديدة تخص علاقته مع جيرانه، وشعر انه مستهدف، ولكي يخفف من الهواجس الأمنية القطرية لحماية حكمه وبلاده يأتي عن طريق الحماية الأمريكية، لذلك عمل على توسيع الاتفاقية

---

[1] العفيفي، فتحي: **الاستقطاب الإقليمي والتحولات الجيوستراتيجية**، (بيروت: مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 333، تشرين الثاني 2006). ص: 108.

الأمنية المبرمة عام 1992، فتم بناء اكبر قاعدة عسكرية أمريكية في العديد، وقاعدة السيلية التي تعد أهم منطقة اتصال للقوات الأمريكية ومقرا للقيادة الميدانية.

لقد باتت دولة قطر تستضيف اكبر القواعد العسكرية الأمريكية في المنطقة، وهذا ما وفر لها الحماية وضمن لها دوراً إقليمياً ودولياً، حيث شجعت الأمريكان على نقل قواتهم من السعودية إلى قطر وأعطتهم تسهيلا في إقامة حظر جوي على العراق دون شروط كما تفعل السعودية، وبهذا أصبحت قطر تنتهج إستراتيجية جديدة في استقلالية قرارها وإسهامها في حل بعض المنازعات الإقليمية والحروب الأهلية، منافسة بذلك الدور السعودي في المنطقة.

في إطار تعزيز مساراتها السياسية على المستوى الإقليمي بالانفتاح على الجماعات والأحزاب السياسية المعارضة للأنظمة الحاكمة في المنطقة العربية بما فيهم الأحزاب الإسلامية والمعارضين للسعودية، ولكي تبتعد عن أي ردود فعل أمريكية أقرت بتوقيع اتفاقية أمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية لمكافحة الإرهاب كما دخلت في مشروع أمريكي منادي بإصلاحات في المنطقة العربية نحو الديمقراطية وتشجيع حرية الإعلام والنشر وتعزيز الحريات العامة[1].

في إطار هذه الاتفاقيات الأمنية الموقعة بين قطر والولايات المتحدة الأمريكية وتوافق السياسة القطرية لجميع التوجهات الأمريكية في المنطقة، استطاعت قطر استقطاب الموقف الأمريكي لصالحها، وفي نفس الوقت هدفت أمريكا من تلك الاتفاقيات السيطرة على الجماعات الإسلامية، والمنظمات الجهادية والمعارضين للأنظمة الحاكمة في الدول الموالية لأمريكا.

[1]- الموقع الرسمي لوزارة الخارجية القطرية. www.mofa.gov.qa . تاريخ الاسترجاع: 2012/11/3

في سياق ما تقدم وفي إطار العلاقة القطرية الأمريكية على المستوى الأمني والعسكري، والصمت الأمريكي للحراك القطري في المنطقة وخصوصا مع المعارضين للنظام الأمريكي، يمكن رصد هذه التفاهمات من خلال التالي[1]:

أولاً: تقدم قطر لأمريكا التسهيلات العسكرية والأمنية مقابل أن تقوم ببعض الأدوار الريادية في المنطقة الإقليمية لتحصل على مكاسب إعلامية كدولة سيادية وتمارس دورها باستقلاليه، كما أن أمريكا لا تريد أن تخسر وضعها الأمني والعسكري في قطر مقابل مواقف دعائية تكسبها قطر بدعم أمريكي.

ثانيا: الجميع وخصوصا أمريكا يدركون أن قطر وأن ظهرت كدولة كبيرة، إلا أنها في الحقيقة صغيرة ولا تمتلك القدرة على حماية مواقفها أو تنفيذ قراراتها، إلا بوجود موافقة ودعم أمريكي لهذه القرارات والمبادرات، مع إدراك أمريكا أن المعارضين لسياستها في المنطقة لا يستفيدون من قطر إلا الناتج الدعائي والأثر المعنوي فقط.

ثالثا: أصبحت قطر أهم ملتقى، حيث تجمع العديد من الأطراف والأديان والثقافات، فهي تستقبل قادة الفكر والسياسة من كل الألوان والأشكال، تستفيد منه أمريكا، فهي بذلك تستطيع تمرير مشاريعها وتقديم أفكارها، واخذ الانطباعات والمواقف من هذه المشاريع قبل عرضها في المنطقة.

رابعا: تريد أمريكا أن تضغط على الدول الكبرى في المنطقة كالسعودية، لكي يبقوا تحت الضغط النفسي بأنها قادرة على إيجاد حلفاء جدد حتى لو كانوا صغار.

خامسا: من المؤكد أن الولايات المتحدة الأمريكية لها خصوم ومعارضين لسياستها في المنطقة الإقليمية والعربية، سواء أكان ذلك من دول أو جماعات جهادية، ومن المؤكد أيضاً أنها لا تريد أن

---

[1]- سالم، عبده: قطر والامريكان. اسرار العلاقات، مقال منشور على موقع الصحوة، http://www.alsahwa-yemen.net/arabic/subjects/100/2010/5/9/439.htm تاريخ الاسترجاع 2013/12/10.

تغلق باب الحوار مع هذه الجماعات، لذلك تبقى قطر الوسيط الأمريكي في المنطقة لمراقبة هذه الجماعات المعادية لأمريكا، أو وسيلة اتصال بين هذه الجماعات وبينها، لصعوبة الاتصال بهم بطرق مباشرة عبر السياسة الرسمية الأمريكية، وبالتالي لا مانع عند الولايات المتحدة الأمريكية أن تبقى قطر على صلة مع هذه الجماعات المعادية لأمريكا، حتى لو تعاطفت قطر مع بالقضايا التي تؤمن بها الجماعات المعادية للسياسة الأمريكية، فلن يشكل ذلك خطرا على الأمن الأمريكي في المنطقة.

في النهاية القيادة القطرية باتت مقتنعة أن العلاقات القطرية الأمريكية المتينة والوجود العسكري الأمريكي على أراضيها يحقق لها نوعا من التوازن بل ويقلب الكفة إلى صالحها في إطار مخاوفها من المملكة العربية السعودية وإيران، فالوجود العسكري الأمريكي يعوضها عن صغر حجمها وعدم فعاليتها وكفاية أدواتها العسكرية و السكانية مقارنة مع السعودية وإيران.

المبحث الثاني: القوة الاقتصادية لدولة قطر

لا شك أن الدولة التي تسعى لتحقيق أهداف سياسية كلاعب محوري وأساسي في المنطقة، لابد أن تمتلك قوة اقتصادية داعمة لها في تحقيق هذه الأهداف، لما لهذه القوة الاقتصاد من قدرة على دعم المواقف السياسية وحل المشكلات والظهور بمظهر الكبار في عصرنا الحالي.

في ما يخص دولة قطر، فان لعبها لدور سيادي واستقلالي في سياستها الخارجية، يعتمد بشكل أساسي على مواردها ألاقتصادية، وهذا بدوره يعتمد على علاقتها بجيرانها السعودية والعراق وإيران، لذلك تقوم سياستها الخارجية في الإبقاء على بيع مصادر الطاقة واستخدام العلاقات الخارجية لحماية نفسها وإبقاء العلاقات هادئة مع دول الجوار.

ولتمكين الوضع الاقتصادي القطري، حاولت قطر تنويع مصادر الدخل، وعملت على تقليل الاعتماد على النفط بشكل أساسي في مدخولاتها، فقامت بإنشاء مجلس التخطيط لوضع خطط وبرامج التنمية والتطوير في مختلف المجالات الاقتصادية، كما يعمل على توفير كافة المعلومات التفصيلية عن مجالات الاستثمار في قطر، ولدعم هذا التوجه الاقتصادي الجديد الذي تسعى قطر لتطبيقه على أراضيها، قامت بإنشاء مركز قطر المالي عام 2006 لبناء القدرات المالية وقام المركز بمنح رخص لأربعين شركة متنوعة، كما أشار المدير التنفيذي للمركز أن قطر تملك احد أسرع الاقتصاديات نموا فقد خصصت 145 مليار دولار لاستثمارها في القطاعات النفطية وغير النفطية كما أوضح أن المركز يلتزم التزاما عاليا بالمعايير العالمية والإصلاح والشفافية وهذا أمر ضروري لجذب الاستثمارات طويلة الأجل[1].

---

[1] سعيد أبو عامود، محمد: **الخليج والاندماج في الاقتصاد العالمي. قطر والبحرين نموذجا**، (القاهرة: مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد 171، 2008). ص: 56.

يحمل الاقتصاد القطري مجموعة من العوامل المساعدة والجاذبة للاستثمار في هذه الدولة الصغيرة، فعلى سبيل المثال وصل حجم استثمارات قطر عام 2007 إلى 52 مليار دولار، ناهيك عن وجود كميات هائلة من احتياطي الغاز الذي يعد من المنتجات المهمة في قطر، كل ذلك فضلا عن توجه قطر نحو التركيز على تدريب وتخريج كوادر يملكون الخبرة والمهارة من خلال الدور الذي يقوم به المجلس الأعلى للتعليم في وضع الأهداف التعليمية، فهناك مشاريع كبرى ذات بعد تنموي إستراتيجي تقوم بها دولة قطر، مثل المدينة العلمية في قطر التي بنيت على مساحة 80 ألف كم مربع وتضم الكثير من فروع الجامعات الدولية المعروفة والعريقة فضلا عن المراكز البحثية العالمية الموجودة على أراضيها[1].

تعمل قطر على تنويع بنية الناتج المحلي الإجمالي، والتقليل من الاعتماد على إيرادات النفط والغاز رغم أهميتهما في الاقتصاد القطري، حيث تسعى إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي، حيث قامت على سبيل المثال بشراء حصة تقدر بـ 20.80% من شركة بورصة لندن، وتملكت 25% من سنسيبري، و10% من اومكس، وهذا كله في إطار تشبيك المصالح والمنافع المتبادلة، فضلا عن العمل على نقل الخبرة التكنولوجية العالمية، حيث قامت قطر بالاستفادة من التكنولوجية المتطورة في إنتاج الغاز الطبيعي إذ وصلت كمية صادرات الغاز الطبيعي عام 2007 إلى 31 مليون طن[2].

وفي إطار اندماج الاقتصاد القطري في الاقتصاد العالمي، وضعت قطر للبترول واكسون موبيل للكيماويات اتفاقية مشتركة لإنشاء مجمع للبتروكيمياويات بمقاييس عالمية في مدينة راس لفان الصناعية باستثمار بلغ حوالي 6 مليارات دولار، ويبلغ حجم الصناديق السيادية 40% من الحجم الكلي للصناديق السيادية العالمية، وهذا ما ترك أثراً سلبياً على العالم العربي نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية، مما دفع جهاز قطر للاستثمارات إلى تحويل مسار استثماراته نحو العالم

---

[1] محمد سعيد أبو عامود، مصدر سبق ذكره. ص: 56-57.

[2] محمد سعيد أبو عامود، مصدر سبق ذكره. ص 56-57.

العربي والمساهمة في دعم أو السيطرة على اقتصادات البلدان العربية، حيث طرح خطة بحجم 3-5 مليار دولار لشراء أسهم في البنوك وفي البورصة القطرية لدعم ثقة المستثمرين في البنوك، كما ضخ جهاز قطر للاستثمار 20 مليار ريا ل في راس مال البنوك القطرية لتعزيز ثقة المستثمرين فيها ولتمويل المشروعات التنموية بشكل أوسع في المرحلة المقبلة، واستحوذ الجهاز أيضاً على 10% من أسهم بنك قطر الإسلامي[1].

على ضوء ما سبق قررت دولة قطر العودة إلى الاستثمارات الخارجية وذلك لعدة عوامل أهمها[2]:

- ارتفاع أسعار النفط عن الحد الأدنى الذي كانت عليه في الأزمة وعودة الحديث عن إمكان تحقيق فوائض مالية بالنسبة لدول الخليج، كونه الممول الأساسي لدول الخليج.
- الاستفادة من التجارب والدروس التي مرت بها الصناديق السيادية خلال مرحلة الأزمة المالية العالمية وما قبلها، والعمل على تنويع أماكن وطبيعة الاستثمارات التي تقوم بها الصناديق السيادية في الخارج واخذ منافعها وتوظيفها في الداخل.

أصبحت قطر تشارك في قرارات شركة بورش الالمانية للسيارات عبر دخول جهاز قطر للاستمارات في مفاوضات مع الشركة المذكورة من اجل الحصول على حصة كبيرة قد تصل نسبتها إلى 25%-29% وذلك في إطار عملية زيادة راس مال الشركة بحدود 2،6 مليار دولار، ويملك جهاز قطر أسهماً في كل من بنك باركليز، وكريدي سويس، إلا أنه عاد وباع في أكتوبر 2009 حصة بقيمة 1.4 مليار جنيه إسترليني في مصرف باركليز البريطاني محققا بذلك زيادة الأرباح بقيمة 610 مليون جنيه إسترليني، وتصل تقديرات حجم صناديق الثروة السيادية لقطر بعد الأزمة المالية العالمية 62 مليار دولار، تعد قطر الرابعة خليجيا بعد السعودية والإمارات والكويت

---

[1]- حسين باكير، علي: **الصناديق السيادية الخليجية دورة الصعود والهبوط وآفاق المستقبل**، (دبي: مجلة آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، العدد 65، شباط. 2010). ص: 25

[2]- علي حسين باكير، مصدر سبق ذكره. ص 27

حسب تقديرات معهد صناديق الثروة السيادية SWF نيسان 2009، ولدى جهاز قطر للاستثمار مجموعة من الحصص موزعة في فور سيزنهيلث كاير في بريطانيا بنسبة 14.9% كذلك حصة في مجموعة لاغادير الفرنسية بنسبة 6% وحصة في كريدي سويس بنسبة 2%، ساينس بوري في بريطانيا بنسبة 27%، كما سعت قطر من خلال شركة قطر القابضة على شراء نادي باريس سانجيرمان، وبعد مرور عامين على إبرام مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع عقد رعاية لقميص برشلونة، قامت الخطوط الجوية القطرية برعاية فترة التعاقد لمدة ثلاث سنوات بقيمة 150 مليون يورو، واللافت للنظر أن إستراتيجية قطر هذه المرة اختلفت كثيرا عما درجت عليه الصناديق السيادية الخليجية الأخرى إذ تشترط قطر الحصول على حق التصويت خاصة ما يتعلق بسياسة توزيع الأرباح وباتت الصناديق السيادية مرتبطة بوجهة نظرها في المفاوضات، الأمر الذي كان صعبا في مرحلة ما قبل الأزمة المالية العالمية[1].

عملت قطر على تغيير أساليب استخدام عوائدها وفوائضها النفطية، للتقليل من حجم المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها في الاستثمارات العالمية، كما عملت على تغيير وجهتها باتجاه الاستثمار في الدول العربية وفي دول شرق وجنوب آسيا، وعلى الرغم من أن معظم استثماراتها في القطاعات الخدماتية كالعقار والسياحة والاتصالات، إلا أنها عملت على تفعيل الدور التنموي الفاعل في قطر وفي البلاد العربية، وان كانت نواياها صادقة في تطوير القاعدة التكاملية الاقتصادية العربية فهي بحاجة إلى إيجاد إستراتيجية فاعلة للتنمية في جميع المجالات الإنمائية.

إن ما حصلت عليه قطر من فوائض مالية من خلال الطفرة النفطية وطفرة الغاز الطبيعي، والتي تمثلت في ارتفاع أسعار النفط، وكذلك عدم تأثر قطر بالأزمة المالية العالمية كباقي دول العالم، ووجودها كدولة تعمل على تقديم المعونات وتساعد في حل المشكلات والأزمات المالية الإقليمية

[1] علي حسين باكير، مصدر سبق ذكره. ص 27-28.

والعالمية للعديد من الدول حتى الكبرى منها بفضل فوائضها المالية كما أسلفنا. لذلك فالعامل الاقتصادي من العوامل المهمة للغاية في إنجاح سياسة دولة قطر ودبلوماسيتها، كون المال عنصراً أساسياً وداعماً في تطبيق سياستها الخارجية، وكما هو معروف أن سياسة ودبلوماسية المال تؤثر كثيرا في معالجة العديد من المشكلات والأزمات في المنطقة الإقليمية والعربية عبر تطبيق ودعم المشاريع التنموية أو دعم اقتصاد البنوك المحلية والعربية وإصلاح قطاع الخدمات والتقليل من آثار الحروب والأزمات حتى الأهلية منها، وهذا ما فعلته قطر في العديد من البلدان العربية، من خلال دعمها لتونس والسودان واليمن ومصر وفلسطين ولبنان.

المبحث الثالث: القوة الإعلامية " قناة الجزيرة"

أن وسائل الإعلام تعتبر من الوسائل المهمة والتي تلعب دوراً كبيراً في إدارة وتوجيه الرأي العام سواء الداخلي أو الخارجي في إطار قضية معينة تظهر هنا أو هناك، ان وسائل الإعلام تظهر طبيعة السياسة الخارجية لدولة ما، وكذلك سلوكها اتجاه القضايا التي تتعلق بالسياسة الخارجية من خلال إعلامها وطبيعتها ونوعيتها وقراءتها للإخبار وتوجيهها وتسييسها بما يناسب طبيعة توجهاتها السياسية.

إن اختيار نوعية البرامج وطبيعتها وأوقات تقديمها والقضايا التي تطرحها وحتى أسلوب وطريقة عرضها، كل ذلك يدفع باتجاه تكوين رأي عام ضاغط باتجاه يناسب ميول الدولة التي صممت ورعت تلك البرامج ويصب في مصلحة تحقيق أهدافها العامة في السياسة الخارجية.

يتحدث ريجيس دوبريه في كتابه حياة الصورة وموتها، "إن المرئي في عرض مرئياته يقدم لنا ما نريد أن نشاهده، إذ يفرض علينا قوالبه كما يحدد لنا زوايا الرؤيا، ويتيح التلفزيون لنا نافذة مفتوحة على العالم، لكنه لا يسمح لنا برؤية ما يخرج عن إطارها"[1].

تعتمد قطر في تحديد علاقتها الخارجية على الإعلام وخاصة قناة الجزيرة، لما لها من أثر في قوة قطر، بالرغم من تعارض خطاب الجزيرة كقناة وخطاب دولة قطر كدولة، حيث يعتبرها البعض أداة استراتيجية لدعم السياسية الخارجية القطرية في تحقيق أهدافها السياسية.

ان عدم اعتراف بعض الدول العربية بحكمه ومحاولاتها دعم انقلاب آخر لإعادة الحاكم الأب، وخصوصا دولتي البحرين والسعودية، عمد الأمير حمد الخروج من سيطرة المملكة العربية

---

[1] أحمد أبو الرب، محمد: **دور قناة الجزيرة في تشكيل العلاقات الدولية لدولة قطر**، (فلسطين: جامعة بيرزيت، كلية الدراسات الدولية، 2008). ص: 33.

السعودية ومصر بالتوجه إلى الولايات المتحدة الأمريكية، كبديل وشريك قوي واداة مساند لها في وجودها وسياستها افضل من مصر والسعودية.

أصبحت قطر أمام اتجاهين: اتجاه يعمل على تحالف متين مع الولايات المتحدة الأمريكية، لا يرضي بعض الدول العربية التي تربطها علاقات تاريخية مع الولايات المتحدة كالسعودية، حتى وصلت العلاقات القطرية الأمريكية في تصريح لوزير الخارجية القطري حمد بن جاسم عام 2002، أنه ليس أمام الدول العربية سوى التوسل للولايات المتحدة الأمريكية لجلب تعاطفها وتعاطيها مع الأماني العربية، أما الاتجاه الثاني فيتمثل في الخلافات القطرية مع الدول العربية.

ونتيجة لذلك أصبحت قطر بحاجة إلى وسيلة لتساعدها على لعب دور مهم في المنطقة خارج حدود الدول العربية، فكان ذلك عبر وسائل أخرى أكثر براعة، حيث التميز الإعلامي من خلال خلق أكبر قناة إعلامية وإخبارية في الشرق الأوسط.

قناة الجزيرة الفضائية التي تعتبر من أكبر القنوات الإخبارية في العالم وتضاهي قناة B.B.C وCNN، فلا تكاد تجد مكانا أو حدثا في العالم إلا وتجد الجزيرة تضع بصمتها عليه, وخصوصا في العالم العربي، وما تقدمه من برامج ونشرات أخبار ومقابلات مع شخصيات معينة، يثير جدلا ونقاشا في الأوساط العربية.

بالعودة إلى نشأة القناة، وبعد أن توقفت قناة الـ BBC العربية 1996 التي تبث برامجها عبر القمر السعودي عربسات، وجدت فرصة جيدة للقيادة القطرية لابد لها من استغلالها، فقد توقفت قناة BBC عن البث بسبب عرضها لرجل امن سعودي ينفذ حكم الإعدام بشاب، وهذا يتعارض مع

القوانين السعودية، كما أنها استضافت المعارض السعودي محمد المسعري الذي انتقد الحكم السعودي[1].

أصبح طاقم القناة بلا عمل، وكما ذكرنا استغلت قطر هذه الفرصة فعملت على توقيع العقود مع 120 صحافي من طاقم الـ BBC السابقين ليصبحوا من المؤسسين لقناة الجزيرة، ففي الفترة التي اتسمت بها العلاقات السعودية القطرية بالتوتر، استغلت قطر غضب العاملين في القناة السعودية على إغلاقها وتركهم بدون عمل، في هذا الإطار لا يمكن تجاهل تصريح وكيل وزارة الإعلام القطري ورئيس مجلس إدارة قناة الجزيرة، حمد بن ثامر الـ ثاني، الذي حدد مسار قناة الجزيرة بأنها ذاهبة في نفس اتجاه الدولة القطرية في تطورها، ومن الطبيعي أن يكون اتجاه الجزيرة من اختيار المراسلين، أولئك الذين يأخذون باستراتيجية قطر في هذه المرحلة[1].

عملت قطر على إلغاء قانون المطبوعات والمنشورات وهذا لا يعني الرأي والرأي الأخر، كما تمارس المؤسسات الإعلامية القطرية الرقابة الذاتية، فلا تنتقد الأمير أو الأسرة الحاكمة أو الحكومة القطرية وهذا ما تفعله الجزيرة أيضاً رغم ادعائها بالاستقلالية، ومما يؤكد التخطيط القطري لإقامة قناة الجزيرة ما قاله سعد السيلاوي: "نحن بعنا طائراتنا لأبو ظبي، فنحن لسنا بحاجة إلى طيران وعسكر، نحن نؤسس لقناة ستكون القوات المسلحة القطرية"[2].

ولكن الغريب في الأمر أن هناك علاقة جدلية بين دولة قطر وقناة الجزيرة القطرية، وهذا ما أوضحه مأمون فندي في الفرق بين الجزيرة وقطر، فالدولة تحتضن أكبر قاعدة أمريكية وتدعو إلى الإصلاح وتتميز بعلاقتها مع إسرائيل، أما الجزيرة فتحتضن القرضاوي وأنصار الزرقاوي،

---

[1] Look to: MYERS، JOANNE. an Interview with. Mohammed el-Nawawy، Adel Iskander about Their Books: **ALjazeera: How the free Arab news Network Scooped the World and Changed the Middle East**. Electronic resource.Ibid

[1] الزيدي، مفيد: **قناة الجزيرة: كسر المحرمات في الفضاء الإعلامي العربي**، (بيروت: دار الطليعة، ط1، 2003). ص:38.

[2] مقابلة مع مراسل قناة MBC سابقا سعد السيلاوي عمان 2-2-2008. تاريخ الاسترجاع: 2012/11/15

فالجزيرة الحقيقية تناصر الأمريكان، وجزيرة الصورة تقاومهم، والجزيرة الحقيقية تصنع السلام مع إسرائيل، والجزيرة الصورة تدعو إلى مقاطعة إسرائيل ومقاومتهم[1].

تنبع أهمية ما سبق في استضافة الجزيرة للمعارضين لبلدانهم من الإسلاميين وغيرهم من المفكرين السياسيين والاقتصاديين، لتوضيح العلاقات العربية الإسرائيلية وتعميق الفكر العربي فيها، بينما تعمل على تعتيم وإخفاء علاقاتها وسياستها الفعلية من خلال عدم عرضها على شاشة الجزيرة، فقد تجاهلت قناة الجزيرة لقاء الأمير حمد بن جاسم بشمعون بيرس في باريس، و رغم المقاطعة العربية، فقد عاد وقابل سلفان شالوم في 2003، حيث وصف حمد الاجتماع بأنه يهدف إلى رفع مستوى العلاقات الدبلوماسية وفي الوقت نفسه تعمل الجزيرة على بث صور للضحايا الفلسطينيين على مدار الساعة[2]. تسعى دولة قطر بكل قوتها إلى إيجاد مكانة فاعلة ودور مهم في المنظومة العربية والإقليمية، هذا الدور سيكون أكثر فاعلية بحضور قناة الجزيرة، فبإمكان قناة الجزيرة دعم السياسة القطرية ودبلوماسيتها سواء من خلال تأكيدها والثناء عليها أو من خلال إخفاءها، وخير مثال على ذلك معارضة القناة لحرب العراق ومعارضتها لنظام صدام حسين، في حين انطلقت القوات الأمريكية لاحتلال العراق من الأراضي القطرية. ومن هنا يصعب فهم السياسة القطرية دون النظر إلى عمل واتجاهات قناة الجزيرة، نظرا للعلاقة المتكاملة بينهما، فعندما دعمت قطر قناة الجزيرة ومولتها، عملت القناة على تعزيز مكانة قطر الدولية وأكسبتها مكانة عالمية تفوق وزنها السياسي الحقيقي، ونتيجة الدعم المالي والإعلامي القطري للثورات العربية ودور الجزيرة، اتهمت قطر بالتدخل في شؤون هذه الدول، فقد تظاهر العديد من التونسيين أمام السفارة القطرية في تونس احتجاجا على ما وصفوه بالتدخل القطري في شؤونهم الداخلية، ومحاولة فرض أجندة سياسية

---

[1]- فندي، مأمون: **الانفصام القطري بين رؤية الأمير وأجندة الجزيرة**، صحيفة الشرق الأوسط، 4 أكتوبر 2004. ص10

[2]- أحمد محمد أبو الرب، محمد: **دور قناة الجزيرة في تشكيل العلاقات الدولية لدولة قطر**، (فلسطين: جامعة بيرزيت، كلية الدراسات الدولية، 2008). ص: 47

خاصة عليهم، كما انتقد بعض المسؤولين الليبيين دور قطر في مرحلة ليبيا ما بعد الثورة، باتهامها بالتدخل في الشؤون الداخلية الليبية، معتبرين أن قطر تحاول الاستفادة من التعاطف الذي حصلت عليه نتيجة دعمها سياسياً ومالياً وإعلامياً وعسكرياً للثورة ضد القذافي، وذلك من أجل التأثير على السلطة في هذا البلد[1].

لقد بدأت الجزيرة عملها في تغطية الثورات العربية بالعديد من التحليلات واللقاءات النارية الثورية مع العديد من المعارضة للأنظمة العربية في كل من ثورات تونس ومصر وليبيا واليمن، وانتقلت أخيراً إلى سوريا، اعتمدت في عملها على العديد من وسائل شبكات التواصل الاجتماعي التي تنقل الحدث من موقعه، كما عمل الثوار على استخدامها للتواصل مع الشارع العربي وتعبئته لمساندتهم، وعملت الجزيرة على توثيق أعمال العنف بحق المتظاهرين السلميين وإعادة بثها مراراً وتكراراً، ولكن تغطيتها لثورة البحرين جاءت ضعيفة، مما لفت الأنظار إلى طبيعة القناة والسياسية القطرية، في ظل مشاركة القوات القطرية في درع الجزيرة التي دخلت البحرين لاحتواء أو قمع الاحتجاجات فيها[2].

استطاعت قناة الجزيرة منذ تأسيسها عام 1996 أن تتسع لتشمل دولا عربية وإسلامية وإقليمية، وأن تظهر نموذجا إعلاميا عربيا جديدا، حيث برزت ملامح الدور القطري الذي تلعبه في المنطقة، وأصبحت ذائعة الصيت وتصنف ضمن كبريات القنوات الإخبارية العالمية، من خلال الدعم المالي الكبير من الحكومة القطرية، فضلا عن عدد المشاهدين خصوصا في العالم العربي، وزيادة مصداقيتها لدى المشاهد العربي من خلال ما تعرضه من برامج ساخنة موجهة، فمن المؤكد أن هذا النجاح يصب في مصلحة الحكومة القطرية التي جعلت القناة وسيلة تعبر من خلالها عن أهدافها

---

[1] فكري، مروة: **ما بعد القوة الناعمة: السياسة القطرية تجاه دول الثورات العربية**، (القاهرة: مجلة السياسة الدولية، 2012). ص: 11.

[2] Khaled Hroub. How Al-Jazeera's Arab spring advanced Qatar's foreign policies. europesworld. Autumn 2011.

وسياستها الخارجية، فالمزج بين فن الإعلام وفن الاستخبارات، عبر عن سياستها الخارجية بتسليط الضوء على هذا الخبر أو إدارة الحوارات السياسية، فعلى سبيل المثال التغطية التي تقوم بها قناة الجزيرة للثورات العربية يختلف من منطقة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى، وهذا ما نلاحظه من خلال تغطيتها للملفات السوداني والفلسطيني واللبناني، وتغطية الثورات في تونس ومصر واليمن داعمة المعارضة السنية التي تمثل تيار الإسلام السياسي قلبا وقالبا، كما تدعمها الآن في سوريا، بينما عملت على تعتيم الثورة البحرينية وأحداث شرق السعودية لأنها تعتبر التيار الشيعي خائن وموالي للنظام الإيراني. إن كانت الثورات العربية ستفرض تحديات جديدة في توظيف قناة الجزيرة، فهذا يفرض على قطر أن تكون أكثر وضوحا في تحيزاتها، فمن المؤكد أن تتأثر تغطية قناة الجزيرة بهذه السياسة القطرية، وبهذا ستتعرض الجزيرة إلى منافسة من جانب القنوات المحلية الناتجة عن الثورات العربية، وإن لم تتعامل قطر والجزيرة بحذر مع هذه المعطيات الجديدة فستفقد الجزيرة مصداقيتها أمام الشعوب العربية، وبالتالي ستفقد قطر أهم أدواتها بل وأهم أدوات قوتها.

الفصل الرابع

طبيعة السياسة الخارجية القطرية وعوامل صنع القرار فيها

المقدمة

تعتبر دولة قطر من الدول الخليجية والعربية النشطة سياسيا على المستويين الإقليمي والدولي، وخصوصا بعد تولي الأمير الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني مقاليد الحكم فيها، بعد الاستيلاء على الحكم بعد والده عام 1995م، وما زاد من نشاط هذه الدولة سياسيا تلك العلاقات التي تربطها بالولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في المنطقة، وأيضاً افتتاح قناة الجزيرة الإخبارية في 1 نوفمبر 1996 مع حصولها على مصداقية عالية عند الجمهور العربي، ناهيك عن القوى الاقتصادية التي تتمتع بها من عوائد النفط، وبهذا أصبح لدولة قطر وضع متميز ومستقل في المنطقة العربية عامة والمنطقة الخليجية خاصة، رغم حساسية المنطقة وتعرضها لأحداث وظواهر عدم استقرارها في السنوات القليلة الماضية[1].

---

[1] عبد العزيز بن محمد بن جبر آل ثاني: **السياسة الخارجية القطرية خلال الفترة 1995-2005**، (الدوحة: مطابع دار الشرق، 2005). ص: 12.

المبحث الأول: مفهوم القرار السياسي وطبيعته والعوامل المؤثرة فيه.

تحتل عملية صنع القرار السياسي مكانة مهمة في عملية تحليل السياسة في الوقت المعاصر، وذلك نظرا لأهميتها في تصميم الأهداف المتعلقة بالدولة، والاختيار بين مجموعة بدائل لدعم هذه الأهداف وترسيخها. كما أن أهمية القرار السياسي تكمن في دوره الأساسي لتوجيه التفاعلات الثقافية والتحديث السياسي، وحتى التغييرات الاجتماعية التي تمر بها المجتمعات في الوقت الحاضر، وتعتبر عملية القرار السياسي من أهم الوظائف التي يقوم بها النظام السياسي، إذ تبين مدى استجابة هذا النظام مع محيطه والمطالب الموجهة إليه، كما أن عملية صنع القرار السياسي تبين لنا طبيعة النظام السياسي وخصوصا في الدول النامية، فهي تكشف عن مدى ديمقراطية الأنظمة الحاكمة ودرجة تطورها وتوجهاتها السياسية وصانعي القرار فيها، وتعتبر الآلية في اتخاذ القرار السياسي معيارا مهما للتميز بين الأنظمة السياسية، من منطلق أن "النظام السياسي هو مجموعة آليات اتخاذ القرارات المتعلقة بكلية المجتمع الشامل"[1].

بالرغم من ذلك لا زالت عملية صنع القرار السياسي تعاني من صعوبة في إيجاد تعريف محدد لها من قبل علماء السياسة بشكل عام، وتحليل النظم بشكل خاص، فقد اختلف الباحثون في وصف خطوات صنع القرار السياسي وتحليله وأساليب اتخاذه، ويعود سبب هذا الاختلاف إلى عدم الاتفاق على العناصر الأساسية التي يتألف منها القرار السياسي، والعوامل المؤثرة في صنعه.

هناك مجموعة من المفكرين ترى أن أساس القرار السياسي الاختيار بين مجموعة من البدائل المتاحة، فالقرار هو "اختيار أحد البدائل المتاحة في إطار السياسات العامة بما يعظم المنافع، وتعظيم المنافع هو اختيار البديل الذي تعطي نتائجه المحتملة وزنا تفضيليا انطلاقا من دالة واحدة

---

(1) Jean_William lapierre،l،analyse des systems politiques، p.u.f، 1973،p35

للمنفعة[1]". أو هو "مسار ما يختاره متخذ القرار باعتباره انسب وسيلة متاحة أمامه لانجاز الهدف أو الأهداف التي يبتغيها[2]".

إن الأساس في التعريفات السابقة وجود البدائل التي تخلق مشكلة تتطلب اختيار أحد هذه البـــدائل، لكن الملاحظ في هذه التعريفات أنها تركز على البدائل التي تعطي جانبا واحدا في اتخاذ القرار، إلا أن عملية اتخاذ القرار عملية معقدة أكثر من ذلك، فهناك مؤثرات وعوامل لها علاقة باتخاذ القرار السياسي كالعامل النفسي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي وغيرها، لذلك فإن إهمال هذه العوامل يؤدي إلى مفهوم غير دقيق للقرار السياسي.

إلا أن هناك مجموعة أخرى من المفكرين ترى أن العامل القيادي في عملية صنع القرار السياسي هو الأهم، فعند هذه المجموعة القرار السياسي عملية مزاوجة بين السيطرة والإدراك، فإما أنه يعبر عن قيم النخبة أو يركز على ترابط المعتقدات والإدراك لعملية صنع القرار.

أما المجموعة الثالثة من المفكرين فتؤكد على عنصري التنافس والتوفيق بـــين الآراء والمواقـــف والمصالح المختلفة الأساس في عملية اتخاذ القرار السياسي، وبهذا فهـــو: " محصـــلة التفـــاعلات الرسمية وغير الرسمية التي تتم بين الفاعلين السياسيين في إطار الأيدولوجيا والثقافـــة السياســـية السائدة، ومن خلال الأبنية والمؤسسات القائمة"[3].

وبناء" على ما تقدم فإن صنع القرار السياسي هو "عملية ديناميكية تتألف من مجموعة من العناصر والأبعاد والمراحل، وتتم ضمن إطار مؤثرات وقيود ومحددات متعددة، وتتضمن كـــل الســـلوكيات الهادفة والتفاعلات المؤسسية والسلوكية التي تفضي إلى اتخاذ القرار، الذي يقوم علـــى المفاضـــلة

---

[1]- السيد سليم، محمد: **كيف يصنع القرار في الوطن العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1985). ص: 103

[2]- السيد، عليوه: **صنع القرار السياسي في منظمات الإدارة العامة**، (القاهرة: مطابع الهيئة المصرية للكتاب، 1987). ص:383.

[3]- السيد، عليوه: **المصدر نفسه**. ص: 382

والموازنة بين عدد من البدائل المتاحة، وفق نموذج محدد، بما يعبر عن علاقات وتوازنات القوى في المجتمع، ويحقق الأهداف المبتغاة بأقل قدر ممكن من استخدام الإمكانات المتاحة ماديا وفنيا وبشريا"[1].

إن أغلب التعريفات للقرار السياسي لم تؤكد على عملية اختيار الأفضل من البدائل الموجودة، أو تركز على كيفية الاختيار وأساليبه والأسس التي يقوم عليها الاختيار والخطوات التي تؤدي إليه، أو أنها تركز على دور العامل القيادي وأهميته في اتخاذ القرار السياسي.

في النهاية فالقرار السياسي وإن صدر عن القيادة السياسية، يعتبر ناتج عن تفاعل بين العديد من المتغيرات في حدود إطار المجتمع، فهو مزيج بين القوة والنفوذ والرشد والعقلانية في إطار قيم المجتمع، فهو يهدف إلى تحقيق أفضل نتيجة ضمن الموارد المتاحة، كما أن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على عملية صنع القرار السياسي كدور القائد وشخصيته وطموحاته، التركيب الاقتصادي والاجتماعي، الرأي العام، الأحزاب السياسية، جماعة المصالح، طبيعة النظام السياسي،.... الخ.

من خلال ما تقدم أن هناك مجموعتين من العوامل يؤثران في اتخاذ القرار السياسي، تتمثل في العوامل الداخلية، والعوامل الخارجية للقرار السياسي.

- العوامل الداخلية للقرار السياسي: ان البيئة الداخلية لها تأثير كبير على عملية صنع القرار السياسي، فهي تتمثل في طبيعة النظام الاجتماعي السائد، و طبيعة النظام السياسي والاقتصادي للدولة، والمنظمات غير الحكومية أن وجدت خصوصا في دول العالم الثالث، وجماعات المصالح والأحزاب السياسية وغيرها.

---

[1] ناصوري، احمد: **دراسة تحليلية لعملية صنع القرار السياسي**، (سوريا: مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 21. العدد الأول.2005). ص: 276.

ومثال على ذلك مدى توفر الديمقراطية في النظام السياسي للدولة، فوجود الديمقراطية يزيد من حجم المشاركة في عملية اتخاذ القرارات الداخلية والخارجية، وهذه صورة لا تتحقق في وجود الأنظمة غير الديمقراطية والتي تعمل على احتكار عملية صنع القرار في يدها، بعيدا عن الرأي العام.

- العوامل الخارجية المؤثرة في اتخاذ القرار السياسي: لا بد للبيئة الخارجية كالقرارات الدولية والمعاهدات الدولية ومطالب المجتمع الدولي، أن تؤثر في عملية صنع القرار السياسي فهي تشمل العديد من الضغوط والمؤثرات، وهي من ناحية قد توفر إمكانية الحركة والفعل، أو تعمل على تقييد إمكانات التصرف بين البدائل، وهناك قاعدة عامة لتأثير البيئة الخارجية على اتخاذ القرار السياسي تقول: "كلما زاد الضغط من البيئة الخارجية انخفضت فرصة إمكانات التصرف وتناقصت فرص الاختيار أمام الأجهزة المسؤولة عن صنع القرارات واتخاذها"[1].

هذان المجموعتان الأهم في عملية اتخاذ القرار السياسي لأي دولة، وهذا ما سيتم تناوله بالتفصيل في الجزء التالي من هذا البحث، وسيتم تقسيمه إلى عوامل داخلية وخارجية لصنع القرار السياسي، وربطهما في إطار الدراسة المتعلقة بدولة قطر، وكيف تتخذ قطر قراراتها السياسية، ومدى تأثير العوامل الخارجية والداخلية في صنع قرارها السياسي.

العوامل الداخلية المؤثرة في صنع القرار السياسي القطري

إن طبيعة صناعة القرار السياسي وخصوصا في ظل المتغيرات الدولية ناتج عن التداخل الواضح بين العوامل الداخلية والخارجية في الدولة، حتى أصبح من الواضح أنه من الصعب الفصل بين السياسة الداخلية وما يرتبط بالممارسة الخارجية للدولة.

---

[1]- صبري مقلد، إسماعيل: **اتخاذ القرار في السياسة الخارجية**، (مصر: مجلة السياسة الدولية، عدد أكتوبر 1968). ص:135.

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على عملية صنع القرار السياسي في دولة قطر تتمثل في ثلاث محاور، المقومات الاعتبارية القيمية والدور البارز للشيخ حمد بن خليفة الـــ ثاني، والإصـــلاحات السياسية باتجاه الديمقراطية حتى وإن كانت شكلية، والمقومات المادية وخصوصا الثروة النفطية.

- المحور الأول: المقومات الاعتبارية القيمية والدور البارز للشيخ حمد بن خليفة الـــ ثاني.

لا يمكن اعتبار أي سياسة خارجية أنها ناجحة إلا إذا كانت تعكس التجربـــة التاريخيـــة والخلفيـــة الثقافية والأوضاع الداخلية والتطلعات المستقبلية لشعوبها، كما لا يمكن اعتبار المتغيرات الخارجية هي الوحيدة المؤثرة على عملية صنع القرار السياسي، فالمتغيرات الذاتية تعد عاملا مهما في عملية صنع القرار السياسي، وهناك بعض المفكرين الذين يعطون العامل القيادي الذاتي دورا أكبر مـــن العوامل الخارجية في صنع سياسة الدولة، فسنايدر مثلا يعد الدولة في النهاية هي واضعة القرارات فيها[1].

في بلدان العالم الثالث أو الدول النامية يكون لرئيس الدولة دور مهم في صنع القـــرار السياســـي، حيث يعد الصانع الحقيقي للسياسة في تلك الدول، ولكي يستطيع رسم سياسته بطريقة ناجحة، لابـــد أن يمتلك قدرات التخطيط والتطوير والتكييف مع المتغيرات الدولية، ولابد أن يحصل على التأييـــد الداخلي لتنفيذ قراراته السياسية، وأن يحتفظ دائما بتأييد الرأي العام.

على المستوى القطري تعتبر دولة قطر إمارة تعتمد النظام الوراثي، ويعتبر الأميـــر هـــو رئـــيس الدولة، ومما سبق فإن القيادة القطرية المتمثلة بالشيخ حمد بن خليفة الـــ ثاني تعتبر قيادة سياســـية واعية لما يحيط بقطر من أحداث ومتغيرات إقليمية ودولية، وهذا ما قاد دولة قطر إلى العمل على كسر جدار العزلة الذي كان في عهد أبيه، والعمل على اتخاذ سياسة خارجية نشـــطة بالمبـــادرات الدبلوماسية لتحقيق هدفها بالدخول كدولة فاعلة ونشطة في قضايا المنطقة، بالاقتراب من الخصوم

---

[1] صبري مقلد، إسماعيل: **نظريات السياسية الدولية**، (الكويت: ذات السلاسل، ط2، 1987). ص: 146.

أنفسهم والتقرب من أطراف الصراع والابتعاد عن الدوران في فلك الدول المحورية في المنطقة كالسعودية وإيران ومصر.

والدبلوماسية الواضحة لأمير قطر ترتكز في أسس وثوابت أهمها[1]:

1. إقامة علاقات حسن جوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.
2. حل جميع الخلافات بالطرق السلمية كالخلافات الحدودية مع السعودية، وكذلك الخلاف حول جزر الحوار مع البحرين دون فسح المجال للتدخلات الخارجية.
3. دعم القضايا العربية والإسلامية.
4. تطوير علاقات التعاون في إطارها الإقليمي والدولي.

من خلال هذه الأسس أصبحت قطر موضعا مهما لكل القضايا الإقليمية خصوصا العربية منها، فليس غريبا أن نجد قطر حاضرة في الأزمات الإقليمية كافة، ولم يعد مهما حجم الدولة من الناحية الجغرافية أو الديموغرافية.

وفي خطاب لأمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني خلال انعقاد الدورة الرابعة والثلاثين لمجلس الشورى القطري، جدد الشيخ حمد الالتزام بمبادئ التعايش السلمي والتعاون الدولي على أساس الاحترام المتبادل، والمصالح المشتركة والانفتاح على الحضارات والتفاعل معها، والإيمان بضرورة احترام حقوق الإنسان، والالتزام بتسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية. وأشار إلى دعوات قطر المستمرة لتعزيز مكانة ودور الأمم المتحدة في العلاقات الدولية باعتبارها تمثل الشرعية الدولية. وأوضح أن تعزيز العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي يأتي في مقدمة

---

[1] عبد الواحد، ناظم: **دور السياسة الخارجية القطرية في ظل الأزمات العربية والإقليمية**، (العراق: مجلة الدراسات الدولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 43، كانون الثاني 2010). ص: 117.

أولويات السياسة الخارجية لقطر سعيا إلى تحقيق التكامل بين دوله وخاصة في المجال الاقتصادي تلبية لآمال وطموحات المواطن الخليجي[1].

وبهذا فإن القيادة القطرية من واقع طبيعتها البراغماتية، والطبيعة الراهنة للمنطقة، عوضا عن ضعفها الجغرافي والديموغرافي، دفعها إلى اتخاذ سياسة متوازنة من جهة علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وانتقادها للسياسة الخارجية الأمريكية عبر قناة الجزيرة، إن القيادة القطرية ترغب في دور مؤثر في النظام الدولي لذلك ينبغي عليها تحقيق هدفين مهمين للوصول إلى هذا الدور، تمثل الأول في الاستفادة من السياسة الخارجية في توطيد العلاقات الاقتصادية والتجارية مع دول محددة لتحسين الأوضاع الاقتصادية الداخلية والتي تعود بالنفع المباشر على المواطنين، والهدف الثاني بلورة وضع متميز لها والظهور كفاعل مهم في الساحة الدولية بهدف تعديل بنية النظام الدولي ليكون نظاما متعدد الأقطاب، وذلك لكي لا تبقى منغلقة على سيطرة الكبار الفاعلين في المنطقة الإقليمية.

- أما المحور الثاني والذي يتمثل في الإصلاحات السياسية باتجاه الديمقراطية، فلا يمكن فصله بشكل تام عن المحور الأول وعن القيادة القطرية، فهي التي تعمل على محاولة توفير الديمقراطية أو تمنعها أو تلتف عليها.

إلا أن دول الخليج بشكل عام، وخصوصا في الفترة السابقة والتي شهدت العديد من المطالبة بتوفير الديمقراطية في البلدان العربية من خلال الثورات العربية، وعملية التطور التكنولوجي والعولمة التي كان لها الأثر الأكبر في هذه الثورات، فقد شهدت مجموعة من هذه الدول بعض التطورات السياسية على صعيد الإصلاح السياسي، وكان هذا الإصلاح في مجموعة من المجالات منها على سبيل المثال:" إجراء انتخابات برلمانية وبلدية، التطور النسبي في اختصاصات المجالس النيابية،

[1]- موقع الجزيرة نت: http://www.aljazeera.net الأربعاء 2005/10/12. تاريخ الاسترجاع . 2012/10/13

وازدياد الاهتمام الشعبي بنشاط هذه الجالس، واهتمام الشعب بمواقف الحكومات الخليجية تجاه قضايا المنطقة، وهو الأمر الذي يتضح من خلال مستوى المشاركة في العمليات الانتخابية، ومن خلال ما ينشر في وسائل الإعلام المختلفة حول هذه المجالس وآراء المواطنين والمحللين بصددها[1]".

أما فيما يتعلق بالتجربة القطرية باتجاه الإصلاح الديمقراطي، فهي لا تبتعد كثيرا عن دور القيادة القطرية، فهذه القيادة متمثلة بالأمير حمد بن خليفة الـ ثاني، الذي يسعى لمواكبة المتغيرات السريعة والمتتالية للعصر، سواء الداخلية والخارجية أو الإقليمية والعالمية، وذلك سعيا منه لتحقيق أهداف الدولة في تحقيق التنمية والأمن والاستقرار وهذا يتطلب تحقيق بعضا من الحرية والديمقراطية، لذلك عمل الأمير حمد بن خليفة الـ ثاني على وضع الدستور الذي يعتبر بمثابة القانون الأعلى في قطر ومصدر للتشريع والأنظمة، وهذا ما أيده الشعب القطري بناءا على استفتاء عبر فيه القطريين عن تأييدهم لمشروع الدستور[2].

كما لم يغفل الأمير حمد بن خليفة الـ ثاني عن أهمية حرية الإعلام، أو استخدام الإعلام كأداة لتحقيق أهدافه، فعمل على اتخاذ بعض الإجراءات الديمقراطية كتحرير الإعلام والصحافة، وعمل على إجراء انتخابات بلدية بمشاركة المرأة، كما لم تغفل القيادة القطرية في سياق الانفتاح وبناء دولة عصرية إلى جعل السياسية الخارجية تقوم على التفاعل الايجابي مع الدول المجاورة الإقليمية أو الدولية، فقد عملت على استضافة العديد من المؤتمرات والندوات حول التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل على تعزيز السلام، فقد استضافت قطر المؤتمر السادس حول الديمقراطيات

---

[1]- خليفة الكواري، علي: **نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، (الأردن: مجلة المستقبل العربي، العدد 267، مايو 2001). ص 73

[2]- خليفة الكواري، علي: **المصدر نفسه**. ص: 85.

الجديدة أو المستعادة، بالإضافة إلى استضافتها بصفة سنوية منتدى الديمقراطية والتنمية والتجـــارة الحرة، كما استضافت في شهر مايو 2007م المنتدى الثاني للديمقراطية والإصلاح السياسي فـــي العالم العربي، والذي اتخذت مدينة الدوحة مقرا له[1].

إن هذا الانفتاح الديمقراطي لبناء دولة عصرية قادم من القيادة القطرية؛ وهذا ما جعل البعض يقول أن "مستقبل الإصلاح السياسي في قطر يبشر بأنها تسعى إلى خلق صورة سياسية دولية وبأنها دولة عصرية[2]".

إن دولة قطر والقيادة القطرية تحاول الوصول إلى مرحلة متقدمة من الديمقراطية والحرية، وتسعى للوصول إلى هذه المرحلة لتوفير الأمن والاستقرار في الدولـــة، إلا أنهـــا لا زالـــت بعيـــدة عـــن الديمقراطية والحرية الحقيقية التي يجب أن يتمتع بها المواطن، فالأمير حمد يعلم أن عليه أن يناقش أمور البلاد مع العائلة والعشائر في البلاد، ويعتبر هذا النظام فعالا في قطر، ذلك لأن عدد السكان قليل، كما أن عائلته تتمتع بشرعية كبيرة بين العشائر، وذلك مقارنة مع دول عربية أخرى، كما أن قطر لم تشهد أن طالب الشعب بنظام نيابي قوي؛ كون الرخاء والاستقرار بالنسبة للشعب أهم مـــن أي شيء آخر.

بالرغم من إطلاق بعض الحريات كالديمقراطية المقيدة، وإقرار الدستور إلا أن صلاحيات الأميـــر تفوق صلاحيات الهيئة التشريعية العليا الممثلة في مجلس الشورى، فله الحق بتعيين ثلث أعضـــاء المجلس المكون من 45 عضوا، كما له الحق في تعليق العمل بالقانون فـــي حـــالات الضـــرورة

---

[1]- جريدة **الراية القطرية:** الثلاثاء 2007/12/11 م. تاريخ الاسترجاع: 2012/10/13

[2]- خليفة الكواري، علي: مصدر سبق ذكره،ص: 74

وتعطيل أي مشروع قانون يتبناه المجلس دون تحديد مدة لهذا التعطيل، بدواعي المصـــلحة العليـــا للبلاد[1].

مع وجود بعض الإيجابية في مشاريع حمد بن جاسم الـــ خليفة نحو الديمقراطية، إلا أن هناك بعض الجوانب السلبية؛ فمجمل التحديثات لم تمس السلطات العليا للبلاد أو رأس الهرم السياسي، ذلـــك أن الأمير عمل على تعزيز وجوده وسلطاته بشكل أكبر مما كان متاحا قبل الانقلاب على والده.

- أما المحور الثالث والمتعلق بالعوامل الداخلية لصنع القرار السياسي القطري، فيرتبط بالمقومات المادية وخصوصا الثروة النفطية، ويتميز بالأهمية لما للاقتصاد والمال في جميع العصور وفي العصر الحالي بالأخص دورا في المساهمة على اتخاذ القرارات.

لقد تحول العالم إلى قرية صغيرة بفعل العولمة والتكنولوجيا، وأصبح هناك علاقات تعـــاون غيـــر مسبوقة بين دول العالم، من خلال التحولات الاقتصادية المتسارعة وخصوصا في مجال التجـــارة الحرة وإزالة الحواجز والاستثمارات. في ظل هذه الظروف العالمية، كان لا بد لدولـــة قطـــر أن تنتهج سبيل الانفتاح الاقتصادي، من أجل ضمان حرية النشاط الاقتصادي والعمـــل علـــى زيـــادة الإنتاج وتحقيق الرخاء للسكان ورفع المستوى المعيشي فيها.

إن دولة قطر شبه جزيرة ورغم أنها صغيرة المساحة جغرافيا، إلا أنها غنية من الناحية الاقتصادية بسبب توافر النفط والغاز فيها ومن قبله اللؤلؤ، الأمر الذي انعكس على طبيعة السكان والحياة سواء على الصعيد الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي، فقد أثر النفط على العلاقات الخارجية وطبيعة اتخاذ القرار في دولة قطر، فهذه المادة لا تخضع لعملية العرض والطلب بل تخضـــع لاعتبـــارات سياسية بحتة، كما شكل النفط بصفة عامة على دول الخليج عنصـــرا ضـــاغطا علـــى السياســـات

[1]-توفيق إبراهيم، حسنين: **التطورات السياسية الداخلية في دول مجلس التعاون الخليجي**،(دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2007). ص: 36-55

الخارجية لضمان أمنه من المنبع إلى الأسواق العالمية وهذا ما يفسر أسباب الثلاث حـــروب فـــي النصف الثاني من القرن العشرين في هذه المنطقة[1].

إن توفر النفط في جميع دول الخليج مع وجود تفاوت في توزيع القوة على الأرض؛ جعل بعـــض دول الخليج تشعر بالضعف وهذا ما حدث مع قطر، فالسعودية مثلا تمتلك الـــنفط وتمتلـــك القـــوة البشرية والمساحة الشاسعة إضافة لكونها أقدس بقعة على الأرض، هذا كله أضاف لها حضـــوراً متميزاً وهيبة معنوية بين معظم الدول الإسلامية والعربية، في حين تعاني قطر من التفـــاوت فـــي توزيعات القوة وهذا ما جعلها تحاول لعب دورا سياسيا بارزا وفاعلا على النطاق الإقليمي والعربي على وجه الخصوص[2].

إن طبيعة هذه القوة المادية التي أتيحت لعموم مجتمعات الخليج العربي ومنها قطر أثرت في طبيعة السلطة السياسية الموجودة عبر العملية الريعية أو ما اسماه (بول فياي) تفكيك المجتمـــع، وإعـــادة تشكيله واختراقه والهيمنة عليه عبر فتح البلاد أمام السوق العالمية في مجـــال الاقتصـــاد وتـــوفير الخدمات، فضلا عن البنية القانونية والحقوقية، ومن ثم تحرير السلطة السياسية من أيـــة محاســـبة رغم وجود كل دلالات الأزمة[1].

إن طبيعة النظام الاقتصادي في دولة قطر أوجد عقدا اجتماعيا جديدا بين الحاكم والمحكوم، يقـــوم على ما يشبه (الرشوة السياسية)، حيث يعتلي الحاكم الحكم ويعمل على الدفع للشعب سواء أموالاً أو من خلال توظيفهم في ملاكات الدولة الإدارية أو الأمنية، فالجميع شركاء في النفط عبر نظام ريعي بعيد عن جمع الضرائب من المواطنين.

---

[1] راشد، سامح: **الخليج في البيئة الإقليمية. التوجهات والسياسات**، (القاهرة: مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام، عدد 171، يناير 2008). ص: 78.

[2] راشد، سامح، مصدر سبق ذكره. ص 79

[1] نقلا عن: عبيد غباش، محمد: **الدولة الخليجية: سلطة أكثر من مطلقة. مجتمع اقل من عاجز**، (بيروت: مجلـــة المســـتقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 315، أيار 2005). ص: 60 .

إلا أن قطر في مقارنة مع الدول الخليجية والدول العربية، أصبحت دولة تشهد ازدهارا كبيرا فهي تواصل تحقيق تقدم اقتصادي استثنائي، يتمثل في الارتفاع المطرد لمستويات المعيشـــة، وتصـــنف على أنها الثانية في العالم من حيث متوسط دخل الفرد، كما أنها استطاعت المحافظة على تقاليـــدها الثقافية وقيمها بوصفها دولة عربية وإسلامية تعتبر الأسرة الركيزة الأساسية فيها، وفي ظل هـــذا الازدهار تقف قطر على مفترق طرق، فالثروة الوفيرة تقدم فرصا متعددة للتنمية وتعزز تحـــديات كبيرة في آن واحد.

وتهدف الرؤية الوطنية القطرية إلى جعل قطر بحلول العام 2030 دولة متقدمة قادرة على تحقيق التنمية المستدامة وعلى تأمين استمرار العيش الكريم لشعبها جيلاً بعد آخر، ومن جملة ما يتسم به الاقتصاد القطري، الحيوية كونها الأساس لبناء الازدهار الاقتصادي، ولتحقيق ذلك الازدهار لا بد للقيادة القطرية أن تعمل على تكوين قوة عمل ماهرة وعالية الإنتاجية، ودعم وتطـــوير القـــرارات المتعلقة بزيادة الأعمال والابتكار[1].

إن هذا التطور الاقتصادي القطري جعلها دولة يحسب لها الحساب، بالرغم من صـــغر مســـاحتها الجغرافية، إلا أنها تتمتع بكم هائل من الموارد الاقتصادية وخصوصا النفطية، الذي يشكل عصـــب الحياة الاقتصادية والاجتماعية فيها، فضلا عن موقعها الاستراتيجي على البحر، إلا أنها في إطـــار ذلك تخضع لتقلبات الأسعار النفطية والأزمات العالمية، سواء الحروب أو الأزمة الاقتصادية، وهذا ما نتج عنه دور قطر السياسي المتميز إقليمياً ودولياً، والعمل على إيجاد سياسة خارجية متوازنـــة، تحاول فهم واقع الوضع القطري والمنطقة، وهذا ما جعلها تتسم بالاعتدال فـــي طبيعـــة سياســـتها الخارجية، وجعلها دولة تتمتع بعلاقات خارجية طيبة وتقترب من الدولة العصرية.

[1]- رؤية قطر الوطنية، مقال منشور على شبكة الانترنت للأمانة العامة للتخطيط التنموي 2009/3/13، تاريخ الاسترجاع: 2012/10/15 www.almethaq.info/news/article1438.htm2030

العوامل الخارجية المؤثرة في صنع القرار السياسي القطري

يمكن ملاحظة دور أي دولة في السياسية الخارجية، من خلال مواقفها في السياسة الدولية، أو كيف تعبر عن حدث أو قضية من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، هل تختار الدخول والتأثير بمحيطها أم تختار العزلة والابتعاد عن المشكلات التي يجلبها التدخل؟

في عالم تتداخل فيه السياسات الداخلية والخارجية، وتسقط فيه الحواجز بين النظامين الإقليمي والعالمي، أصبح لا بد من وجود علاقات تفاعلية بين الدولة والبيئة المحيطة بها، وهنا يبرز الدور الفاعل للسياسة الخارجية القطرية في إطار التفاعلات الدولية والتي تجعل من الصعب على أي دولة أن تعزل نفسها وتبتعد عن المشكلات الدولية.

على المستوى الاقليمي هناك عوامل خارجية تؤثر على صنع القرار القطري من اهمها:

- مجلس التعاون الخليجي: يمكن اعتبار وجود قطر في مجلس التعاون الخليجي من العوامل الخارجية التي تؤثر على عملية صنع القرار السياسي في قطر، مع أن النظر إلى مجلس التعاون الخليجي كنظام إقليمي فيه شك كبير، وذلك لاختلاف رؤية كل دولة لبيئتها الإقليمية، إلا أن هناك محددات تتسم بالثبات كالموقع الجغرافي والموارد الاقتصادية المتاحة والخصائص الاجتماعية والقدرات العسكرية وطبيعة علاقاتها الخارجية. وقطر بصفتها دولة خليجية لا تخرج عن هذه الثوابت في علاقاتها الخارجية، من هنا يمكن تحديد مجموعة من المتغيرات الخاصة بالخليج وبأمن الخليج وخصوصا بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في 2003 م.

من هذه المتغيرات زيادة وتيرة العنف الداخلي المسلح، المتغير العراقي، وقضية البرنامج النووي الإيراني، والمقاربة والعلاقات الأمريكية الخاصة ، وتوجه الناتو الجديد ودوره في المنطقة،

واتجاهات الإصلاح السياسي، والأحداث الأخيرة من ثورات الربيع العربي، وأمن الطاقة الصينية الذي دخل على الساحة الخليجية بقوة وخصوصا بعد 2003[1].

- الملف الايراني واسرائيل في المنطقة: ففي خضم هذه المتغيرات التي تشهدها المنطقة، عملت قطر على اتخاذ منهجا متوازنا في سياستها الخارجية، وخصوصا في علاقتها مع إيران، وعملت على إنهاء الخلاف بينها وبين السعودية، كما أبدت صبراً كبيراً على انتقادات دول المنطقة على علاقاتها مع إسرائيل، ومن أهم العوامل الخارجية المؤثرة على صنع القرار السياسي القطري، العلاقات القطرية الأمريكية المتينة.

إن منطقة الخليج تعد منطقة استراتيجية تشهد العديد من الحروب والأزمات الدولية، كما أنها تمتلك أضخم آبار نفط، ومن الطبيعي أن تندفع القوى الكبرى إلى التنافس على هذه المنطقة، وكذلك القوى الإقليمية كإيران وإسرائيل لفرض هيمنتها على دول الخليج.

- على المستوى الدولي فالعلاقات الامريكية القطرية هي اهم عامل يؤثر على صنع القرار القطري، حيث تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية القوة العسكرية والاقتصادية الكبرى في العالم، وهذا ما يجعلها تتمتع بحضور متزايد في المنطقة وهيمنة على معظم المناطق الاستراتيجية في العالم، وهذا ما جعل دول الخليج التي تعاني من الوضع الأمني في التفكير بحماية خارجية، وهكذا نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في إقناع دول الخليج بضرورة وجود ترتيبات أمنية مهمة لحفظ الأمن في المنطقة، وان أفضل وسيلة للتعامل مع هذه التحديات الأمنية هي بالتحالف معها سواء أكان ذلك التحالف جماعياً أو بصيغة فردية[2].

---

[1] زيد المرهون، عبد الجليل: **امن الخليج والمتغير الأمريكي**، (بيروت: مجلة المستقبل العربي، العدد 328، مركز دراسات الوحدة العربية، حزيران 2006). ص: 12.

[2] عبد الخالق، عبد الله: **العلاقات الخليجية الأمريكية** (حلقة نقاش)، (بيروت: مجلة المستقبل العربي، العدد 247، مركز دراسات الوحدة العربية، أيلول 1999). ص: 101.

وهذا ما وضع دولة قطر كغيرها من دول الخليج تحت المظلة الأمنية الأمريكية إن صح التعبير، لكنها تتمتع بالحصة الأكبر من بين دول الخليج العربي بالحماية الأمنية الأمريكية لما تتمتع به من علاقات معها، فعلى أراضيها تقام قاعدة العديد العسكرية وهي اكبر قاعدة عسكرية أمريكية في منطقة الشرق الأوسط والتي منها انطلقت حملة احتلال العراق 2003.

إن العلاقات القطرية الأمريكية من أهم العوامل التي تؤثر على صنع السياسة القطرية وهذا ما سيتم تحليله بالتفصيل في الفصل الرابع.

وفي النهاية أن دولة قطر تتمتع بدور متنام في السياسة الدولية، بالرغم من تأثير العوامل الخارجية على هذه السياسة، ومع أنها لا تمتلك تلك المقومات التي تتمتع بها دول كبرى أخرى، ومع أنها ليست دولة محورية ومهمة في منطقة الشرق الأوسط كالسعودية أو مصر أو إيران، إلا أنها كأي دولة أخرى تسعى إلى تحقيق أهدافها التي تتضمن المصلحة والأمن، عبر تخصيص جميع الموارد والإمكانيات المادية وغير المادية.

المبحث الثاني: توجهات السياسة الخارجية القطرية

كان لا بد للسياسة الخارجية القطرية أن تتطور لتتلاءم مع المتغيرات الدولية، التي حصلت بعد الحرب الباردة وبعد انتهاء أزمة الخليج الثانية عام 1991م، وأيضاً يجب أن لا ننسى التطور في التكنولوجيا والذي كان له الأثر الأكبر في عملية العولمة. أن تغير موازين القوى في النظام العالمي الجديد وأثر التكنولوجيا والعولمة التي قلصت المسافات وأزالت الحواجز الجغرافية والسياسية، جعل من الصعب على أي دولة أن تعيش بمعزل عن قضايا العالم، هكذا أصبحت البيئة السياسية الدولية أكثر تعقيدا وتداخلا، فما يحدث خارج حدود الدول ينعكس سلباً أو إيجاباً على ما يقع داخلها[1].

ومن هنا كان لدولة قطر حضور بارز في العديد من المبادرات السياسية التي أطلقتها القيادة المتحمسة، والتي تبنت خيار الانفتاح السياسي والاقتصادي، لتلعب دورا مهما في صياغة خارطة سياسية جديدة في المنطقة سواء أكان ذلك على المستوى المحلي و الإقليمي أو الدولي. أن دولة قطر تنتهج سياسة عقلانية معتدلة، وأنها تقدم مبادرات سياسية تعمل من خلالها على تخفيف حدة التوتر بين البلدان وتقريب وجهات النظر، كالقضية الفلسطينية والعراقية والملف النووي الإيراني والحرب الإسرائيلية على لبنان.

إلا أنها في نفس الوقت تناقض نفسها في سياسة التقارب تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، وسياستها اتجاه التيارات الإسلامية في البلدان العربية، حيث ظهرت هذه السياسة واضحة بعد الثورات العربية (الربيع العربي)، من خلال دعمها للثورات العربية وخصوصا للتيارات الإسلامية في جميع البلدان العربية التي حصلت فيها الثورات مثل تونس ومصر وليبيا وسوريا، وهذا ما أوضحه سفير الولايات المتحدة السابق بالكويت ريتشارد لوبارون "أن قطر هي الدولة الوحيدة التي يختلف موقف

---

[1] عبد الله، عبد الخالق: **العولمة: جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها**، (الكويت: مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، المجلد الثامن والعشرون، أكتوبر – ديسمبر 1999). ص: 39.

قيادتها عن نظرائها في الخليج تجاه الإخوان المسلمين، فالقيادة القطرية عملت منذ مدة بعيدة على إنشاء علاقات مع مجموعة واسعة من الإسلاميين بمن فيهم أولئك التابعون للإخوان ولحماس[1]".

هذه السياسة القطرية جاءت بالرغم من عداء هذه التيارات الإسلامية والأحزاب للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها. كما أن دولة قطر لعبت دور الوسيط بين هذه الأنظمة الإسلامية الجديدة والولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في المنطقة؛ للوصول إلى تسوية أو على أقل تقدير هدنة طويلة الأمد.

إن دولة قطر استطاعت خلال السنوات القليلة الماضية أن تصنع لنفسها دورا بارزا بين الدول المتقدمة، من خلال شبكة علاقاتها الدولية الواسعة، وما تبنته من مبادرات وآراء وتصورات وحلول للعديد من القضايا الإقليمية والدولية.

هناك قضايا جديدة ظهرت على الساحتين الدولية والإقليمية لم تكن في أجندة السياسة القطرية، وهذا ما أوضحه الشيخ حمد بن جاسم عند افتتاحه لمؤتمر حول دور الناتو في أمن الخليج الذي عقد في الدوحة عام 2005 حيث يقول أن: "التحديات على الصعيد العالمي التي تتمثل في صراعات مزمنة وحديثة تنتظر الحل، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية والنزاع في الشرق الأوسط، فضلا عن تحقيق استقرار الوضع في العراق بتوافق جميع الأطراف وحل مشكلة أسلحة الدمار الشامل بنزعها وإخلاء المنطقة منها. مؤكداً أنه في هذا الخصوص ينبغي أن ينصب الجهد الدولي على توخي الحلول التي تستند على القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الشرعية الدولية ومبادئ العدل والإنصاف[2]".

---

[1]- مقال منشور على موقع بوابة الأهرام السياسي، صعود الإسلاميين للسلطة فرصة قطر لبسط نفوذها في المنطقة،2013/2/15. http://gate.ahram.org.eg/News . تاريخ الاسترجاع : 2013/1/3/15

[2]- صحيفة **الراية القطرية**، الجمعة 2 ديسمبر 2005. ص: 8

لكن المتتبع للسياسة الخارجية القطرية يرى أن المبادرات والحلول التي تعمل على وضعها للمشاكل الإقليمية المحيطة بها، تسعى من خلالها إلى إنهاء الأنظمة العربية القائمة وإيجاد أنظمة جديدة موالية للنظام القطري في رسم خارطة جديدة للمنطقة، وجعل قطر الدولة البارزة ذات الدور الريادي فيها، مستغلة بذلك علاقاتها مع الولايات المتحدة والأمريكية وقوتها الإعلامية والاقتصادية، وهذا ما تمت ملاحظته بشكل واضح خلال الثورات العربية، من خلال خطابها السياسي والإعلامي وموقفها من هذه الثورات وكذلك دعمها المادي لبعض الثورات والأحزاب السياسية الإسلامية الناتجة عن هذه الثورات، هذا ما فعلته في الثورة الليبية والمصرية وما تفعله الآن في الثورة السورية. فقد بدا أمير قطر بتدخلات غير مسبوقة في السياسات العربية عبر الربيع العربي، وفق ما تراه الكاتبة ستيفاني دوتزر "يوم سقوط نظام العقيد معمر القذافي حصل مشهد يجدر ذكره، إذ لم يقم الثوار الليبيون برفع علمهم على مقر القذافي السابق وحسب، بل ورفعوا العلم القطري أيضاً. قبل هذه اللحظة لم يكن العلم القطري معروفاً خارج منطقة الخليج. أما الآن فقد أصبح هذا العلم يظهر في أماكن غير متوقعة، مثل شبابيك مساكن اللاجئين السوريين في لبنان، الذين يتحدثون متحمسين عن قيام قطر بتحمل تكاليف إفطارهم في شهر رمضان ، وبتمويل الصراع ضد بشار الأسد بصورة لا تضاهيها أي دولة أخرى[1]".

إن قطر ومن خلال التحولات السياسية الداخلية والتي سيتم ذكرها بالتفصيل في الفصول القادمة، أصبحت أكثر تفاعلاً وتداخلاً مع العالم الخارجي ومؤسساته الإقليمية والدولية المتنوعة، وخصوصا الأمم المتحدة، فقد تحركت في اتجاهات جديدة انطلاقا من الترابط بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية، إما للمصلحة القطرية المباشرة ، أو لتخفيف حدة التوتر وإيجاد الحل السلمي للنزاعات الدولية.

---

[1]- دوتزر، ستيفاني: **سياسة قطر الخارجية "الثورات العربية وقود الطموحات القطرية"**، ترجمة ياسر أبو معليق. مراجعة هشام العدم. موقع قنطرة الالكتروني، 2012، تاريخ الاسترجاع 2013/10/18.

المبحث الثالث: الدور الفاعل لقطر في التسوية السلمية للخلافات الدولية

لقد كان لقطر دور في العديد من المبادرات والتصورات والحلول لكثير من الأزمات المحلية والإقليمية والدولية، حيث اكتسبت سياسة قطر هذا الدور بما تتمتع به من مكانة على النطاق الإقليمي والعربي والدولي، من خلال حضورها الدائم والفاعل في العديد من المؤتمرات الدولية والإقليمية، كما أن الدبلوماسية القطرية اكتسبت الخبرة من خلال التجربة، وخصوصا بعد تولي الأمير حمد بن خليفة الـ ثاني مقاليد الحكم، فأصبحت قطر قادرة على التكيف والتفاعل مع كل جديد على الساحة الدولية والإقليمية، وسعت إلى دعم فرص السلام واعتماد الوسائل السلمية لحل النزاعات الدولية، وهذه ما عبر عنه الدكتور عبد الحميد الأنصاري بقوله: "أن السياسة القطرية الخارجية قائمة على الشفافية بما يسمح لدولة قطر بأن تلعب دور الوسيط النزيه في العديد من قضايا النزاع، حيث حققت نجاحات مشهوداً لها على هذا الصعيد"[1].

وقد أكد الدستور القطري مبدأ التعايش السلمي ومحاولة حل الأزمات بالطرق السلمية، فقد ورد ذلك في الفقرتين السادسة والسابعة من الدستور القطري، ففي المادة السادسة "تحترم الدولة المواثيق والعهود الدولية، وتعمل على تنفيذ كافة الاتفاقيات والمواثيق والعهود الدولية التي تكون طرفاً فيها". أما المادة السابعة والمتعلقة بالسياسة الخارجية، "تقوم السياسة الخارجية للدولة على مبدأ توطيد السلم والأمن الدوليين عن طريق تشجيع فض المنازعات الدولية بالطرق السلمية، ودعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتعاون مع الأمم المحبة للسلام"[2].

---

[1] في تصريحه لجريدة **الراية القطرية**، الثلاثاء 11 أكتوبر 2005. ص: 5.

[2] الموقع الرسمي لوزارة الخارجية القطرية. http://www.mofa.gov.qa ، تاريخ الاسترجاع: 2012/10/18

وهذا ما يمكن ملاحظته في خطاب الأمير حمد بن خليفة الـــ ثاني الموجه لمجلس الشـــورى عـــام 2005، "علينا التزام بمبادئ التعايش السلمي والتعاون الدولي علـــى أســـاس الاحتـــرام المتبـــادل والمصالح المشتركة والانفتاح على الحضارات والتفاعل معها والإيمان بضرورة احتـــرام حقـــوق الإنسان والالتزام بتسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية. وأشار إلى دعـــوات قطـــر المســـتمرة لتعزيز مكانة ودور الأمم المتحدة في العلاقات الدولية باعتبارها تمثل الشرعية الدولية. وأوضح أن تعزيز العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي يأتي في مقدمة أولويات السياسة الخارجية لقطـــر سعيا إلى تحقيق التكامل بين دوله، وخاصة في المجال الاقتصادي تلبية لآمال وطموحات المواطن الخليجي[1]".

- تسوية الخلافات على المستوى الخليجي.

تستعمل قطر الوسائل الإعلامية في علاقاتها وسياستها الخارجية لتحسين هذه العلاقات أو لزيـــادة التوتر بينها وبين الدول، وهذا يبرز في علاقاتها مع السعودية؛ وهي الدولة الأكبر المجاورة لقطر، ففي الفترة الأخيرة عمل الأمير حمد بن خليفة على تقليل حدة خطاب قناة الجزيرة بعد أن تمـــادت في انتقاد العائلة الحاكمة في السعودية لإبقاء العلاقات السعودية القطرية في حالة هدوء، كما حاول الأمير القطري كسب الود السعودي بزيارة المملكة العربية السعودية ليلطف الأجواء بين الدولتين، بعد قطيعة طويلة امتدت منذ 1995م، بعد اتهام قطر للعائلة المالكة في السعودية محاولـــة إعـــادة نظام الأب السابق والالتفاف حول ثورة الابن.

أما فيما يتعلق بسياستها مع البحرين، وبعد العلاقات التي كانت قائمة على التوتر بين البلدين، وعد الأمير القطري حمد بن خليفة بالتدخل بنفسه لحل الأزمة في دولة البحرين، لكسب ودهـــا ولكـــون الثورة شيعية تحركها إيران، حيث خشيت قطر من امتدادها على أراضيها.

[1]- موقع الجزيرة نت: http://www.aljazeera.net الأربعاء 2005/10/12. تاريخ الاسترجاع: 2012/10/18.

لقد فضلت أيضاً قطر الحلول السلمية للملف النووي الإيراني، فبعد وصول الرئيس المحافظ أحمدي نجاد إلى سدة الحكم في إيران، والذي جعل تطوير الملف النووي من أهم أعماله وأهدافه الأساسية، خلق أزمة في منطقة الخليج والشرق الأوسط والمنطقة العربية، وهذا ما زاد من درجة الاحتقان الذي تعانيه المنطقة[1].

اعتبرت الولايات المتحدة أن الملف النووي الإيراني تهديدا لأمن المنطقة وللأمن القومي الأمريكي، وعملت على استغلال هذه الظروف لإبقاء قواتها ووجودها في منطقة الخليج العربي، لحماية المنطقة من الخطر الإيراني.

جاء الدور القطري بهذا الصدد حيث دعت الى حل الملف النووي الإيراني لا يتم إلا بالطرق السلمية، وعملت على التهدئة لتجنب أي حروب يمكن أن تنشب في المنطقة، حيث عملت دولة قطر على توجيه دعوة إلى الرئيس الإيراني أحمدي نجاد لحضور قمة دول مجلس التعاون الخليجي المنعقدة في الدوحة أواخر عام 2007، للتخفيف من حدة التوتر في المنطقة. فقطر لا تريد الدخول في أية حروب مستقبلية بل تريد أن تبني علاقات ودية وطيبة مع جميع الدول وخصوصا المجاورة، لقناعة قطر أن أي حرب قريبة ضد إيران ستجر دول الخليج وخصوصا قطر إلى ويلات الحروب، ولأن أول عمل ستقوم به إيران هو احتلال دول الخليج القريبة وبالأخص قطر التي تحوي أكبر قاعدة عسكرية أمريكية.

إن قطر تلتزم بمبدأ حل الخلافات بالطرق السلمية والمفاوضات وغيرها من الطرق الودية وخصوصا التي تنشب بينها وبين الدول المجاورة.

---

[1]-زيد المرهون، عبد الجليل: **الخليج ونذر الحرب الرابعة**، (بيروت: مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 338، 2007). ص: 24

- تسوية الخلافات على المستوى الاقليمي.

لقد حرصت قطر على توطيد علاقاتها مع جميع الدول العربية وغير العربية في المنطقة، وذلك لمواجهة التحديات والأخطار التي تتعرض لها المنطقة، وكان التدخل في القضية الفلسطينية الإسرائيلية من أهم أعمال السياسة الخارجية القطرية.

فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية فالظاهر أن السياسة الخارجية القطرية تنصف الفلسطينيين،، حيث قامت قطر بالمطالبة لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، لإحلال السلام في المنطقة وإقامة دولة فلسطينية، كما دعمت الشعب الفلسطيني ماديا واعلاميا خلال ما عاناه الشعب الفلسطيني منذ عام 1995 وحتى الآن، خصوصا في فترة انتفاضة الأقصى عام 2000، لكنها عملت بطريقة أو بأخرى على ترسيخ الانقسام الفلسطيني الحاصل وخصوصا إعلاميا، كما أن زيارة أمير قطر لغزة والدعم المادي المقدم لحركة حماس وحكومة غزة يعد أيضاً ترسيخا لانقسام البيت الفلسطيني، وهذا ما سنراه في الفصول القادمة من هذه الدراسة، فمن الغريب أن دولة قطر من بين الدول العربية جميعها تتمتع بأقوى العلاقات الاقتصادية والسياسة مع دولة إسرائيل.

لقد كان لدولة قطر دور بارز وحيوي على الساحة الإقليمية والدولية، حيث برز هذا الدور في القضية اللبنانية، حين ترأست دولة قطر وفد جامعة الدول العربية المتوجه إلى نيويورك، والذي نجح في تعديل القرار الصادر من مجلس الأمن رقم 1701 لوقف القتال في لبنان إبان حرب يوليو/ تموز 2006، وهذا ما أكده آنذاك الشيخ حمد بن جاسم الـ ثاني رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية القطري، أن تعديل القرار الدولي المذكور يمثل انتصاراً للبنان، وهو ما أكد عليه أمير دولة قطر عند زيارته إلى لبنان بعد توقف الحرب وتفقده الضاحية الجنوبية لبيروت التي كانت الأكثر تضررا من العدوان الإسرائيلي[1].

[1] الموقع الرسمي لوزارة الخارجية القطرية. http://www.mofa.gov.qa تاريخ الاسترجاع: 2012/10/18

وفيما يتعلق بسياسة دولة قطر الخارجية وما يحدث في بعض البلدان العربية من ثورات، فالمتابع للسياسة الخارجية القطرية منذ تفجر حالة الثورة في المنطقة العربية مطلع عام 2011، يرى أن دولة قطر هي الدولة العربية الوحيدة التي تتمتع بسياسة خارجية نشطة . على الرغم من حالة الفوضى وعدم اليقين لما ستودي إليه الثورات، وهذه الحالة التي سيطرت على المنطقة خلال فترة الثورات وما بعدها، وهي التي جعلت مواقف الدول العربية وخصوصا التي لم تشهد أي عمليات احتجاجية أو ثورات تتسم بالتردد في دعم الثورة.

لدولة قطر نمط محدد في سياستها الخارجية اتجاه الثورات العربية، هذا النمط يعكس مخاوفها ومصالحها في أن واحد، فعلاقتها مع السعودية تشوبها بعض الأزمات، أن هذه الحقائق تتغير مع الزمن ووجود المصالح، فمن الواضح أن دولة قطر لا تتحرك بما يضر المصالح السعودية وخصوصا في الخليج، وربما يكون هناك تنسيق بينهما، وهذا يبين بعدا آخر للعلاقات السعودية القطرية والذي لا يحظى باهتمام كبير لمتتبعي علاقات دول الخليج، خصوصا التنافس القطري السعودي[1].

سياسة قطر تجاه اليمن وليبيا ومصر وما يحدث في سوريا لا يضر المصلحة السعودية في المنطقة، بل إن النتيجة تصب في صالح السعودية في كثير من الأحيان، فعلى سبيل المثال لا الحصر، لعبت قطر وتلعب دورا رئيسيا ضد النظام السوري والعمل على زيادة الضغوط الدولية عليه، والذي سيكون من نتائج انهياره، خسارة إيران لحليف مهم في المنطقة، تستفيد السعودية منه في إطار منافستها لإيران في دائرة النفوذ على المنطقة.

اعتمدت قطر في سياستها الخارجية الداعمة للثورات والتغيير في البلدان العربية وحتى الفترة الماضية، على الدعم المادي وعلى الدعم الإعلامي من خلال قناة الجزيرة، إلا أنها في الفترة

---

[1] رجب، إيمان: **حول سياسة قطر تجاه الثورات العربية، (**القاهرة: الأهرام، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 10 فبراير 2012). ص: 5.

الأخيرة اتجهت نحو التدخل العسكري، وهذا ما شهدناه في البحرين وليبيا، إلا أنها تفضل اســتخدام القوى العسكرية في إطار جماعي، فمثلا في حالة البحرين تم إرسال القوات القطرية في إطار قوات درع الجزيرة والتي دعمت النظام الحاكم في البحرين في مارس 2011، ودافع رئيس وزراء قطر عن تدخل قوات درع الجزيرة، وتحدث صراحة عن رفضه وصفها بــقوات الاحتلال، كما شاركت قطر عسكريا إلي جانب الإمارات والأردن، في عمليات الناتو التي لعبت دورا مهما في إسقاط نظام معمر القذافي، حيث شاركت إلى جانب قوات الثورة في عمليات برية، إلي جانب مشــاركتها فــي فرض المنطقة العازلة على ليبيا[2].

[2] إيمان رجب، مصدر سبق ذكره. ص: 6.

المبحث الرابع: السياسة الخارجية القطرية والعضوية النشطة في عدة منظمات دولية

تدرك دولة قطر منذ تولي الأمير حمد بن خليفة زمام الحكم، أن مدى الانجازات التي حققتها قطر، تتمثل في ترسيخ مكانتها على الخارطة السياسية العالمية، وفي الحقيقة انتقلت قطر إلى وضع جديد توجه فيه سياستها بشكل واضح على الساحة الإقليمية والعالمية، وهذا كله في إطار حركة السياسة الخارجية القطرية وأقلمتها مع المتغيرات الدولية بشكل فعال، وكذلك المساهمة بشكل واضح في أنشطة المنظمات الدولية وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة.

عملت قطر على أن يكون لها دور مهم في العلاقات الدولية، من خلال المشاركة في العديد من المحافل الدولية، كما عملت على تقديم الدعم للعديد من المنظمات الدولية والإقليمية، وهذا ما جعلها تكتسب قاعدة قوية، فقد عملت على تنظيم واستضافة المؤتمرات العالمية المهمة، ومن بينها قمة الجنوب الثانية لدعم التنمية في جنوب الكرة الأرضية، والتي استضافتها الدوحة خلال عام 2006، حيث تعتبر أكبر قمة عالمية في الشرق الأوسط[1].

من خلال المكانة والقوة الاقتصادية التي تتمتع بها قطر إقليميا ودوليا حصلت قطر على أحد المقاعد الأربعة المخصصة للقارة الأسيوية للمجلس الاقتصادي الاجتماعي التابع للأمم المتحدة في عام 2001، كما تم اختيارها عضوا في اللجنة الإعلامية التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وفقا لقرار الجمعية الصادر بتاريخ 10 ديسمبر 2004، وكذلك تسلمت قطر في يوم 17 يناير عام 2004 رئاسة مجموعة السبع والسبعين والصين، واستضافت الدوحة يومي 16/15 يونيو 2005 القمة الثانية لمجموعة السبع والسبعين والصين[2].

---

[1] أحمد علي، صحيفة الوطن القطرية، 29، ديسمبر 2005. ص:10.

[2] موقع وزارة الخارجية القطرية: http://www.mofa.gov.qa تاريخ الاسترجاع: 2012/10/20

كان لترشيح قطر للعضوية غير الدائمة في مجلس الأمن لمدة عامين، نوع من تقدير المجتمع الدولي لقطر ومكانتها ودورها المتنامي على الساحة الدولية. وبدون شك فإن التأييد الدولي الذي حصلت عليه قطر منذ البداية، يعطي مشروعها الدبلوماسي دفعة قوية على طريق الوصول إلى العضوية غير الدائمة في المجلس الدولي[1].

يعتبر انتخاب قطر كأول دولة خليجية في مجلس الأمن سابقة بين الدول الخليجية، فبالرغم من ثقل وأهمية السعودية مثلا كدولة خليجية كبيرة في الحجم والسكان والثروة الاقتصادية؛ إلا أنها لم تنتخب أو ترشح حتى للعضوية في مجلس الأمن، إلا أن سياسة دولة قطر الخارجية وعلاقاتها مع دول عديدة وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية جعلها تتقدم لطلب العضوية في مجلس الأمن وبالتالي الموافقة عليه، لما يتوافر من مصالح مشتركة بين هذه الدول، فعلى الرغم من وضع قطر الجغرافي والسكاني استطاعت إثباتوجودها من خلال شبكة العلاقات الدولية الواسعة التي نسجتها طوال السنوات الماضية.

استخدمت قطر عضويتها في مجلس الأمن في العديد من الأزمات التي عقد مجلس الأمن لتباحثها، حيث كان هناك دور فاعل لدولة قطر في هذه الأزمات، فقد كانت القضايا العربية أولى أولويات السياسة الخارجية القطرية في مجلس الأمن، باعتبارها العضو العربي الوحيد في المجلس، فقد عملت على طرح العديد من الحلول وتبني العديد من الأفكار القريبة من رأي الشارع العربي، مثل القضايا اللبنانية والفلسطينية والسودانية، وفي المعظم كانت آراؤها سلمية.

تعتبر قطر من حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، فالمقر العام للقوات الأمريكية الجوية في الخليج ومقر القيادة العامة الأمريكية الوسطى والتي قادت اجتياح العراق في مارس/ آذار 2003 موجود على الأراضي القطرية، كما لا تخفى السياسة القطرية المنفتحة نحو إسرائيل

---

[1] جريدة الراية القطرية، السبت 2005/12/31. ص: 8.

التي أقامت لها في عام 1996 مكتبا تجاريا في الدوحة، فقد أكدت المتحدث باسم وزارة الخارجية الإسرائيلية أميرة اورون، "أن قطر طلبت من إسرائيل دعم ترشحها إلى عضوية مجلس الأمن الدولي[1]".

استطاعت قطر أن تحقق نجاحات سياسية من خلال وصولها إلى مجلس الأمن، في ظل التقلبات الدولية السريعة، وفي المشاركة في صنع القرارات الدولية وخصوصا المتعلقة في المنطقة العربية والإقليمية، هذا الحدث الذي جاء نتيجة السياسة الخارجية القطرية المنفتحة على العالم وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك الموقع الاستراتيجي والأمني لقطر في منطقة الخليج، واجتماعه مع القدرة الاقتصادية والإعلامية القطرية في المنطقة.

[1]- صحيفة الوسط البحرينية، العدد 1134، الجمعة 14 أكتوبر. 2005م. ص: 6.

المبحث الخامس: السياسة الخارجية القطرية والدبلوماسية الاقتصادية

منذ منتصف تسعينيات القرن العشرين عملت قطر على زيادة مستوى التنمية الاقتصادية وبالتالي مستوى الناتج المحلي لدولة قطر، كما عمل على تنشيط الدبلوماسية الاقتصادية، على المستوى الخليجي والإقليمي والعربي والعالمي.

- على المستوى المحلي القطري، لا يخفى على المتتبع للشؤون القطرية تلك النهضة التي تشهدها دولة قطر، إضافة إلى ذلك التسارع الكبير في تحقيق النمو للاقتصاد القطري، من خلال الاعتماد على تشجيع الاستثمارات الخارجية في القطاع الخاص، وخصوصا في القطاع المصرفي والخدمات المالية والخدمات العامة من نقل وسياحة وصحة وغيرها من القطاعات التي شهدت تطور سريع في فترة زمنية قصيرة.

استطاعت قطر أن تحصل على مكانة جيدة كدولة جاذبة للاستثمارات الداخلية والخارجية، بسبب سياسة الانفتاح التي اتبعتها القيادة القطرية الجديدة، والدبلوماسية القطرية وسياستها الخارجية التي تعمل على بناء علاقات متوازنة وعلى نسج الروابط والعلاقات الاقتصادية المتينة مع دول المنطقة الخليجية والإقليمية كإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية.

احتلت دولة قطر مكانة سياسية واقتصادية مميزة تخطت فيها العديد من دول الجوار، من خلال الدور البارز للسياسة القطرية على المستوى الإقليمي والعالمي، حيث تعد سنة 2010 إحدى أفضل سنوات الانتصار والزهو لدولة قطر؛ كون اقتصادها واصل نموه بخطى واضحة للعيان، وفي نفس الوقت توجت هذه الإنجازات في ديسمبر 2010 عندما أعلنت أن قدرتها على إنتاج الغاز الطبيعي المسال قد بلغت 77 مليون طن مما جعل قطر أكبر مصدر في عالم الكربوهيدرات، وفي الشهر نفسه فازت قطر بشرف استضافة كأس العالم 2022 لكرة القدم مؤكدة بذلك أنها منطقة استثمار في

عالم الرياضة والثقافة والسياحة كما أصبحت قطر أحد أغنى بلدان العالم بعد أن وصل إجمالي الناتج المحلي لكل فرد 90.149 دولار فيما يتعلق بالقدرة الشرائية[1]".

عملت قطر من خلال قيامها على بناء علاقات متوازنة اقتصاديا مع دول الخليج ودول المنطقة والولايات المتحدة، فقد تبنت برنامج تحرير الاقتصاد، وعملت على توفير نظام الرفاهية الاجتماعية الشامل الذي يشمل حتى نفقات الطلبة الذين يرغبون في الدراسة خارج البلاد.

- أما على الصعيد الخليجي، تعتبر أهم أولويات السياسة الخارجية القطرية تعزيز علاقات دولة قطر بأعضاء مجلس التعاون الخليجي والعمل على تعميق عملية التعاون والتكامل الاقتصادي بينها وبين الدول الخليجية العربية، حيث ساهمت في تأسيس مجلس التعاون الخليجي في الخامس والعشرين من مايو 1981، من قبل رؤساء دول البحرين والكويت وعمان وقطر والسعودية والإمارات العربية المتحدة، ومع أن الأمن والقضايا الإستراتيجية كانت الدافع المحرك وراء المبادرة، إلا أن الميثاق ركّز بشكل كبير على التعاون الثقافي والاقتصادي. الذي يعمل على تعزيز التعاون الاقتصادي وتحقيق التنمية الشاملة في منطقة الخليج العربي بما يعزز الأمن والاستقرار والتنمية الشاملة[1].
- على الصعيد العربي هناك العديد من العلاقات الاقتصادية والسياسية التي تربط دولة قطر بالدول العربية، سعيا منها لترسيخ عملية التكامل الاقتصادي، أو لعب دور مهم في ترسيم سياسة هذه الدول, من خلال الدعم المالي الذي تقدمه لهذه الدول بعد الثورات العربية وخصوصا دولة مصر العربية، التي تعتبر من أهم الدول العربية المؤثرة في المنطقة وذلك لأهمية موقعها الإستراتيجي القريب من إسرائيل.

---

[1] صحيفة الراية القطرية. الأحد 18 سبتمبر 2011. ص: 7.

[1] حمدي بسيسو، فؤاد: **التعاون الإنمائي بين أقطار مجلس التعاون العربي الخليجي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1984). ص: 359 .

أن السياسة القطرية وخصوصا بعد الربيع العربي في مصر وتولي الرئيس محمد مرسي للحكم يشهد رغبة كبيرة لقطر للاستثمار في الاقتصاد المصري, وذلك مقارنة مع أية دولة خليجية أو عربية أخرى، كما تسعى للإبقاء على حالة التواصل بين السياسة القطرية المصرية وخصوصا بعد حالة التوتر في عصر مبارك.

تحتاج قطر إلى بسط نفوذها وهيمنتها على الاقتصاد المصري في أقصر وقت ممكن؛ وذلك من خلال الدعم المالي الذي تقدمه هذه الدولة الصغيرة لدولة كبرى كمصر، والقارئ الجيد عبر التاريخ لأثر المال السياسي على الدول يرى أنه الوسيلة الأسرع للتدخل في الشؤون الداخلية لأكبر دولة عربية سنية في المنطقة، وكذلك لإنهاء الغزل القائم بين مصر وإيران الشيعية منذ بداية الثورة ومحاولات التقارب بينهما، كما أنها تريد استمالة قرار مصر في موضوع الملف السوري.

- أما على الصعيد الإقليمي لتفعيل الدبلوماسية الاقتصادية القطرية، هناك علاقات اقتصادية قوية تربط بين دولة قطر وإسرائيل، ففي عام 1996م تم افتتاح أول مكتب تجاري إسرائيلي في قطر، في حين أن دول عربية كثيرة ومنها خليجية كالسعودية رفضت هذه الخطوة القطرية، إلا أن قطر عام 1998 استضافت رئيس وزراء إسرائيل شمعون بيرس في الدوحة لحضور المؤتمر الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهذا ما أكده نائب وزير التنمية الإسرائيلي أيوب قره في مقابلاته، حيث قال: "إنه كان له الشرف الكبير لأن يزور قطر ويتعاون مع قيادتها". وعن هذه الزيارة يقول: "أعتز شخصيا بهذه الدولة وإمكاناتها الاقتصادية والسياسية وآمل أن تبقى هذه العلاقات كما هي عليه"[1].

إن قطر بمثل هذه الخطوات تسعى إلى الخروج من عباءة الدول العربية الكبرى كمصر والسعودية.

---

[1] معتز، احمد: **الدوحة وتل أبيب. أخطر علاقات القرن العشرين**. الأهرام الرقمي. 18 فبراير 2012. تاريخ الاسترجاع: 2012/10/26.

- أما على الصعيد العالمي، فنظرا لأهمية التجارة الخارجية بالنسبة للاقتصاد والمصالح القطرية، فقد عمدت للانضمام للاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية (الجات GATT) والتي حل محلها في ما بعد منظمة التجارة العالمية (WTO/OMC)، كما نجحت دولة قطر في استضافة وتنظيم حدثٍ كبير وبالغ الأهمية هو المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية في شهر نوفمبر من عام 2001.

تلعب قطر دوراً سياسياً مؤثراً في المنطقة العربية والإقليمية من خلال تفعيل علاقاتها الاقتصادية والسياسية، فهي من جهة وقفت مع الثورة والثوار في تونس وليبيا ومصر, وكما تقف معهم الآن في سوريا سواء بالدعم المادي أو الإعلامي أو المواقف السياسية، إلا أنها في الوقت نفسه تسعى لضم الأردن والمغرب لمجلس التعاون الخليجي مع أنهما ليستا دولا خليجية، ووقفت أيضاً مع النظام السني في البحرين ضد الثورة، وهذا يدل على سعيها لبناء تحالف سني لتشكيل كتلة قوية موالية للغرب وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة الحركة والنفوذ الشيعي الإيراني من خلال تفعيل سياستها الخارجية وتنشيط قدراتها وعلاقاتها الاقتصادية في المنطقة، خصوصاً أن التطورات في المنطقة تبشر بالكثير من التغيرات، التي باتت قطر رقما مهما بها.

الفصل الخامس

دوافع الدعم المالي والإعلامي القطري لبعض الدول العربية والأحزاب السياسية

المقدمة

أن المتابع لواقع ما جرى في كل من تونس ومصر وليبيا وما يجري حالياً في سـوريا، يـرى أن الحضور القطري من خلال الدعم المالي والإعلامي موجود بشكل واضح، ولا يغيب عن كل مـا تشهده تلك البلدان من اضطرابات وأحداث، وهذا ما يضع قطر تحت محور التساؤل عـن سـبب دعمها ووجودها ومصلحتها في كل ما يجري في هذه البلدان.

أن قطر ومن خلال دعمها المالي والإعلامي للعديد من الدول العربية والتي حصل فيهـا الربيـع العربي، سعت ولا زالت تسعى إلى استهداف الأنظمة العربية التي كانت قائمـة، وذلـك لإنهـاء وجودها وإيصال حركات وأحزاب الإسلام السياسي إلى سدة السلطة فيها، وبأي ثمن يمكن أن تدفعه تلك الدولة الصغيرة حجما وسكانا، وذلك في سياسة خارجية لم تعد سرية بل أصبحت علنية وأمام الدول الكبرى وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تعتبر وصول الإسلاميين إلى الحكـم تجربة جديدة في المنطقة العربية في العصور الحديثة، وهذا ما أوضحه المفكر محمد حسنين هيكل

في تصوره عن الثورات العربية، بأنها سايكس بيكو جديدة، ولكن في إطار ناعم عنوانـــه المعلـــن الثورات العربية (الربيع العربي)، وجوهره إعادة توزيع الهيمنة وتقسيم المصالح[1].

لقد تم اختيار دولة قطر من القوى الغربية بعناية لتقوم بلعب دور الريادي والوسيط في المنطقـــة، وذلك لأنها من الدول التي تتمتع بالإمكانيات المادية والإعلامية التي تخولها للقيام بمثل هذا الدور، كما أن هدفها الحصول على هذا الدور في المنطقة الإقليمية، حيث تعمل على تقديم الدعم المـــادي والإعلامي للدول العربية ولثورات الربيع العربي وبعض الأحزاب وذلك للعمل على رسم خارطة جديدة للشرق الأوسط.

(1) see:http://arabic.farsnews.com/newstext.aspx?nn=9104254927 تاريخ الاسترجاع: 2012/11/25.

المبحث الاول: سياسة قطر المالية والإعلامية اتجاه الثورات العربية

إن العالم العربي والدولي شهد ولا زال يشهد العديد من التغيرات والتقلبات المتسارعة والمفاجئة على الصعيد الاقتصادي والسياسي، حتى أصبح العالم يخوض معارك سياسية في أروقة صناع القرار، ولا شك أن هذه الدول تهدف إلى الهيمنة والسيطرة على دول أخرى لإيجاد موضع قدم لها في صنع القرار السياسي واثبات وجودها في السياسة الدولية.

إن هذا الصراع السياسي يهدف إلى خدمة مصالح سياسية واقتصادية للدولة التي تحاول أن تهيمن على الدول الأخرى، كما أنها تريد أن تتدخل في طبيعة قرارها السياسي والاقتصادي، حتى لو كان الثمن الذي يتم دفعه الفتن وتدمير ذلك البلد سياسيا واقتصاديا.

منذ حصول الدول العربية على استقلالها، سلمت الدول الصغيرة سياستها الإقليمية إلى الدول الكبيرة، فتولت مصر وسوريا والعراق والسعودية زمام القيادة وتبعتها المغرب والجزائر، بالدور نفسه، أما في منطقة الخليج على وجه الخصوص كانت السعودية تفاوض في الشأن السياسي الإقليمي دوما، ثم تتبعها باقي دول الخليج على نفس الطريق، وهذا ما انطبق على مجلس التعاون الخليجي رغم انه نظام بعيد عن التكامل الكامل، إلا أنه مظلة تعاونية خليجية بقيادة السعودية منذ تأسيسه عام 1981، كانت قطر في سياق هذا المجلس تحت المظلة السعودية حتى تولي الأمير حمد الحكم، فعمل على تغيير سياسة دولة قطر للخروج من العباءة السعودية، وأصبحت قطر ذات قيادة شابة تريد التغيير وتمتلك ثروة ضخمة تريد استثمارها في التغيير.

إن الدور الصاعد لقطر خلال فترة الثورات العربية استمراراً لسياستها الخارجية الفاعلة والمتنامية خلال الخمسة عشر سنة الماضية، جعلت القطريين ينجحون في التوسط في العديد من المسائل المتعلقة بالمنطقة العربية، من خلال حلول ومبادرات عملت على عقدها بين الأطراف المتنازعة، فجنوبي مصر، اكتفت الدولة المجاورة والكبيرة والقائد في المنطقة _مصر_ بمراقبة الوضع

لسنوات، بينما قاد القطريين المبادرات لتحقيق السلام بين الحكومة السودانية والمتمردين، وجنوب السعودية، اكتفت السعودية بمراقبة الوضع في اليمن أيضاً لسنوات، بينما دخل القطريين بمبادراتهم بين الحكومة اليمنية والحوثيين، ونالوا على ثقة الطرفيين، وفي الملف اللبناني عملت قطر على استضافة الطرفيين الأساسيين في الصراع، ومن وراء الكواليس لاعبين ذوي نفوذ في لبنان، فمنعوا حرب أهلية لبنانية في أيار/مايو2008، وقد كان لقطر دور أيضاً في الملف الأهم على المستوى العربي هو القضية الفلسطينية، فقد مثلت القضية الفلسطينية أرضاً خصبة للسياسة القطرية للعب دور بارز في المنطقة، وذلك لأهمية علاقتها مع الجانب الفلسطيني وخصوصا (حماس) وعلاقاتها مع الجانب الإسرائيلي، فقد نافست مصر لقيادة جهد منسق ولعب دور فاعل خلال فترة الحرب الإسرائيلية على غزة في2008–2009 والعمل على إيقاف الحرب، كما عملت على فتح قنوات التواصل بين السلطة الفلسطينية في رام الله وحماس في غزة، ونجحت في جمع الرئيس الفلسطيني محمود عباس والسيد خالد مشعل لتوقيع اتفاقية حكومة وحدة وطنية، وبلغ تدخل قطر في فلسطين ذروته بعد زيارة أمير قطر مدينة غزة وتقديم الدعم المالي والإعلامي لها، وذلك بالرغم من الحصار المفروض على أهل غزة[1].

الحالات السابقة لا تبين فقط مدى نجاح السياسة القطرية النشطة في المنطقة، بل تكشف مدى انعدام الدور الفاعل للدول العربية الكبيرة وفشلها في حل المشكلات وأخذ زمام المبادرة في إحلال السلم، فقد عملت قطر من خلال سياستها على تعظيم مصالحها في المنطقة للتأثير على بلدان كانت في السابق تقع ضمن نفوذ الدول الكبرى كالسعودية ومصر، للتأكيد على خروجها من مظلة الهيمنة للدول التقليدية في المنطقة، كما أن دولة قطر ومن خلال الإعلام عملت على تقديم نفسها كمنبر

---

[1] اللباد، مصطفى: **قطر: أحلام كبيرة وقدرات محدودة**، مقال منشور على موقع الجماعة العربية للديمقراطية. http://arabsfordemocracy.org/democracy/pages/view/pageId/2094 تاريخ الاسترجاع: 2012/12/25

للشعوب العربية، فغالبا ما سلطت قناة الجزيرة الضوء على النزاعات التي تقوم قطر بالتوسط فيها لإبراز وتضخيم الدور المهم الذي تلعبه[1].

إن ما يدل على ذلك أن تدخل قطر في العديد من الصراعات كان يرمي إلى نزع فتيل الأزمة، أو تخفيف التوتر، وليس بالضرورة حل الصراع كلياً، إلا أن ملامح هذا الدور تغيرت بشكل واضح مع بداية الثورات العربية، فقد وجدت قطر نفسها أمام خيار أكثر وضوحا للتعبير عن تحيزاتها، ورأت قطر في هذه الثورات الفرصة المناسبة لقطف ثمار ما زرعته من خلال قناة الجزيرة، ودعمها المادي لدول الثورات العربية خلال فترة الثورات، وفي السنوات السابقة لها فقد بلغ الدعم القطري الحكومي وغير الحكومي ذروته في الأعوام 2009-2010-2011 كما هو مبين في الشكل التالي[2]:

السنوات	حكومي	غير حكومي
2005	442,972,497	81,318,222
2006	2,055,083,999	223,883,448
2007	1,326,624,905	266,871,487
2008	1,161,411,454	419,229,203
2009	579,865,203	813,272,242
2010	1,058,501,486	799,690,991
2011	2,656,106,843	806,333,140
المجموع	9,280,566,387	3,410,598,732

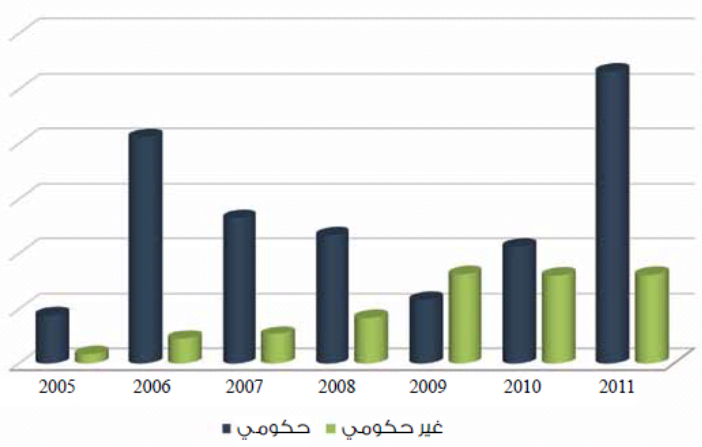

شكل (1) إجمالي المساعدات القطرية الحكومية والغير حكومية، للدول العربية بالدولار. من 2005 – 2011

[1]- الشيخان الشمري، طارق: **الجزيرة قناة أم حزب أم دولة، دور الجزيرة الإعلامي والشعبي والسياسي في العالم العربي والإسلامي والغربي**، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2007). ص: 67

[2]- تقرير المساعدات الخارجية 2010 – 2011، إدارة التنمية الدولية، الموقع الرسمي لوزارة الخارجية القطرية، http://www.mofa.gov.qa.

إن الدعم المالي القطري لدول شمال أفريقيا –أفريقيا العربية–(مصر، ليبيـــا، الجزائـــر، تـــونس، المغرب)، استحوذت على الحصة الأكبر من الدعم المالي القطري لقارة أفريقيا، وهذه الدول التـــي كان لها السبق في بداية الثورات، وحصولها على الدعم السياسي والاقتصادي والإعلامي القطـــري وهذه ما يوضحه أيضاً الجدول (2) التالي[1]:

جدول (2): إجمالي المساعدات القطرية لقارة افريقيا بالدولار الامريكي

الاقليم	النسبة	المبلغ بالدولار الامريكي
شمال افريقيا	%90	2565264293
شرق افريقيا	%18	223151557
غرب افريقيا	%2	66714576
وسط افريقيا	%1	897258

لقد كانت الثورات العربية في بداياتها انتفاضات شعبية على أنظمة تسلطية وطغاة فاسدين يستغلون الثروات الوطنية، وجاءت الثورات العربية مفاجئة للعديد من الدول العربية، كما أخذت تنتشر بشكل سريع بين دول المنطقة العربية، تفوقت فيها الشعوب العربية على نفسها، واستقطبت تعاطفا إقليميا ودوليا، إن العديد من الدول العربية وخصوصا التي لم تشهد أي عمليـــات ثوريـــة أو احتجاجـــات داخلية كانت مواقفها تتسم بالتردد حول دعم الثورات في هذه الدولة أو تلك، فهي لم تستطع مواكبة سرعة هذه الثورات وخصوصا الثورة التونسية والمصرية في 2011.

ان قطر من خلال تبنيها لنمط مميز في سياستها الخارجية، وتصرفت بطريقة مختلفة عـــن بـــاقي الدول العربية في موقفها من الثورات العربية، فقد رحبت بالانتفاضات ودعمتها بتحفظ بدا قليلاً، إلا

(1) تقريـر المسـاعدات الخارجيـة 2010 – 2011، إدارة التنميـة الدوليـة، الموقـع الرسـمي لـوزارة الخارجيـة القطريـة، http://www.mofa.gov.qa.

أنها اعتبرت الثورات العربية فرصة انتظرتها طويلاً لتأكيد نفوذها في المنطقة، وإبـــراز دورهـــا الإقليمي والعربي، فقامت بتفعيل نشاطها السياسي، وسلاحها الإعلامي، ودعمها المادي، وإن تطلب الأمر تدخل قدراتها العسكرية كما في ليبيا والبحرين.

تولى القطريون الرئاسة الدورية لجامعة الدول العربية في 2011 بعد الطلب من الفلســطينيين أن يتنحوا لأن أحداث الثورات العربية أكثر حساسية من أن يتولاها الفلسطينيون. لقد دعمــت قطــر ثورتين سريعتين في تونس ومصر، وتصدرت قيادة الجهود العربية والإقليمية لدعم الثورة الليبيــة والسورية، فبعد انهيار النظام التونسي والمصري في شباط/فبراير 2011، أصبحت قطر مركــزاً إقليميا لتقديم الدعم السياسي والمادي والإعلامي للانتفاضات الليبية واليمنية والسورية، وأصــبحت قطر مركزاً لممثلي الانتفاضات والناطقين باسمها ليصدروا البيانات والإعلانات من خلال منبرهــا منبر قناة الجزيرة، أما على الصعيد الدولي فقد عملت قطر على تنسيق الجهــود داخــل الجامعــة العربية للطلب من هيئة الأمم المتحدة للتدخل في الانتفاضات العربية.

أما بخصوص التغطية الإعلامية للثورات، فمنذ بداية الثورات العربية عملت قناة الجزيــرة علــى تغطية الأحداث وأن بشيء من الحذر، ولكن بعد أن أصبحت الحركات الاحتجاجية لا رجعة فيهــا، بدأت الجزيرة بتكثيف تغطيتها للأحداث، من خلال التحليلات واللقاءات النارية، وهو ما حدث فــي جميع الثورات: التونسية والمصرية والليبية واليمنية وأخيرا وليس آخراً الثورة السورية، وعنــدما كانت القناة تتعرض للملاحقة والإغلاق من قبل الأجهزة الأمنية كانت تعتمد على وسائل الاتصــال الاجتماعي في عملها مثل الفيسبوك وغيرها، كما عملت الجزيرة على توثيق أساليب العنف والقهر المستخدمة ضد المتظاهرين، واهتمت بإعادة بثها، وبهذا تكون الجزيرة القطرية قدمت دعما إعلاميا ومعنويا للثورات التي عملت على بثها، ولكن بالمقابل جاءت تغطيتها لأحداث البحرين في مــارس

2011 قليلة إلى حد كبير، تلك الأحداث التي شاركت فيها قطر من خلال قوات درع الجزيرة لقمع الاحتجاجات، وهذا ما يلفت الانتباه لطبيعة العلاقة بين قناة الجزيرة والسياسة الخارجية القطرية[1].

أن تغطية قناة الجزيرة للعديد من الملفات المتعلقة بمصر، كتغطيتها لقضية الأقباط، وقضية العلاقات المصرية الأمريكية، وقضية علاقاتها مع إسرائيل وحصار غزة من خلال إغلاق معبر رفح ودور مصر في العدوان الإسرائيلي على غزة عام 2008، جاءت هذه التغطية كما أرادتها السياسة القطرية وذلك لفضح السياسة المصرية أمام الشعوب العربية، كما أن مصر تعتبر من الدول القيادية في المنطقة، وهذا لم يعجب الحكومة المصرية، وبررت عدم إعجابها بتغطية الجزيرة لهذه القضايا، أنها تستهدف دور مصر القيادي في المنطقة، فقامت بإغلاق مكاتب الجزيرة واتهمت وسائل الإعلان المصرية مقدمي البرامج في الجزيرة بالمرتزقة والعملاء للأمريكان والصهيونية العالمية[2].

اتسمت العلاقة بين قناة الجزيرة ومصر بالتوتر، الذي وصل حد الانفجار في ثورة 25 يناير، فعطلت الجزيرة جميع برامجها لتغطي الأحداث اليومية للثورة المصرية، كما استضافت في قطر العديد من المحللين السياسيين المعارضين للنظام المصري، ومع نجاح الثورة المصرية في إسقاط النظام، بدأ العديد من المحللين بالحديث عن دور قطر في استخدام قناة الجزيرة لإنجاح الثورة المصرية، فقد علقت مجلة روز اليوسف "أن وزير خارجية قطر يريد أن يثبت لبعض المسؤولين الأمريكيين انه يستطيع أن يحدث التغيرات التي يطلبونها من خلال قناة الجزيرة، وبدل من أن تكون

---

[1] حروب، خالد: **كيف قدمت الجزيرة سياسة قطر الخارجية في الربيع العربي**، 2011. من الموقع الالكتروني. عالم أوروبا. http://www.europesworld.org/NewEnglish/Home_old/Article تاريخ الاسترجاع: 2012/12/22

[2] الأنصاري، عبد الرحمن: **وزارة خارجية قناة الجزيرة**، صحيفة الوطن السعودية. 2012/7/28. ص26.

القناة قناة إعلامية ووسيلة لخدمة أهداف الأمة فإنها تثبت في كل لحظة أنها طابور خامس لتفتيت الأمة من أجل أهداف أعدائها ولخدمة مصالح دولة قطر التي تديرها"[1].

فيما يتعلق بتغطية الجزيرة للثورة التونسية، فهي لم تكن بعيدة كل البعد عن تغطية الجزيرة للثورة المصرية، فقد كانت العلاقات بين تونس والجزيرة علاقات متوترة، فلم يكن للجزيرة مكتب في تونس خلال فترة قبل الثورة، وذلك لغضب النظام التونسي على الجزيرة بسبب بعض البرامج التي تستهدف تونس، حتى أن زين العابدين شن هجوماً عنيفاً على القناة واصفاً إياها بالظلم والانحياز لأجندة مموليها (قطر)، حتى أن بعض الصحف التونسية وصفتها باللقيطة القائمة على الغوغائية، معتبرة أن هدف إنشائها لتكون عملية ترويج لقيم الغرب والصهيونية ولتقويض أسس الهوية العربية والإسلامية[2].

لم تكن تونس من أولويات التوجه الجديد للسياسة الخارجية القطرية، فهي بلد بعيدة عن محور الصراع العربي رغم أهميتها في المغرب العربي، لذلك لم تهتم بها الجزيرة بشكل كبير رغم التصريحات التونسية ضدها، إلى أن بدأت الثورة التونسية أواخر 2010، فرأت قطر فرصة لاستخدام قناة الجزيرة في تغطية أحداث الثورة التونسية، ومع اشتداد الثورة زادت تغطية القناة للثورة مع استضافة العديد من المحللين السياسيين المعارضين للنظام التونسي، وبعد نجاح الثورة وسقوط النظام التونسي افتتحت القناة مكتبا في تونس، لقد كان للدعم القطري وللإعلام القطري دور مهم في نجاح الثورة التونسية وهذا ما أكده رئيس حزب النهضة راشد الغنوشي في كلامه، "أن دولة قطر شريك في الثورة التونسية أولى ثورات الربيع العربي، من خلال إسهامها الإعلامي عبر

---

[1] كمال، عبد الله: **الصحافة والمخابرات**، صحيفة روز اليوسف، القاهرة، 2009/9/14. ص: 12.

[2] عارف محمد عبد الله، محمد: **دور قناة الجزيرة الفضائية في أحداث التغيير السياسي في الوطن العربي**، (فلسطين: جامعة النجاح، كلية الدراسات العليا، 2012). ص : 56.

قناة الجزيرة وتشجيعها للثورة حتى قبل نجاحها" وأضاف "نحن ممنونون لقطر ولأميرها ولتشجيعها الاستثمار في تونس[1]".

لعبت الجزيرة دوراً مهما في تغطية أحداث الثورتين التونسية والمصرية، فخصصت على شاشتها مساحة واسعة لتغطية الأحداث اليومية لهاتين الثورتين، حتى أنها خصصت قناة للبث المباشر من مصر، وأسمتها "الجزيرة مباشر مصر"، وبذلك كانت الجزيرة كالأم التي احتضنت الثورات منذ ولادتها.

اعتمدت قطر وخلال جميع مبادراتها على سياسة الوساطة ومحاولة الظهور كوسيط بين أطراف النزاع، إلى أن مشاركتها في التدخل الدولي من خلال حلف الناتو في ليبيا جاء كتحول كبير في طبيعة السياسة القطرية، فقد قدمت قطر للثوار دعما ماديا ومعنويا، وإمدادات بالسلاح والتدريب، وكذلك تغطية إعلامية متواصلة لتسليط الضوء على الأعمال الوحشية للنظام، كما أن قطر من الدول الأولى التي اعترفت بالمجلس الانتقالي الوطني في ليبيا، كما استضافت أول مؤتمر دولي لإعادة إعمار ليبيا بعد سقوط النظام الليبي[2].

أصبحت العلاقة بين دولة قطر وقناة الجزيرة أكثر وضوحا خلال الأزمة الليبية، حيث ألغت القناة برامجها المعتادة، وأصبحت تشكل مقرا دائما على مدار الساعة للتغطية الحية وبث الصور، بالإضافة لإدارة المناقشات والحوارات والمقابلات مع الثوار، حتى أن شعار الجزيرة تحول من "الرأي والرأي الآخر" إلى "التغطية مستمرة"، وبعد أسبوع من التغطية المباشرة والمستمرة للاحتجاجات في ليبيا استخدمت القناة العلم الليبي القديم الذي اختاره الثوار بديلا عن العلم الأخضر، مما يعد خروجا واضحا عن التغطية المتوازنة التي يجب أن يتسم بها الإعلام، ثم وبعد مشاركة

---

[1]- الغنوشي يكشف السر: **الثورة التونسية صناعة قطرية**. الجزائر تايمز. 31 مايو 2012.
http://www.algeriatimes.net/algerianews21381.html تاريخ الاسترجاع : 2012/12/26.

[2]- فكري، مروة: **ما بعد القوة الناعمة: السياسة القطرية تجاه دول الثورات العربية**، مصدر سبق ذكره. ص: 14

قطر في حلف الناتو للتدخل في ليبيا زاد الحشد الإعلامي وأصبحت تغطية أحداث الثـــورة الليبيـــة أكثر تحيزاً للثوار ضد النظام الليبي السابق، حتى في استخدام المفردات مثل إطلاق "كتائب القذافي" على الجزء الذي يقاتل بجانب القذافي[1](2).

بالرغم من الدعم المادي والإعلامي القطري للثورة الليبية إلا أنها تعرضت لانتقادات عديدة من قبل الليبيين أنفسهم على سياسة قطر اتجاه الأحزاب السياسة التي أفرزتها الثورة، فهذا عبـــد الـــرحمن شقلم، مندوب ليبيا في الأمم المتحدة يتهمها بالتدخل في الشأن الليبي، وإعاقة جهود إعادة الاستقرار وعدم الوقوف على مسافة واحدة من كل الثوار في ليبيا، كما اتهمها بتدعيم سياسة التيار الإسلامي مثل علي الصلابي القيادي الإسلامي وعضو الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين وإمدادهم بالسلاح(3).

أما الثورة اليمنية فلم تختلف تغطية الجزيرة للثورة كثيراً عن تغطيتها للثورات الأخرى، سوى أنها كانت تشتد حيناً وتفتر حيناً آخر، وفقاً لعاملين، اشتداد الثورة أو فتور أحداث الثورة طوال الفتـــرة التي استغرقتها، وطبيعة علاقة النظام اليمني بالقرارات والمبادرات القطرية، إلى أن تغطية القنـــاة حازت على إعجاب الشعب اليمني بهتافه لتقديره لها خلال الاحتجاجات.

بالنسبة للثورة السورية، فقد كانت قطر من اوائل الدول التي انقلبت على النظـــام الســـوري، فقـــد استخدمت سياسة نشطة في إطار جامعة الدول العربية، من خلال رئاستها للجنة الوزارية العربيـــة المكلفة بالتعامل مع الأزمة، إلا أن المبادرة العربية جاءت غامضة لما يمكن أن تسفر عنـــه هـــذه المبادرة، ربما كان هذا الغموض مقصودا من قطر؛ لتتمكن من المناورة بين الأطراف المختلفـــة، وذلك لأن المبادرة العربية تعكس الرؤية القطرية التي لا تريد أن تتجاوز الخطوط العريضة لسياسة إيران في المنطقة أكبر حليف للنظام السوري.

---

[1]- فكري، مروة: **ما بعد القوة الناعمة: السياسة القطرية تجاه دول الثورات العربية**، مصدر سبق ذكره. ص: 14

(2) فكري، مروة: مصدر سبق ذكره. ص: 14.

(3) Ahmad. E.souaiaia. Qatar, Al Jazeera, and the Arab spring, 17/11/2011.p3 مقال منشور على موقع http://mrzine.monthlyreview.org/2011/souaiaia171111.html .2012/12/25 تاريخ الاسترجاع :

لقد عملت قطر على إيجاد إجماع عربي للضغط على النظام السوري ما نتج عنه تعليق عضـــوية سوريا في الجامعة العربية، بالإضافة إلى بعض العقوبات الاقتصـــادية، وفـــي الآونـــة الأخيـــرة تصاعدت حدة الخطاب السياسي القطري ضد سوريا مثل مقولة "إن رفض دمشق التعاون مع خطة السلام العربية هو الذي سيؤدي إلى حل دولي للازمة"[1].

أما الدعم الإعلامي للثورة السورية، جاء تدخل قناة الجزيرة على فترتين، فقد التزمـــت الصـــمت خلال الفترة الأولى من الثورة وكانت أخبار الثورة السورية تعرض بشكل بسيط في الأخبـــار دون التغطية الواسعة للثورة، وذلك تماشيا مع الموقف القطري من الثورة وقتها، ولكـــن بعـــد تـــدهور العلاقات بين البلدين زادت حدة تغطية الجزيرة للثورة السورية، حتى أن قطر أول دولـــة أغلقـــت سفارتها في دمشق، ورغم ادعاء القناة بالحيادية واستقلاليتها عن السياسة القطرية، إلا أن تعيين أحد أفراد الأسر الحاكمة في قطر لرئاسة القناة يوحي بزيادة التدخل للنظام القطري في تغطية أحـــداث الثورات العربية[2].

لقد عملت قطر على تغيير سياستها منذ تولي الأمير حمد للسلطة في قطر وكمـــا ذكرنـــا ســـابقا، وأوضحنا سبب تغيير السياسة القطرية في المنطقة قبل الثورات العربية، كالخروج من مظلة الدول الكبرى في المنطقة كالسعودية وغيرها من الدول العربية، ولكن سياسة دولة قطر في دعم الثورات العربية ماديا وإعلاميا على حساب الأنظمة العربية لها عدة اعتبارات سياسية أهمها.

---

[1] مقال منشور على موقع فرانس 24، **القطيعة بين قطر وسوريا. طلاق مـــدروس بحكمـــة**. 26 اغســـطس2011. تـــاريخ الاسترجاع : 2012/12/26.

[2] Hugh. Eakin. The strange power of Qatar. The New York review of Book. 2/Oct/2011.

الاعتبار الأول: يستند على حسابات مادية متمثلة كما في الحالة الليبية للحصول على دور في تطور موارد الغاز الطبيعي الليبي[1].

إن هذا الاعتبار لا يتوافق مع حقيقة ثروة قطر، فهي الأكبر من حيث متوسط دخل الفرد، كما أنه لا يتفق مع وضع الثورة السورية، لأن الاستثمارات القطرية في سوريا كبيرة وخصوصا بعد العزلة التي فرضت على سوريا 2005، وهذا يؤكد أنه لا مصلحة مادية لقطر في تغيير الوضع القائم في كلا الدولتين.

الاعتبار الثاني: يستند هذا الاعتبار على رغبة قطر إبقاء الثورات العربية بعيدة عن قطر، ولكن هذا الاعتبار لا يتوافق مع التجانس الشعبي الموجود في قطر، وكذلك مستوى دخل الفرد القطري ومستوى الرفاهية المتوفرة للمواطنين[(1)].

الاعتبار الثالث: أن السياسة القطرية الجديدة تجاه الثورات العربية جاءت من منطلق عقائدي يؤكد المصلحة السنية في المنطقة، ويؤكد ذلك عدم تغطية قناة الجزيرة الاحتجاجات التي حدثت شرقي السعودية، وكذلك صمتها على الاحتجاجات في البحرين، وكلتا المنطقتين ذات تركز شيعي، وفي الوقت نفسه غطت الانتفاضة العلوية ضد النظام السوري، كما يؤكد هذا الاعتبار أيضاً تمويلها لجماعات الإسلام السياسي السني في ليبيا ومصر، لكن هذا الاعتبار لا يتوافق مع التحالف السابق بين النظام القطري والنظام السوري[(2)].

---

[1]- مقال نقدي: قطر تقايض الدعم السياسي للثورة مقابل عوائد النفط والغاز الطبيعي، قطر. موقع جوهر معلومات الشرق الأوسط التجارية، 12 سبتمبر 2011. http://www.ameinfo.com/ar-210421.html تاريخ الاسترجاع: 2012/12/26.

[(1)] دخل المواطن القطري الأعلى في العالم العربي والكويتي الثاني. العربية نت. 11 مارس 2013. http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/2013/03/11/ تاريخ الاسترجاع : 2012/12/16.

[(2)] القطيعة بين قطر وسوريا.. طلاق مدروس بحكمة. مصدر سبق ذكره.

إن قطر في سياستها اتجاه الثورات العربية، ترى أن الإسلام السياسي السني يمثـــل بـــديلاً عـــن الأنظمة العربية القديمة، وهذا ما يجعلها تحقق حلمها في زيادة نفوذها في المنطقة، ولذلك اغتنمت فرصة الثورات العربية لتفعيل هذا الدور في المنطقة، فقطر تسعى للإبقاء على علاقاتها مـــع كـــلا الأطراف السياسية حتى المعادية للغرب، مثل القوة الإسلامية، كما تعتبر قطر أن مجرد بقاءها في قلب الأحداث كمدافع عن الثورات العربية والراغبين في الحرية فرصة لإثبات قدرة الدور القطري عالمياً.

المبحث الثالث: المال السياسي القطري وطبيعة القرار في السياسة المصرية

عند الحديث عن المال السياسي القطري وطبيعة السياسة المصرية يجب التعرف على طبيعة نوع التمويل السياسي الذي تحصل عليه جمهورية مصر من قطر ومدى تأثير هذا المال السياسي على استقلالية صناعة القرار السياسي المصري، وخصوصا ما يتعلق بموقفها من القضية السورية والعديد من قضايا المنطقة.

لا زالت قضية التمويل السياسي القطري وخصوصا في الحالة المصرية من القضايا المثيرة للجدل العام، ولاسيما فترة الانتخابات الرئاسية بعد الثورة، فقد شهدت مصر فترة الثورة ضجة إعلامية حول تلقي أحزاب سياسية تمويلا ودعما خارجيا، كالدعم القطري لحزب الإخوان المسلمين، وخصوصا فترة الانتخابات الرئاسية، وهو ما لم تؤكده أو تنفيه أية وثائق رسمية يمكن الاستناد إليها.

إلا أن الدعم المالي والإعلامي القطري سواء الحكومي أو غير الحكومي بات واضحاً لجمهورية مصر بعد الاستحقاقات الانتخابية للرئاسة المصرية وفوز الإخوان المسلمين بعد الثورة وهذه ما يؤكده تقرير المساعدات الخارجية القطري الصادر في2011-2012 من وزارة الخارجية القطرية، فقد بلغ عدد الدول المستفيدة من الدعم المالي القطري في أفريقيا 19 دولة وفي آسيا 17 دولة، ومن الواضح أن هناك 13 دولة عربية مستفيدة من هذا الدعم القطري، إلا أن مصر استحوذت على الحصة الأكبر من الدعم فقد بلغ هذا الدعم ما يقارب 2 مليار دولار امريكي 2011، أي ما يقارب 49% من المساعدات القطرية الإجمالية، تليها في الدعم ليبيا، السودان، فلسطين، وذلك حسب الشكل (3) التالي[1]:

[1] تقرير المساعدات الخارجية 2010 – 2011، إدارة التنمية الدولية، الموقع الرسمي لوزارة الخارجية القطرية، http://www.mofa.gov.qa.

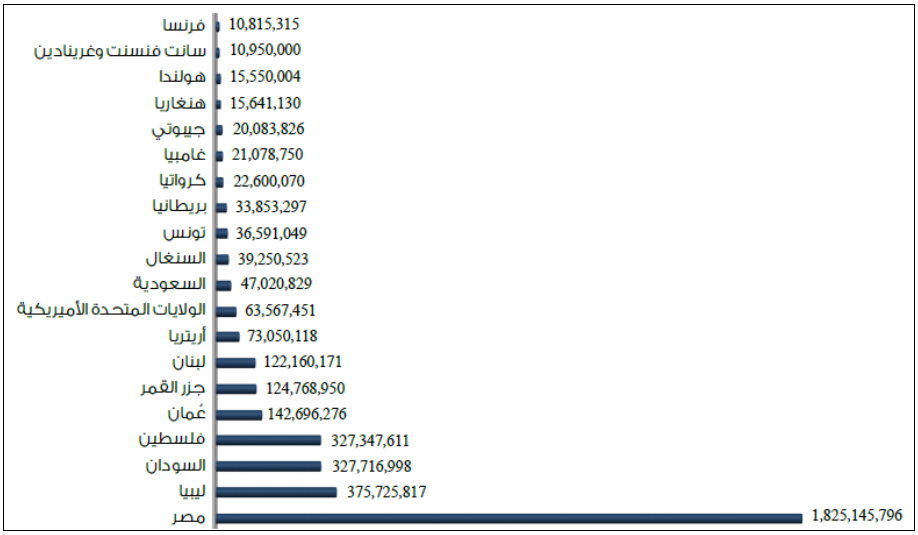

الشكل (3): الدول المستفيدة من الدعم المالي القطري بالدولار الامريكي

بناء على ما سبق يعتبر التمويل المالي القطري للمصريين وخصوصا حزب الإخوان المسلمين من نوع التمويل الخاص، إن أهم دوافع هذا الدعم المالي القطري، هو الدافع الأيديولوجي والاجتماعي، والدافع المالي.

إن ما يتعلق بالدوافع السابقة للدعم القطري لجمهورية مصر وخصوصا حزب الإخوان المسلمين، لاسيما فترة الانتخابات المصرية، هو بناء قاعدة سنية كبيرة في منطقة الشرق الأوسط تابعة للسياسة القطرية، فهي ترى في الإسلام السني شريك لها في رسم سياستها الجديدة في المنطقة، وبديلا عن الأنظمة السابقة، لذلك وجدت في الثورات العربية الفرصة لها لتحقيق حلمها بقيادة المنطقة، إن ما يؤكد هذا الدافع الذي جاء من منطلق عقائدي فكري يكمن في طبيعة الدعم القطري وتغطية قناة الجزيرة للاحتجاجات التي حدثت شرقي السعودية، وكذلك طبيعة تغطيتها للاحتجاجات في البحرين، وكلتا المنطقتين ذات تركز شيعي، فقد عملت من خلال مجلس التعاون الخليجي إلى

إرسال درع الجزيرة لإخماد الاحتجاجات في البحرين، بينما دعمت الثوار والثورة التونسية والليبية والمصرية، كما تدعم السورية، اقتصاديا وإعلاميا وسياسيا.

وقد جسدت زيارة أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة الـــ ثاني إلى مصر، بعد فوز الإخوان المسلمين وزيارته لقطاع غزة، سياسة تشجيع الإسلاميين العرب والتي انتهجها منذ سنوات عديدة، فقد قـــال مدير معهد بروكينغز في الدوحة سلمان شيخ "إن إستراتيجية قطر اتجاه الإسلاميين ليســـت نتيجـــة مقاربة أيديولوجية فقط، فقطر بنت علاقات مع هؤلاء الإسلاميين لأنها تعتبـــرهم غيـــر فاســـدين وجديين على عكس الأنظمة التي كانت قائمة سابقا في العالم العربي"[1].

فقد استضافت قطر العديد من قادة الإسلاميين المنفيين من بلادهم، أمثال الداعية الإسلامي المصري الأصل الشيخ يوسف القرضاوي والقادم من خلفية الإخوان المسلمين، كما أمنت له قنـــاة الجزيـــرة القطرية منبرا لمباركة الثورات العربية، إن زيارة أمير قطر لمصـــر وتقـــديم 18 مليـــار دولار كاستثمارات خلال خمسة سنوات يدعم الحكم الجديد برئاسة محمد مرســـي، الـــرئيس الإســـلامي الإخواني الجديد، ويؤكد دعم قطر الاقتصادي والسياسي لحركات الإسلام الســـني فـــي المنطقـــة العربية، وذلك لاستيعاب هذه الحركات الإسلامية السنية، وللتدخل في شؤون أكبر دولـــة عربيـــة سنية عن طريق الاستثمارات الاقتصادية، والعمل على إنهاء الغزل القـــائم بـــين مصـــر وإيـــران الواضح منذ بداية الثورة[2].

وما يؤكد الدعم المالي والسياسي لدولة قطر لحزب الإخوان المسلمين، بعد زيارة أمير قطر لمصر وتقديم الدعم المالي، ما قاله الدكتور محمد جودة، المتحدث الرسمي للجنة الاقتصادية لحزب الحرية

---

[1] الشيخ حمد في غزة: **منّة أم صدقة**، 23 أكتـــوبر 2012. http://www.middle-east-online.com/?id=141909 تاريخ الاسترجاع: 2013/1/5.

[2] ياسين، نيفين: **المال السياسي القطري والاقتصاد المصري**، الوفـــد البوابـــة الالكترونيـــة، 5/أغســـطس 2012. تـــاريخ الاسترجاع: 2013/1/5.

والعدالة: "إننا كحزب نثمن ونشكر موقف دولة قطر على دعمها لمصر، وعلى المبادرة الكريمة من جانب حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر، ومن الحكومة القطرية، وهي بادرة نثمنها، ونقدرها عاليا، ونتمنى أن تكون البداية، وليست النهاية، ونأمل من دولة قطر خلال المرحلة المقبلة الكثير"، وأضاف قائلا "إنني أرى أن دولة قطر يجب أن تكون على رأس الدول العربية التي تستثمر في مصر، نظرا للعلاقات التاريخية بين البلدين، ووشائج القربى خاصة في أعقاب ثورة 25 يناير، حيث كان الموقف القطري داعما وبقوة للثورة، متوقعا أن تمثل الاستثمارات القطرية، سواء كانت حكومية أو خاصة، قفزة نوعية في الاستثمارات العاملة في مصر بصفة عامة"[1].

إن قطر تسعى لإثبات تواجد سياسي أكثر فاعلية في المنطقة العربية،من خلال دعمها المالي، كما تحاول بناء الثقة من خلال القوى المالية والاقتصادية بين الأنظمة المنتخبة بعد الثورات العربية، فيقول ريان عياش المحلل المالي بمجموعة دوتشيه بنك في دبي "إن بنك قطر الوطني مستعد لأكبر نوع من التوسع، بكل الأشكال فإن هذا يعكس قطر نفسها التي تحاول عن طريق أموالها، فرض عضلاتها السياسية والاقتصادية في المنطقة وخارجها"[2].

لقد فشل الرئيس المخلوع حسني مبارك في استقطاب الاستثمارات القطرية، في حين نجح الإخوان المسلمين، ففي عهد النظام السابق كانت الاستثمارات القطرية في مصر محدودة، سواء في الاستثمارات المباشرة أو غير المباشرة والمتمثلة في سوق الأوراق المالية، لكن مع صعود حزب الإخوان المسلمين وتولي الرئيس محمد مرسي الرئاسة تغيرت الأمور وبدا الاستثمار القطري يدخل

---

(1) جريدة العرب القطرية، **الدعم الاقتصادي القطري لمصر يفتح الباب واسعاً أمام آفاق رحبة للتعاون الاستثماري بين الدوحة والقاهرة**، الدوحة: مجلة قنا، 10 سبتمبر 2012. ص: 18.

(2) مجدي، انجي: **قطر تفرض نفوذها السياسي والاقتصادي على الشرق الأوسط**، (لندن: مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية، 6 سبتمبر 2012). ص 15.

السوق المصري بكثافة وبقوة، وذلك دعما للجمهورية الثانية، وهناك العديد من الأمثلة على هذه الاستثمارات، فعلا سبيل المثال شراء البنك القطري حصة الأغلبية 77.2% من بنك سوسيتيه جنرال الفرنسي المصري، وتعزيز حصته في البنك التجاري الدولي في دبي، ليصبح البنك القطري الأكبر في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بأصول تصل إلى 91 مليار دولار[1].

هناك دعم قطري وأضح وقوي للاقتصاد المصري، خصوصا بعد فوز الإخوان المسلمين وتوليهم الرئاسة المصرية، ما آثار العديد من التساؤلات عن مدى تأثير هذا الدعم المالي القطري على طبيعة صنع القرار السياسي في مصر (تسييس المال)، خصوصا في القضايا الكبرى وعلى رأسها القضية السورية.

إن استثمار قطر مبلغ 18 مليار دولار في الاقتصاد المصري لا يبتعد كثيرا عن نوايا هذه الدولة الصغيرة لتكون ذات دور ريادي في رسم خارطة جديدة في المنطقة، إن هذه الاستثمارات القطرية في مصر تثير تساؤلات عن العلاقة بينها وبين دور مصر في المنطقة وخصوصا القضية السورية، ودور مصر في دعم الثورة السورية، وإذا كان الهدف منها انضمام مصر إلى الذين يرون ضرورة التخلص من نظام الأسد، أم أنها مجرد استثمارات اقتصادية، لكن عبر التاريخ غالبا ما ترتبط السياسة بالاقتصاد.

إن موقف الرئيس محمد مرسي من القضية السورية كان منذ اليوم الأول لتسلمه السلطة يؤكد ضرورة وقف نزيف الدم السوري، سواء بالإصلاحات أو بإيجاد حلول تسوية بين المعارضة السورية ونظام الأسد، لكنه بعد الدعم القطري أصبح أكثر وضوحا في موقفه الداعم للثورة السورية والمطالبة برحيل الأسد، فعندما افتتح دورة مجلس وزراء الخارجية العرب، قال في كلمته "إن الجهد القطري مشكور ومقدر، وان مصر تعزز كل الجهود الرامية لتنفيذ اتفاق الدوحة من أجل

[1]- مجدي، انجي: المرجع السابق، ص 16.

تحقيق السلام في دارفور"ثم وجه الحديث للقيادة السورية قائلا: "الآن هو وقت التغيير ولا مجال للكبر أو المزايدة، لا تستمعوا إلى الأصوات التي تغريكم بالبقاء فلن يدوم وجودكم طويلاً، إن لم تفعلوا فعجلة التاريخ ماضية" وأضاف قائلا " الآن هو وقت التغيير. ولا مكان للإصلاحات، لن يدوم وجودكم طويلا لأن الشعب اتخذ قراره بالتغيير ولن يتراجع عنه"[1].

وقد كانت كلمته أكثر وضوحا في قمة دول عدم الانحياز في طهران الداعم الأساسي للنظام السوري حيث وصف انتقاد الرئيس محمد مرسي للنظام السوري بالمفاجئ، فقد وصف النظام السوري بأنه فاقد للشرعية، كما أنه لم يعارض التدخل العسكري ضد نظام الأسد بهدف منع الوضع في سوريا من الانجراف نحو حرب أهلية وطائفية، وبهذا يكون قد عمل على تشديد العزلة العالمية على إيران وسوريا، وشجع دول العالم العربي على مضاعفة دعم المعارضة السورية، وإيجاد فريق عربي موحد ضد النظام السوري[2].

إن مرسي وبعد الدعم المالي القطري حسم أمره اتجاه دعم الثورة السورية، فمن البديهي أن الاستثمارات القطرية في مصر سيكون لها الأثر الأكبر عند اتخاذ أي قرار سياسي مصري مستقبلي اتجاه قضايا المنطقة العربية، وفقا لمبدأ "شيء مقابل شيء".

---

[1] إبراهيم شعبان ومحمد عبد المنعم: **مرسي يشيد بجهود قطر**، القاهرة، مجلة قنا. 6 سبتمبر 2012. http://asharqalarabi.org.uk/barq/b-qiraat-85.htm تاريخ الاسترجاع : 2013/1/8.

[2] حماد، مازن : **مفاجأة محمد مرسي**، صحيفة الوطن القطرية. 1 سبتمبر 2012. ص : 6.

فدعم قطر البالغ 18 مليار دولار في مشروعات إنمائية ضخمة ودعم للميزانية المصـــرية ولـــيس إنسانية كما هو واضح من خلال الشكل (4) [1]:

الشكل (4) إجمالي الدعم المالي القطري لدولة مصر حسب المجالات الاقتصادية بالدولار الامريكي

مجال المساعدات	المبلغ بالدولار الامريكي
انساني	445254947
انمائي	3286150992

إن الدعم المالي في المجال الإنمائي سيوفر فرص عمل لآلاف المصرين، الذين سيتحولون إلى أداة ضغط في يد النظام القطري، في حال وجود أي خلاف مستقبلي مع النظـــام المصـــري، وســـيأخذ النظام المصري هذه الاعتبارات في حساباته قبل اتخاذ أي قرار سياسي، فقطر تسعى لأن تكـــون مصر مؤيدة لها خصوصا في ملفاتها في منطقة الخليج، بسبب وجود صراع بينها وبين بعض دول الخليج كالسعودية والبحرين في بعض الأحيان يكون ظاهراً وفي بعض الأحيان يكون خفيا، كمـــا أنها بحاجة لتأيد مصر في علاقاتها العربية وحلولها الريادية في المنطقة ومحاولتها لأن تكون الدولة المبادرة في المنطقة العربية، وان حليف كمصر قوي في المنطقة وبعيد جغرافيا ليس كالسعودية أو العراق وإيران، لن يطمع في الأراضي القطرية، ولا في الموارد القطرية، لذلك تعتبر مصر حليف مهم واستراتيجي بالنسبة لقطر.

[1] تقريـر المسـاعدات الخارجيـة 2010 – 2011، إدارة التنميـة الدوليـة، الموقـع الرسـمي لـوزارة الخارجيـة القطريـة، http://www.mofa.gov.qa.

المبحث الرابع: مستقبل دور قطر وأثره على العلاقات العربية– العربية

لقد لعبت قطر دوراً أساسياً خلال الثورات العربية، من دعم مالي وإعلامي وسياسي وفي بعض الحالات دعما عسكريا سواء لصالح الثوار كما في الحالة الليبية، أو لصالح النظام كما في حالة البحرين، وسعت لنجاح الثورة في بلدان عديدة تكريسا للمصلحة القطرية وتحقيقا لأهدافها، ولكن بعد نجاح الثورات العربية في العديد من الدول التي شهدت احتجاجات شعبية وتغير لنظام الحكم إلى نظام إسلامي كما في حالة تونس وليبيا ومصر، يأتي السؤال هنا، هل ستستمر قطر في لعب هذا الدور في المنطقة العربية؟.

إن سعي قطر للعب دور قيادي في المنطقة خلال مرحلة ما بعد الثورات العربية يواجه مجموعة من التحديات، من أهمها، إن قطر دولة غير ديمقراطية فخطواتها نحو الإصلاح والديمقراطية بطيئة وغير جادة، هذا ما يعرضها لعدم المصداقية ويشكك في دور قيادتها خلال لعبها دورا مهما في قلب أنظمة الحكم التسلطية في المنطقة العربية، فهي تروج للنظام الديمقراطي خارجيا وهي تفتقده داخليا،كما أن الدعم القطري لنظام الحكم في البحرين المجاورة، وتغطية قناة الجزيرة المتواضعة للانتفاضة فيها، أيضاً عرضها لقضية عدم المصداقية، فقد أظهرت قطر أن الاحتجاجات البحرينية بقيادة شيعية وبدعم إيراني ضد الحكم السني، لأن وقوع البحرين تحت قيادة الأغلبية الشيعية في البحرين يعتبر تهديداً مستمراً للأمن القومي في منطقة الخليج، فدعمت قطر قرار السعودية لإرسال قوات عسكرية تحت رعاية مجلس التعاون الخليجي لإخماد الاحتجاجات البحرينية[1].

التحدي الآخر الذي تتعرض له قطر، علاقاتها المتينة مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها في المنطقة، فقطر خلال دعمها للثورات العربية عرت الأنظمة السياسية العربية السابقة في علاقاتها

---

[1] التقرير السنوي حول التحول الديمقراطي في الوطن العربي لسنة 2012، القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية. 2013. http://www.ibnkhalduncenter.org/ar/news/arc.php?rw=85 تاريخ الاسترجاع : 2013/3/3

مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، من خلال البرامج النارية على قناة الجزيرة، في حين لم تتطرق لأكبر قاعدتين عسكريتين موجودة على الأراضي القطرية. وهذا أيضاً ما يعرضها لعدم المصداقية.

إن استمرار قطر في رسم سياسة المنطقة، يعتمد على طبيعة الدول التي ستتدخل فيها، فعلى سبيل المثال الوضع الليبي مقارنة بوضع الثورات الأخرى المصرية واليمنية والبحرينية والسورية مختلف، فليبيا لم تكن حليفة لطرف محدد فيما يتعلق بتوازن القوة في المنطقة، كما أنها لم تمثل مصلحة إستراتيجية سوى لبعض الدول الأوروبية التي تحالفت معهم قطر، ولذلك قامت قطر بدور مهم وشبه فردي عربيا في دعم الثورة الليبية، إلا أن هذا الوضع لا ينطبق على الثورات العربية الأخرى، فلكل دولة تحالفات فيما يتعلق بتوازن القوى في المنطقة، كالدور السعودي في اليمن الذي لا تستطيع أن تتجاوزه قطر، وحساسية الوضع البحريني من حيث الأغلبية الشيعية ونظامها السني، أما الحالة السورية وهي الأهم بالنسبة لدور قطر المستقبلي، فالتحالف الإيراني السوري والدور الروسي في المنطقة يحدان من دور قطر في سوريا، وعدم وجود إجماع دولي للتدخل في سوريا، وطبيعة جغرافية سوريا تختلف كلياً عن طبيعة ليبيا، ناهيك أن قوات الجيش السوري مدربة وأكثر تنظيماً من الجيش الليبي، هذه عوامل تقف حائلا للعب دون لعب قطر دوراً مهما، خاصة في التمويل والتسليح، وتمثل تحدياً أقوى من الحالة الليبية، لذلك فإن أي تدخل قطري مستقبلي خصوصاً في سوريا سيكون ضمن إطار جماعي وهذا ما تحاول فعله في جامعة الدول العربية، ومن خلال علاقاتها في مجلس الأمن[1].

[1] محمد هلال، رضا: **خلل إقليمي، التداعيات المحتملة للتدخل الدولي في الأزمة السورية**، مجلة السياسة الدولية، د.ت. ص: 35.

سيبقى التدخل القطري الأحادي في ليبيا هو الحالة الوحيدة خلال الثورات العربية، فقطر لا تبقى دولة صغيرة وسط نظام سياسي هش، على الأغلب ستلعب دوراً دافعاً، ربما قيادياً من خلال إطار جماعي، مع الدعم المادي والإعلامي والسياسي.

ومن التحديات المهمة التي تتعرض لها قطر في مرحلة ما بعد الثورات العربية، خصوصا في البلدان التي نجحت فيها الثورات، وجود حملات سياسية وإعلامية وصلت إلى حد تنظيم المسيرات الشعبية وحرق العلم القطري واتهام الدوحة بالتدخل في الشؤون الداخلية لهذه البلدان، فهناك أصوات متنامية في كل من تونس ومصر وليبيا التي دعمت قطر الثورة فيها بشدة، إن قطر تدعم قوة على حساب أخرى في هذه البلدان، هي القوى الإسلامية[1].

سيفرض الربيع العربي على قطر تحديات جديدة في توظيف أدواتها من أموال وإعلام، كما سيفرض عليها أن تكون أكثر وضوحاً في علاقاتها وسياستها الخارجية، وأي الأطراف التي تساندها، وهذا ما سيؤثر على مدى مصداقيتها ومصداقية أداتها الأهم قناة الجزيرة. ويبقى السؤال هنا إلى متى ستبقى القيادة القطرية بعيدة عن مسألة شعبها عن هذه الأموال التي تصرف على الثورات العربية، وخروجهم للمطالبة بالحرية والديمقراطية والتغيير؟؟؟

[1]- تقرير على قناة العالم الفضائية، **تدخل قطر في شؤون الدول العربية**. الاثنين 6 مايو 2013

الخاتمة

عند إطاحة نظام الشيخ خليفة من قبل ابنه حمد بن خليفة آل ثاني والاستيلاء على الحكم عام 1995، قرر رسم مسار جديد لسياسة قطر لضمان أمنها وتأمين مستقبل اقتصادي مزدهر.

أكدت العديد من المتغيرات هشاشة دول الخليج الصغيرة، وخصوصا بعد الغزو العراقي للكويت1990، وعدم مساندة السعودية لها بشكل رسمي، كذلك الأزمات الخليجية وخصوصا بين قطر والسعودية بعد الانقلاب، ومحاولة السعودية إرجاع حكم الأب، اقتنع الأمير حمد بأن الولايات المتحدة هي الوحيدة القادرة على توفير الأمن النهائي، وبالتالي أقامت قطر علاقات عسكرية مباشرة مع الولايات المتحدة، وبوجود هذه العلاقات تمكنت قطر من ضمان أمنها وهو ما منحها الثقة لبناء سياسة خارجية مستقلة عن الدول العربية الكبرى في المنطقة.

يتمثل العامل الآخر للنفوذ القطري في الشرق الأوسط في العمليات الناجحة لتنويع اقتصادها، أن تذبذب أسعار النفط وفق اعتبارات سياسية، أقنع دولة قطر لتنويع اقتصاداتها بعيداً عن النفط، لذلك عملت القيادة القطرية على الاستثمار في العديد من القطاعات الأخرى كالسياحة والتنقيب عن الغاز والعقارات، وخروجها للاستثمار في البلدان العربية، وخصوصا مصر.

كان إطلاق قناة الجزيرة الفضائية من أكثر مشاريع قطر تأثيراً، فقد أنشئت 1996 على غرار قناة الBBC التي أغلقت بسبب الرقابة السعودية، تعاقدت الجزيرة مع العاملين في قناة ال BBC بعد إغلاقها، وتم إعطاءهم هامش من الحرية الصحافية فبثت العديد من البرامج الانتقادية حول السياسات العربية والقضايا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المثيرة للجدل، فاستقطبت هذه البرامج جمهورا عربيا واسعا.

أظهرت قطر من خلال سياستها كوسيط رئيسي في الصراعات العربية والإقليمية، شملت الصحراء الغربية وليبيا ودارفور وفلسطين ولبنان واليمن وأثيوبيا واريتريا، كما سعت لإقامة علاقات مع

أمريكا وإسرائيل، وكذلك أقامة علاقات مع أعداءهم المعلنين إيران والإخوان المسلمين وحماس وحزب الله، فهذه العلاقات حمت قطر من تداعيات الصراع الإقليمي من خلال أنها ليست عدوا لأحد، وبالتالي أصبحت وجهة للاستثمارات، كما أن علاقاتها الجيدة مع الجميع تزيد من مكانة قطر كبلد لها نفوذ في الشرق الأوسط، وحتى باندلاع الثورات العربية عام 2011 أكدت قطر مكانتها كدولة لها علاقات واسعة مع الجميع.

أن قطر عملت على تأجيج الثورات العربية في بعض البلدان، من خلال دعم الثوار مالياً وإعلامياً وسياسياً كما حدث في تونس ومصر ليبيا وسوريا، حيث غطت قناة الجزيرة كل مفاصل الثورة في هذه البلدان، بينما دعمت قطر الحكومة البحرينية المجاورة ضد احتجاجات الثوار وجاءت تغطية قناة الجزيرة بسيطة وذات تعتيم واضح على أحداث البحرين وشرق السعودية.

أدركت قطر أنها لم تنجح فقط في التغطية الإعلامية للثورات العربية فحسب، بل وجدت نفسها في مقدمة القوى التي سترسم خارطة جديدة للمنطقة وللعالم العربي، فسعت من خلال الثورات إلى أن تكون لاعباً رئيسياً في مستقبل المنطقة، فقد استخدمت بالإضافة إلى قوتها الإعلامية والدعم المالي للثوار، سياستها وعضويتها في مجلس التعاون الخليجي لاتخاذ مواقف من الثورات، وكذلك موقعها في جامعة الدول العربية لتعليق عضوية ليبيا، وعضويتها في مجلس الأمن للتدخل في ليبيا وسوريا عسكريا، وهي جميعها خطوات غير مسبوقة من دولة عربية، لكن موقفها من سوريا التي كانت تجمعهما علاقات طيبة، كانت قطر من خلالها تسعى لإيجاد تسوية بين النظام السوري والمعارضة، إلا أن استمرار النظام السوري بقمع الاحتجاجات ورفضه المبادرة القطرية جعل قطر تقطع علاقاتها بسوريا، وسحب جميع أموالها، وسعت لطرد سوريا من جامعة الدول العربية وقدمت الأموال والأسلحة للمعارضة وحثت المجتمع الدولي لفرض عقوبات على النظام السوري، وهذا

الموقف من الثورة السورية أوجد لها خلاف مع النظام الإيراني وحزب الله التي جمعتهم بقطر علاقات طيبة في الفترات السابقة.

ومن النتائج الهامة للدراسة لعب قطر دورا مهما في السياسة الخارجية يفوق حجمها المتواضع، فخلال السنوات الماضية قادت جهود الوساطة من الصحراء الغربية إلى اليمن، ومنذ اندلاع الثورات العربية استخدمت وسائل إعلامها وقدراتها المالية والسياسية لدعم الثورات في العديد من الدول العربية، إلا أنها تخلت عن سياسة الحياد والعلاقة الجيدة مع الجميع، بل كانت سياستها تنم عن مصالحها البحتة في المنطقة، فأيدت الثورات في تونس ومصر وليبيا وسوريا، في حين وقفت بشكل مباشر مع الحكومة في البحرين والسعودية، فقطر لا يمكن أن تنفصل عن السعودية، ولا أن تعرض جوارها للخطر، كما أنها سعت لدعم الديمقراطية في العالم العربي مع الحفاظ على نظام سياسي شمولي داخلها.

عرضت قطر مساعداتها الاقتصادية بعد الثورة في مصر وتونس، وذلك محاولة منها لبناء شبكة تحالف متينة إقليمية خصوصا مع الإخوان المسلمين، فقد استضافت على سبيل المثال الداعية الإسلامي يوسف القرضاوي الخارج من العباءة الإخوانية، وذلك ليكون لها نفوذ مهم في الشرق الأوسط الجديد، لقد برزت قطر أيضاً في وساطتها لبناء علاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية والأحزاب الإسلامية التي فازت في الانتخابات بعد الثورة، لكنها لا زالت متخوفة من الأضرار الناجمة عن موقفها من القضية السورية، لكي لا تجازف بأي تصعيد بينها وبين إيران.

كما عملت قطر على دعم الثورة المصرية بالمال والإعلام والسياسة، وخصوصا حزب الإخوان المسلمين في الانتخابات الرئاسية، وبعد الثورة وفوز الإخوان المسلمين وتولي الرئيس محمد مرسي الحكم، فقد تعهدت قطر بزيادة الاستثمارات القطرية في مصر وذلك لتمكين حكم الإسلاميين في المنطقة وإنهاء العلاقات المصرية الإيرانية، ولاستمالة مصر إلى جانبها في القضية السورية وذلك

لأن مصر من الدول الكبيرة في المنطقة ودعمها للثوار في سوريا مهم، إن سيطرة قطر على الاقتصاد المصري يعتبر أسرع وسيلة للتدخل في شؤونها الداخلية أو أخذ موقف موالي لقطر في المستقبل، فقطر تسعى لأن تكون مصر مؤيدة لها خصوصا في ملفاتها في منطقة الخليج، بسبب وجود صراع بينها وبين بعض دول الخليج كالسعودية والبحرين في بعض الأحيان يكون ظاهرا وفي بعض الأحيان يكون خفيا، كما أنها بحاجة لتأيد مصر في علاقاتها العربية وحلولها الريادية في المنطقة ومحاولتها لأن تكون الدولة المبادرة في المنطقة العربية، وأن حليفا كمصر قوي في المنطقة وبعيد جغرافياً ليس كالسعودية أو العراق وإيران، لن يطمع في الأراضي القطرية، ولا في الموارد القطرية، لذلك تعتبر مصر حليف مهم وإستراتيجي بالنسبة لقطر.

وتلخيصا لنتائج الدراسة فقد توصل الباحث الى التالي:

1. لقد استطاعت قطر ان تظهر للعالم العربي والدولي انها تستطيع ان تكون لاعبا" سياسيا" مؤثرا" في المنطقة العربية والاقليمية، بالرغم من صغر حجمها وقلة عدد سكانها.
2. ساهمت قطر في اذكاء وتيرة ثورات الربيع العربي، من خلال سياستها الخارجية وعلاقاتها بالولايات المتحدة الامريكية ودعمها المالي والسياسي والاعلامي.
3. نجحت قطر في استمالة المواقف السياسية لبعض الدول العربية التي دعمتها، وخصوصا فيما يتعلق بالقضية السورية.
4. اظهرت قطر العديد من النجاحات المتعددة في تمكين مشروع الاسلام السياسي في المنطقة العربية، وذلك من خلال الدعم السياسي والمادي والاعلامي، وهذا واضح في كل من مصر وتونس وليبيا، في محاولة منها لايجاد انظمة مؤيدة لها وموالية لها في سياستها المستقبلية.

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

1- الكتب باللغة العربية:

اتش لوسن، فريد: **منطقة الخليج في ظل الاقتصاد المعاصر**، كاليفورنيا: كلية ميلز، 2009.

أحمد طاهر، أحمد السعودي: **الثورات الشعبية: الطريق الثالث للتغيير التجربة المصرية نموذجا**، القاهرة: المطبوعات التجارية، 2011.

بورجا، فرانسو: **الإسلام السياسي صوت الجنوب**: قراءة جديدة للحركة الإسلامية في شمال أفريقيا، بيروت: 1994.

توفيق إبراهيم، حسنين: **التطورات السياسية الداخلية في دول مجلس التعاون الخليجي**، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2007.

جان فرانسوا، سيزنيك: **صناديق الثروات السيادية في منطقة الخليج**، قطر: جامعة جورج تاون، كلية الشؤون الدولية، 2012.

حمدي بسيسو، فؤاد: **التعاون الإنمائي بين أقطار مجلس التعاون العربي الخليجي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1984.

الحمش، منير: **التكامل الاقتصادي العربي**، دمشق: دار الجليل، 1987.

رجب، بودبوس: **محاضرات في علم الثورة**، القاهرة: المركز العالمي لدراسات الكتاب الأخضر، 2011.

الرضا، هاني: **الدبلوماسية: تاريخها وقوانينها وأصولها**، بيروت: دار المنهل اللبناني، 1973.

الزيدي، مفيد: **قناة الجزيرة: كسر المحرمات في الفضاء الإعلامي العربي**، بيروت: دار الطليعة، ط1، 2003.

ستيفنز، اليزابيث: **العلاقات العسكرية والاقتصادية بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي**، دبي: مركز الخليج للأبحاث. 2004.

السيد سليم، محمد: **تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط2، 1998.

السيد سليم، محمد: **كيف يصنع القرار في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1985.

السيد، عليوه: **صنع القرار السياسي في منظمات الإدارة العامة**، القاهرة: مطابع الهيئة المصرية للكتاب، 1987.

شفيق علام، مصطفى، وآخرون: **المال السياسي.. بين المشروع والممنوع**، القاهرة: مركز المصري للدراسات والمعلومات، 2012.

الشيخان الشمري، طارق: **الجزيرة قناة أم حزب أم دولة، دور الجزيرة الإعلامي والشعبي والسياسي في العالم العربي والإسلامي والغربي**، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2007.

صادق، حيدر: **مستقبل الدبلوماسية**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجي، 1996.

الطاهر الأسود، شعبان: **علم الاجتماع السياسي قضايا العنف السياسي والثورة**، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2003.

أبو عامر، علاء: **العلاقات الدولية: العلم والظاهر، الدبلوماسية الإستراتيجية**، غزة: مكتبة آفاق، 2006.

أبو عامر، علاء: **الوظيفة الدبلوماسية: نشأتها، مؤسساتها، وقواعدها**، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2001.

عبد العزيز بن محمد بن جبر آل ثاني: **السياسة الخارجية القطرية خلال الفتـــرة 1995-2005**، الدوحة: مطابع دار الشرق، 2005.

أبو عرقوب، إبراهيم: **الإسلام في نظر الغرب الأمريكي**، القاهرة: ندوة الاتجاهات الغربيـــة نحـــو الإسلام، 2010.

كأساس زامورا، كييفين: **التمويل السياسي وأنظمة التمويل بالدولـــة**، جامعة كوستاريكا، مؤسســـة بروكينجز، مايو 2008.

والكي، ماركين، **التمويل السياسي والفساد**، سلسلة الأوراق البيضاء للتمويل السياسي، المؤسســـة الدولية لنظم الانتخابات. د.ت.

2- الدراسات والرسائل:

أحمد أبو الرب، محمد: من ريجيس دوبريه: **حياة الصورة وموتها. دور قناة الجزيرة في تشـــكيل العلاقات الدولية لدولة قطر**، فلسطين: جامعة بيرزيت، كلية الدراسات الدولية، 2008.

أحمد محمد أبو الرب، محمد: **دور قناة الجزيرة في تشكيل العلاقات الدولية لدولة قطر**، فلســـطين: جامعة بيرزيت، كلية الدراسات الدولية، 2008.

عارف محمد عبد الله، محمد: **دور قناة الجزيرة الفضائية في أحداث التغيير السياسي في الـــوطن العربي**، فلسطين: جامعة النجاح، كلية الدراسات العليا، .2012

3- المجلات والدوريات:

تيشوري، عبد الرحمن: **التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة التحديات**، الحوار المتمدن، العـــدد 1368، 4 ديسمبر 2005.

حسين باكير، علي: **الصناديق السيادية الخليجية دورة الصعود والهبوط وآفاق المستقبل**، دبي: مجلة آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، العدد 65، شباط. 2010.

خليفة الكواري، علي: **نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، الأردن: مجلة المستقبل العربي، العدد 267، مايو 2001.

راشد، سامح: **الخليج في البيئة الإقليمية. التوجهات والسياسات**، القاهرة: مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام، عدد 171، يناير 2008.

رجب، إيمان: **حول سياسة قطر تجاه الثورات العربية**، القاهرة: الأهرام، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 10 فبراير 2012.

زامورا، كيفين كأساس: **التمويل السياسي وأنظمة التمويل بالدولة**، مؤسسة بروكينجز: جامعة كوستاريكا. مايو 2008.

زيد المرهون، عبد الجليل: **الخليج ونذر الحرب الرابعة**، بيروت: مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 338، 2007.

زيد المرهون، عبد الجليل: **امن الخليج والمتغير الأمريكي**، بيروت: مجلة المستقبل العربي، العدد 328، مركز دراسات الوحدة العربية، حزيران 2006.

سعيد أبو عامود، محمد: **الخليج والاندماج في الاقتصاد العالمي. قطر والبحرين نموذجا**، القاهرة: مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد 171، 2008.

صبري مقلد، إسماعيل: **اتخاذ القرار في السياسة الخارجية**، مصر: مجلة السياسة الدولية، عدد أكتوبر 1968.

صبري مقلد، إسماعيل: **نظريات السياسية الدولية**، الكويت: ذات السلاسل، ط2، 1987.

ظاهر، فارس: **العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على الدول العربية**، سوريا: مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد86، 2011.

عبد الخالق، عبد الله: **العلاقات الخليجية الأمريكية** (حلقة نقاش)، بيروت: مجلة المستقبل العربي، العدد 247، مركز دراسات الوحدة العربية، أيلول 1999.

عبد العظيم، حمدي: **المال والسياسة.التمويل الخارجى للتفاعلات الانتقالية داخل الدول العربية**، القاهرة: *السياسة الدولية*. العدد 186، 2011.

عبد الله، عبد الخالق: **العولمة: جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها**، الكويت: مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، المجلد الثامن والعشرون، أكتوبر- ديسمبر 1999.

عبد المجيد، مكي: **العقد الاجتماعي الأسس النظرية وابرز المنظرين**، العراق: *أهل البيت*، العدد 1، د. ت.

عبد الواحد، ناظم: **دور السياسة الخارجية القطرية في ظل الأزمات العربية والإقليمية**، العراق: مجلة الدراسات الدولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 43، كانون الثاني 2010.

عبيد غباش، محمد: **الدولة الخليجية: سلطة أكثر من مطلقة. مجتمع اقل من عاجز**، بيروت: مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 315، أيار 2005.

العفيفي، فتحي: **الاستقطاب الإقليمي والتحولات الجيوستراتيجية**، بيروت: مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 333، تشرين الثاني 2006.

فكري، مروة: **ما بعد القوة الناعمة: السياسة القطرية تجاه دول الثورات العربية**، القاهرة: مجلة السياسة الدولية، 2012.

مجدي، انجي: **قطر تفرض نفوذها السياسي والاقتصادي على الشرق الأوسط**، لندن: مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية، 6 سبتمبر 2012.

محمد هلال، رضا: **خلل إقليمي، التداعيات المحتملة للتدخل الدولي في الأزمة السورية**، مجلة السياسة الدولية، د.ت.

معتز، احمد: **الدوحة وتل أبيب. أخطر علاقات القرن العشرين**. الأهرام الرقمي. 18 فبراير 2012. تاريخ الاسترجاع: 2012/10/26.

ناصوري، احمد: **دراسة تحليلية لعملية صنع القرار السياسي**، سوريا: مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 21. العدد الأول. 2005.

4- الصحف:

- أحمد علي، صحيفة الوطن القطرية، 29، ديسمبر 2005.
- الأنصاري، عبد الرحمن: **وزارة خارجية قناة الجزيرة**، صحيفة الوطن السعودية. 2012/7/28.
- جريدة العرب القطرية، **الدعم الاقتصادي القطري لمصر يفتح الباب واسعاً أمام آفاق رحبة للتعاون الاستثماري بين الدوحة والقاهرة**، الدوحة: مجلة قنا، 10 سبتمبر 2012.
- حماد، مازن : **مفاجأة محمد مرسي**، صحيفة الوطن القطرية. 1 سبتمبر 2012.
- صحيفة الراية القطرية. الأحد 18 سبتمبر 2011.
- صحيفة الوسط البحرينية، العدد 1134، الجمعة 14 أكتوبر. 2005م.
- صحيفة الراية القطرية: الثلاثاء 2007/12/11 م. تاريخ الاسترجاع: 2012/10/13.
- صحيفة الراية القطرية، الثلاثاء 11 أكتوبر 2005.

- صحيفة الراية القطرية، الجمعة 2 ديسمبر 2005.
- صحيفة الراية القطرية، السبت 2005/12/31.
- فندي، مأمون: **الانفصام القطري بين رؤية الأمير وأجندة الجزيرة**، صحيفة الشرق الأوسط، 4 أكتوبر 2004.
- القلال، نجيب: **ثورة تونس وهزيمة المال السياسي**، صحيفة القدس العربي، 16 ديسمبر 2011.
- كمال، عبد الله: **الصحافة والمخابرات**، صحيفة روز اليوسف، القاهرة، 2009/9/14.

5- ندوات وتقارير:

- تقرير على قناة العالم الفضائية، **تدخل قطر في شؤون الدول العربية**. الاثنين 6 مايو 2013.
- مقابلة مع مراسل قناة MBC سابقاً سعد السيلاوي عمان 2-2-2008. تاريخ الاسترجاع: 2012/11/15.

6- المراجع اللغة الإنجليزية:

Hugh. Eakin. The strange power of Qatar. The New York review of Book. 2/Oct/2011.

James kerr pollok, money and politics abroad, university of Michigan, 1926. P52.

Jean_William lapierre, l., analyse des systems politiques, p.u.f, 1973.

Jonathan wilkenfeld et al .**foreign policy behavior.** Beverly hills: sage.1985.

Khaled Hroub. How Al-Jazeera's Arab spring advanced Qatar's foreign policies. europesworld. Autumn 2011.

Look to: MYERS, JOANNE. an Interview with. Mohammed el-Nawawy, Adel Iskander about Their Books: **ALjazeera: How the free Arab news Network Scooped the World and Changed the Middle East**. Electronic resource. Ibid

7- المواقع الالكترونية:

- تقرير المساعدات الخارجية 2010 – 2011، إدارة التنمية الدولية، الموقع الرسمي لوزارة الخارجية القطرية، http://www.mofa.gov.qa.
- رؤية قطر الوطنية، مقال منشور على شبكة الانترنت للأمانة العامة للتخطيط التنموي 2009/3/13، تاريخ الاسترجاع: 2012/10/15

www.almethaq.info/news/article1438.htm2030
- مقال منشور على موقع بوابة الأهرام السياسي، صعود الإسلاميين للسلطة فرصة قطر لبسط نفوذها في المنطقة،2013/2/15. http://gate.ahram.org.eg/News . تاريخ الاسترجاع : 2013/1/3/15.
- دوتزر، ستيقاني: **سياسة قطر الخارجية "الثورات العربية وقود الطموحات القطرية"**، ترجمة ياسر أبو معليق. مراجعة هشام العدم. موقع قنطرة الالكتروني، 2012، تاريخ الاسترجاع 2013/10/18.
- الموقع الرسمي لوزارة الخارجية القطرية.http://www.mofa.gov.qa ، تاريخ الاسترجاع: 2012/10/18.
- موقع وزارة الخارجية القطرية: http://www.mofa.gov.qa تاريخ الاسترجاع: 2012/10/20.
- الموقع الرسمي لوزارة الخارجية القطرية. www.mofa.gov.qa . تاريخ الاسترجاع: 2012/11/3.

- موقع see:http://arabic.farsnews.com/newstext.aspx?nn=9104254927 تاريخ الاسترجاع: 2012/11/25.
- اللباد، مصطفى: **قطر: أحلام كبيرة وقدرات محدودة**، مقال منشور على موقع الجماعة العربية للديمقراطية، http://arabsfordemocracy.org/democracy/pages/view/pageId/2094 تاريخ الاسترجاع: 2012/12/25
- حروب، خالد: **كيف قدمت الجزيرة سياسة قطر الخارجية في الربيع العربي**، 2011. من الموقع الالكتروني. عالم أوروبا، http://www.europesworld.org/NewEnglish/Home_old/Article تاريخ الاسترجاع: 2012/12/22.
- الغنوشي يكشف السر: **الثورة التونسية صناعة قطرية**. الجزائر تايمز. 31 مايو 2012. http://www.algeriatimes.net/algerianews21381.html تاريخ الاسترجاع: 2012/12/26.
- مقال منشور على موقع فرانس 24، **القطيعة بين قطر وسوريا. طلاق مدروس بحكمة**. 26 اغسطس2011. تاريخ الاسترجاع : 2012/12/26.
- مقال نقدي: قطر تقايض الدعم السياسي للثورة مقابل عوائد النفط والغاز الطبيعي، قطر. موقع جوهر معلومات الشرق الأوسط التجارية، 12 سبتمبر 2011. http://www.ameinfo.com/ar-210421.html تاريخ الاسترجاع: 2012/12/26.

- دخل المواطن القطري الأعلى في العالم العربي والكويتي الثاني. العربية نت. 11 مارس 2013، http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/2013/03/11/ تاريخ الاسترجاع: 2012/12/16.
- عبد العزيز، علاء: **البلوتوقراطية وسياسات التكويش**، موقع الشروق الالكتروني. 9 أيار 2012. تاريخ الاسترجاع: 2013/1/5.
- ياسين، نيفين: **المال السياسي القطري والاقتصاد المصري**، الوفد البوابة الالكترونية، 5/أغسطس 2012. تاريخ الاسترجاع: 2013/1/5.
- إبراهيم شعبان ومحمد عبد المنعم: **مرسي يشيد بجهود قطر**، القاهرة، مجلة قنا. 6 سبتمبر 2012. http://asharqalarabi.org.uk/barq/b-qiraat-85.htm تاريخ الاسترجاع : 2013/1/8.

- التقرير السنوي حول التحول الديمقراطي في الوطن العربي لسنة 2012، القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية. 2013.

http://www.ibnkhalduncenter.org/ar/news/arc.php?rw=85 تاريخ الاسترجاع : 2013/3/3.

- موقع الجزيرة نت: http://www.aljazeera.net الأربعاء 2005/10/12. تاريخ الاسترجاع. 2012/10/13.
- موقع الجزيرة نت: http://www.aljazeera.net الأربعاء 2005/10/12. تاريخ الاسترجاع: 2012/10/18.
- http://www.mofa.gov.qa. 2012/9/10 :تاريخ الاسترجاع.

- الشيخ حمد في غزة: **منّـــة أم صـــدقة**، 23 أكتـــوبر 2012. http://www.middle-east-online.com/?id=141909 تاريخ الاسترجاع: 2013/1/5.
- العبسي، سعيد: **المال السياسي**، بـــوابرة الشـــرق، 20 فبرايـــر 2013. http://www.al-sharq.com. 2013/6/6.
- Ahmad. E.souaiaia. Qatar, Al Jazeera, and the Arab spring, 17/11/2011.p3

  مقال منشور على موقع

  http://mrzine.monthlyreview.org/2011/souaiaia171111.html تاريخ الاسترجاع

  2012/12/25.

سالم، عبده: قطر والامريكـــان. اســـرار العلاقـــات، مقـــال منشـــور علـــى موقـــع الصـــحوة، http://www.alsahwa-yemen.net/arabic/subjects/100/2010/5/9/439.htm تاريخ الاسترجاع 2013/12/10.

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
.1	إجمالي المساعدات القطرية الحكومية والغير حكومية، للدول العربيـــة بالدولار. من 2005 – 2011	90
.2	إجمالي المساعدات القطرية لقارة افريقيا بالدولار الامريكي	91
.3	الدول المستفيدة من الدعم المالي القطري بالدولار الامريكي	101
.4	إجمالي الدعم المالي القطري لدولة مصر حسب المجالات الاقتصـــادية بالدولار الامريكي	106

فهرس المحتويات

إقرار.....أ

الشكر والتقدير .....ب

الملخص بالعربية ..... ج

الملخص بالانجليزية ..... ERROR! BOOKMARK NOT DEFINED.

الفصل الأول : خلفية الدراسة 1

المقدمة..... 1

عنوان الدراسة..... 3

موضوع الدراسة 3

مبررات الدراسة 4

أهمية الدراسة..... 4

أهداف الدراسة..... 5

مشكلة الدراسة..... 6

أسئلة الدراسة..... 6

فرضيات الدراسة 7

منهجية الدراسة 7

الحدود المكانية والزمانية للدراسة 8

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة 9

المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة 9

المبحث الثاني: الدراسات السابقة 26

الفصل الثالث: عوامل قوة دولة قطر السياسية..... 37

المقدمة..... 37

المبحث الأول: العلاقات القطرية الأمريكية..... 38

المبحث الثاني: القوة الاقتصادية لدولة قطر 43
المبحث الثالث: القوة الإعلامية " قناة الجزيرة" 48
الفصل الرابع: طبيعة السياسة الخارجية القطرية وعوامل صنع القرار فيها 54
المقدمة..... 54
المبحث الأول: مفهوم القرار السياسي وطبيعته والعوامل المؤثرة فيه. 55
المبحث الثاني: توجهات السياسة الخارجية القطرية 70
المبحث الثالث: الدور الفاعل لقطر في التسوية السلمية للخلافات الدولية 73
المبحث الرابع: السياسة الخارجية القطرية والعضوية النشطة في عدة منظمات دولية..... 79
المبحث الخامس: السياسة الخارجية القطرية والدبلوماسية الاقتصادية 82
الفصل الخامس : دوافع الدعم المالي والإعلامي القطري لبعض الدول العربية والأحزاب السياسية 86
المقدمة..... 86
المبحث الاول: سياسة قطر المالية والإعلامية اتجاه الثورات العربية..... 88
المبحث الثالث: المال السياسي القطري وطبيعة القرار في السياسة المصرية 100
المبحث الرابع: مستقبل دور قطر وأثره على العلاقات العربية– العربية..... 107
الخاتمة..... 110
المصادر والمراجع 114
فهرس الأشكال..... 125
فهرس المحتويات 126